جامعة 20أوت 1955 –سكيكدة–

كلية الحقوق والعلوم الساسية

قسم العلوم السياسية

تأثير الأزمات النفطية على الأمن البشري الاقتصادي في دول منظمة الأوبك:

– نيجيريا أنموذجاً –

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسة، فرع: العلاقات الدولية

تخصص: الدراسات الإقليمية في العلًاقات الدولية

إعداد الطالبة:

أمين ريحية

إشراف الأستاذ:

زين العابدين بولبنان

لجنة المناقشة:

اسم ولقب الأستاذ (ة)	الرتبـــــــــــــــــة	الجامعة الأصلية	الصفـــــــــــــــــــة
صورية براك	أستاذة محاضرة قسم – أ–	جامعة 20أوت1955 سكيكدة	رئيسا
زين العابدين بولبنان	أستاذ مساعد قسم – أ–	جامعة 20أوت1955 سكيكدة	مشرفا
سالم حمزة	أستاذ مساعدة قسم – أ–	جامعة 20أوت1955 سكيكدة	مناقشا

السنة الجامعية

2017-2018م – الموافق لـــــ: 1438 -1439 م

إهداء وشكر وعرفان

إهداءً لكل من كان له فضل علي، إلى من خيرهما غمرني صغيرا وكبيرا، إلى من كانا سراجين منيرين في درب قطعته مجتزئا بنورهما ومستعيضا بدعائهما عن كل شيء، إلى من وصفهما قمرين وعملهما أبوين ودعاءهما مصباحين، إلى أمي وأبي الذين لا يغطي ثنائي عليهما وشكري لهما وعرفاني بجميلهما ما أكتب طول عمري.

فاللهم احفظهما من كل شر في الدنيا والآخرة.

إهداءً كبيرا لإخوتي بارك الله فيهم وحفظهم وسدد خطاهم وقد كانوا لي سندا في مسيرتي بتوجيهات قيمة ما زالت تقرع أذني حبا وكرامة.

كما أهديه للأصدقاء وقد قيل سابقا "استكثر من أصدقاء الخير تكن أفضل الناس" فهم والله الحمد كثر وكلهم خير وأخص بالذكر دفعة عنابة لسنة 2011. فجزاهم الله خيرا على خير لكل من نصح وانتقد وساعد ووجّه وقال وأقال من خطئي فيا رب بارك فيهم جميعا.

وأوصل شكري لأساتذتي والقائمين على الحرم الجامعي الذي احتضننا، فلهكم جزيل الشكر وعميم الذكر إذ لا توفي تشكراتي لهم ما لهم من يد علينا سابغة.

وعلى قول الشاعر:

يَـــا مَـــنْ تَكَـــاثَرَ خَيْـــرُهُ دِيَمًـــا ... فِـــي بَـــابَ حَاجَـــةِ طَالِـــبٍ عَرَضَـــا

سَـــأَكِيلُ فِـــي مَـــدْحٍ فَوَاضِـــلَهُ ... بِقَوَاصِـــدٍ ذِكْـــرًا عَسَـــى يَرْضَـــى

أخصص عرفانا منطقيا للمؤطر وأعني به الأستاذ الفاضل **بولبنان زين العابدين** فحضوره شرف وكلامه فائدة وتوجيهاته أوامر نافذة كانت سببا في خروج هذا البحث على الشكل الكامل الذي أمامكم فكلها من فضله العظيم جزاه الله خيرا.

وأصور عرفانا قلبيا لمن كانت مساعدتي في كل شيء، فبحثت أكثر مما بحثت واجتهدت بأكثر مما فعلت، مساهمة بكل قواها التي تستطيع في إكمالي للبحث، بل كانت سببا في إكمالي له برفعها لمعنوياتي كلما ضعفت.

وفي الأخير لكل من علمني حرفا أقول له هذا من فضلك وجهدك شاهد على نجاحي وتفوقي فطب نفسا.

تحية أمين

خطة البحث

المقدمة

الفصل الأد :لوحليل لألألألأ الأمن البشري الإقتصادي

المبحث اولأ: مفهوم الأمن في المقاربات النظرية للعلاقات الدولية والدراسات الأمنية النقدية

المبحث الثاين: مفهوم الأمن البشري الاقتصادي ومؤشرات قياسه

المبحث الثاثل: مفهوم الأمن البشري الإقتصادي في المقاربات المؤسساتية والقانونية

الفصل اليث: توصيف مفهوم الأمة النننطة وتصن طن فواعل منظمة الدول المصدرة للننط.

المبحث اولأ: تحديد مفهوم الأزمة النفطية: بين الأسعار والعوائد

المب حث الثاني: المقاربات النظرية لعلاقة النفط بالنمو الإقتصادي

المبحث الثالث: وصف عمل منظمة الدول المصدرة للنفط وتصنيف فواعلها

الفصل الثدراسة :ثلا حللأ لألأ الألأ صادي للبشر في نيجيريا لالألا مالألأات النظطة لمنظمة أوبك

المبحث الأول: التسلسل التطوري للأزمات النفطية على مستوى منظمة أوبك

المب حث الثاني: مناقشة تأثير تذبذب أسعار النفط على الإقتصاد الوطني النيجيري

المبحث الثالث: تفصيل حالة الأمن البشري الاقتصادي في نيجيريا في إطار علاقته بالأبعاد الأخرى

الخاتمة

مقدمة

بعد نهاية الحرب الباردة، شهد العالم مراجعة لعدة مفاهيم في عملية التفاعل مع القضايا الدولية، ومن بين المفاهيم التي تمت مراجعتها مفهوم الأمن وطبيعة التهديدات الأمينة التي يعيشها النظام الدولي، بالإضافة إلى التغييرات التي حدثت في نمط التفاعل الدولي، حيث تراجع العامل العسكري مقابل تصاعد العامل الاقتصادي، وبالموازاة مع تراجع العامل العسكري ظهرت على الساحة الدولية تهديدات أمنية جديدة مختلفة عن التهديدات التقليدية تتميز بالغموض، ومن الصعوبة توقع زمن ظهورها كالتلوث البيئي، والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية والتغير المناخي والأزمات الاقتصادية...إلخ.

وسط هذه التحولات تشكل مفهوم الأمن البشري كمفهوم يشمل جوانب جديدة في مرحلة جديدة ونظام دولي جديد سواء أكانت اقتصادية أو سياسية أو ثقافية أو بيئية أو اجتماعية، ويركز هذا المفهوم في تحليلاته على الفرد بإعتباره وحدة التحليل والدعامة الأساسية للأمن.

ركزت الدراسات الأمنية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة على معالجة القضايا غير التقليدية، ومن بين القضايا الأكثر أهمية "مفهوم الأمن البشري"، الذي تبناه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومن خلاله تم توسيع مفهوم الأمن من جهة وتعميقه من جهة الأخرى، لكي يشمل أبعاد تتعلق بالأمن الاقتصادي والسياسي والبيئي، والأمن الصحي والغذائي والمجتمعي والشخصي، ولعل من أهم هذه الأبعاد "الأمن البشري الاقتصادي"؛ فهو يسعى إلى إظهار وتقديم بعض المشاكل الاقتصادية، مثل: البطالة والفقر كتهديدات للأفراد وكخطر يهدد استقرار الدولة، والتي يكون مصدرها بعض الأزمات الاقتصادية عالمية أو إقليمية أو وطنية المستوى. وقد ترافق هذا التردي مع الإيمان بضرورة أخذ العلاقة العضوية بين التنمية والإنسان والأمن على كل المستويات الأكاديمية والتطبيقية.

ويرى المتخصصون أن الاهتمام بدراسة النظريات الأمنية خاصة منذ أزمة النفط في السبعينات وتوسع مجالات البحث الأمني منذ الثمانينات أفرزت رؤى جديدة تفسر شيئا من هذا الواقع، وهي[1]:

[1] محسن بن العجمي بن عيسى، الأمن والتنمية، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 2011، ص. 6.

- أن الدولة مهما كان وضعها معرضة لمواجهة صعوبات لضمان أمنها وأمن مواطنيها؛ لاعتبارات داخلية وخارجية.
- أن التهديدات المسجلة متنوعة ومختلفة على حسب الخصائص الداخلية للدول.
- أن إقرار الأمن يحتاج إلى أبعاد أخرى اقتصادية واجتماعية وبيئية وصحية.

واستناداً إلى ذلك اتجهت الاهتمامات الدولية لتطوير الدراسات وتوجيهها نحو أبعاد بشرية اقتصادية وبيئية صحية، وتسارع نسق هذه الاهتمامات خاصة منذ نهاية الحرب الباردة.

تعد المشاكل الاقتصادية التي تمر بها منظمة الدول المصدرة للنفط من أهم القضايا المطروحة في أجندات سياسة الدول خاصة مع عدم استقرار أسعار النفط، الأمر الذي ينعكس على حجم الموارد المالية للدول المنتجة للنفط، والذي ينعكس بدوره على دخل البشر، الأمر الذي جعل من قضية التحكم بأسعار النفط من أهم الأولويات لدى منظمة الدول المصدرة للنفط (الأوبك)، بما له من خطورة على الأمن الاقتصادي الوطني و الأمن الاقتصادي البشري. فالأمن البشري يمثل شرط من شروط تحقيق التنمية، فهو لا يشير فقط لمسائل البقاء على الحياة ولكن يشير أيضا إلى تحقيق الاحتياجات الأساسية، إلى جانب ذلك فإنه يهتم بالقضايا المتعلقة بنوعية الحياة.

وتعد مشكلة الأمن البشري في نيجيريا كدولة من دول منظمة الدول المصدرة للنفط (الأوبك) من بين المشاكل الكبرى التي تعيشها دول العالم الثالث التي تعتمد على النفط كمورد أساسي لاقتصادها، ونتيجة لاعتماد نيجيريا على النفط فإن العائدات النفطية تتأثر بشكل كبير نتيجة الطابع غير المستقر الذي يميز السوق النفطية التي تخضع إلى مجموعة من العوامل الداخلية بالنسبة لمنظمة الدول المصدرة للنفط وأخرى خارجية مباشرة وغير مباشرة، والمتعلقة بالظروف الدولية كالحروب والنزاعات الدولية والعرض والطلب، مما يجعل من تحقيق التنمية الاقتصادية والأمن البشري الاقتصادي لمواطنيها هدفا صعب المنال.

أهمية الموضوع:

تكمن الأهمية العلمية للموضوع في تفسير علاقات تأثير الأزمات الاقتصادية النفطية على الامن في مستواه البشري وبعده الإقتصادي، هذا الاخير الذي أصبح يمثل مادة علمية هامة داخل الأوساط الأكاديمية في ظل تنامي الارتباط بين القضايا التنموية والأمنية على الساحة الدولية هذا من جهة، ومن جهة أخرى تكمن أهمية الموضوع في متابعة التطور في حقل الدراسات الأمنية التي

برزت أهميتها كحقل مركزي في العلاقات الدولية خاصة بعد نهاية الحرب الباردة لما عرفه هذا الحقل من نقاشات جديدة لتوسيع مفهوم الأمن وإخراجه من المجال العسكري التقليدي إلى قضايا ومجالات متعددة اقتصادية، بيئية، صحية، سياسية اجتماعية.

أما الأهمية العملية للموضوع؛ فتكمن في كون النفط مورداً رئيسياً بالنسبة للدول المصدرة فضلاً الدول المستوردة له، فهو مورد مهم بالنسبة للاقتصاديات المتطورة أو المتخلفة على حد سواء، وبالنسبة لتدبير الإقتصادات على المستوى البشري المنزلي والفردي، فمن خلال توظيف مقاربة الأمن الإنساني يمكن إظهار الآثار الناجمة عن تذبذب أسعار النفط على ضوء مجموعة من المؤشرات الاقتصادية والصحية والبيئية والاجتماعية والسياسية التي تتميز بها دول منظمة (الأوبك) ونيجيريا بصفة خاصة باعتبارها جزء من دول المنظمة ودول العالم الثالث التي تعتمد على النفط كمورد رئيس للعائدات النفطية.

أهداف الموضوع:

يسعى البحث من خلال وصف وتحليل هذه الظاهرة المركبة من حيث المتغيرات إلى توضيح وتفسير ومن ثم فهم مسألة علمية عملية، ظاهرة الامن البشري في ظل اعتماد على موارد النفط، وبلوغ ذلك يأتي انطلاقا من:

- ✓ إبراز الأطر النظرية المفسرة لقضايا الأمن والامن البشري الاقتصادي.
- ✓ توضيح العلاقة المادية بين الأمن والتنمية وانعكاس هذين المتغيرين على الإنسان مع إبراز علاقة التأثير والتأثر الناجمة عن تذبذب أسعار النفط في السوق الدولية.
- ✓ إبراز عوامل حدوث الأزمات النفطية.
- ✓ إبراز دور منظمة الدول المصدرة للنفط (الأوبك) في التحكم في أسعار النفط.
- ✓ توضيح العلاقة التكاملية بين أبعاد الأمن البشري السبعة في ظل الأزمات الاقتصادية النفطية.
- ✓ التعرف على ماهية التهديدات الاقتصادية التي تواجه دول الأوبك من خلال تسليط الضوء على اعتماد الدول المصدرة للنفط، مثل نيجيريا.
- ✓ توضيح كيفية تحول النفط من نعمة إلى نقمة، أين ينتقل النفط من عامل مساعد على التنمية إلى عامل يعيق التنمية المستدامة بالنسبة للدول المصدرة للنفط بشكل عام ونيجيريا بشكل خاص الأمر الذي يخلق حالة من اللاأمن البشري الاقتصادي.

أسباب اختيار الموضوع:

تتلخص أسباب اختيار الموضوع في أسباب ذاتية وأخرى موضوعية، تتمثل في:

1. الأسباب الذاتية:

تتجلى المبررات الذاتية في الرغبة الشخصية في بحث البعد الاقتصادي للأمن البشري في إطار الازمات النفطية، باعتبار ذواتنا من البشر، ولانتماء دولتنا والدولة-حالة البحث- المتضررة أكثر من هذه الأزمات لمنظمة الأوبك؛ وبالتالي فالبحث ينطلق من علاقة ارتباطية بين ذات الطالب وموضوع البحث، قبل العلاقة الارتباطية بين متغيرات البحث الرئيسية والتابعة.

2. الأسباب الموضوعية:

تكمن الأسباب الموضوعية في تقديم تصور تحليلي لآثار تذبذب أسعار النفط على الأمن البشري الاقتصادي للدول المصدرة للنفط من خلال اختيار نيجيريا انموذجا للبحث؛ فمعظم البحوث المرتبطة بالمشاكل الاقتصادية والمرتبطة بالنفط ركزت على الجوانب الاقتصادية للدولة دون التطرق إلى الأطر النظرية التي تفسر تأثير الأزمات النفطية وفق مقاربة الأمن البشري.

إشكالية البحث:

في ظل انخفاض أسعار النفط والطابع غير المستقر لهذا المصدر من الطاقة، والذي يشهد تذبذبا في الأسعار على مدار عقود من الزمن، وبالنظر لانعكاساته السلبية على مختلف الأبعاد والقطاعات سواء الاقتصادية، والسياسية والبيئة والاجتماعية، بما يشكل مجموعة من المهددات الجديدة للأمن في مستواه البشري في نيجيريا باعتبارها دولة من دول منظمة الأوبك (منظمة الدول المصدرة للنفط)، يطرح البحث إشكالية مصاغة في السؤال التالي:

كيف تؤثر الأزمات النفطية على الأمن الاقتصادي للبشر في نيجيريا باعتبارها دولة نفطية؟

وتندرج ضمن هذه الإشكالية، الأسئلة الفرعية التالية:

1- كيف ساهمت الأزمة الاقتصادية النفطية في مرحلة السبعينات في توسع مجالات البحث الأمني؟
2- ماهي الظروف التي أدت إلى إنشاء منظمة الأوبك؟ وماهي المكانة الدولية لهذه المنظمة؟
3- كيف ينعكس عدم استقرار أسعار النفط على الأمن البشري الاقتصادي لدول الأوبك بشكل عام ونيجيريا بشكل خاص؟

4- ماهي أهم الاستراتيجيات التنموية التي اعتمدتها نيجيريا في تحقيق الأمن البشري الاقتصادي؟
5- ماهي المظاهر السلبية لتأثير النفط على مختلف أبعاد الأمن البشري في نيجيريا؟

فرضيات البحث:

يستند البحث في إشكالية هذا الموضوع على اختبار الفرضيات التالية:

1- كلما انخفضت أسعار النفط في السوق الدولية كلما زادت اثار الأمن البشري الاقتصادي في الدول المصدرة للنفط بشكل عام ونيجيريا بشكل خاص.
2- يمكن اعتبار تأسيس منظمة دول المصدرة للنفط في فترة السبعينات، فرصة لتشكيل منظمة اقتصادية نفطية تسعى إلى إثبات فاعليتها في السوق النفطية الدولية في مقابل بعض الفواعل الأخرى ، مثل الشركات النفطية العالمية، وهذا من أجل تأمين اقتصاداتها على المستوى الوطني والبشري.
3- كلما اعتمدت دول منظمة الدول المصدرة للنفط عموما ونيجيريا على وجه الخصوص على تنويع الموارد الاقتصادية، كلما استطاعت أكثر مواجهة الأزمات الاقتصادية التي تهدد أمن البشر في مختلف أبعاده.

منهجية البحث:

فرضت طبيعة الموضوع توظيف جملة من المناهج والتي تراوحت بين:

المنهج الوصفي تحليلي: والذي يقوم على تفسير الوضع الحاصل من خلال تقديم صورة كاملة عن الوضع في نيجيريا ومنظمة الدول المصدرة للنفط، وتحديد تداعيات الأزمات النفطية، بالإضافة إلى وصف طبيعة ونوعية العلاقة بين مورد النفط وبين متغيرات التنمية والأمن البشري الاقتصادي، بالرغم من أن المنهج الوصفي لا يكون المنهج المناسب لتقديم اختبار حقيقي، لكن عندما يستند إلى أطر نظرية، مع التطرق إلى الكيفية التي تصبح فيها أسعار النفط عاملا لغياب الأمن البشري الاقتصادي، وقد تم في هذا الإطار معالجة أهم المفاهيم الأساسية للدراسة مثل مفهوم الأمن، ومفهوم الأمن البيئي، وصولا إلى الأمن الإنساني.

منهج دراسة الحالة: وقد تم استخدامه في الفصل الثاني والثالث من خلال اعتماد منظمة الدول المصدرة للنفط بشكل عام في الفصل الثاني، واعتماد نيجيريا كنموذج خاص لنوضح من خلاله مدى تأثير الأزمات النفطية على الأمن البشري الاقتصادي وأبعاد الأمن البشري الأخرى المتعلقة به.

المنهج التطوري: تم الاستعانة به من خلال سرد وقائع والخلفيات التاريخية لتطور ونشأة وعمل منظمة الدول المصدرة للنفط من جهة و تطور أسعار النفط عبر عقود من جهة أخرى.

حدود البحث:

المجال الزماني: شملت الدراسة حدود زمنية متعددة، نتيجة للمراحل التاريخية لقضية الأزمات الاقتصادية النفطية التي ترجع إلى بداية السبعينات بالنسبة للدول المصدرة، ولكن مع التركيز أكثر على الازمة النفطية الاخيرة منذ سنة 2014.

الإطار الملإالي: ويشمل الإطار المكاني للدراسة دولة إفريقية تتمثل في نيجيريا تم التطرق إليها كدراسة حالة، وهي من دول العالم الثالث، تنتمي إلى منظمة الدول المصدرة للنفط.

أدبيات الإلإلإ:

يتميز الموضوع بقلة المراجع باللغة العربية، في المقابل الأوساط الأكاديمية الغربية لم تقبل بشكل كبير على الأبحاث المتعلقة بالأمن البشري الاقتصادي وعلاقته بالنفط على وجه الخصوص. لكن وبشكل عام أثار مفهوم الأمن البشري اهتماما كبيرا بين الأكاديميين والسياسيين إلى أن تم نشر تقرير التنمية البشرية لسنة 1994 الصادر عن هيئة الأمم المتحدة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)، فهو يمثل انعكاسا للبيئة الأمنية الجديدة لعالم ما بعد الحرب الباردة. ومن ابرز الدراسات السابقة التي تم اعتمادها في البحث، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية بجامعة الجزائر3 عام 2016 من إعداد الطالب **ماضي محمد وتحت اشراف الاستاذ الدكتور بوكبوس سعدون، و معنونة بـ « تذبذب أسعار النفط وتأثيراتها على اقتصاديات دول الأوبك »**، وركزت هذه الدراسة على اعتبار على مكانة الذي يشكلها النفط والغاز في الاقتصاد العالمي سواء بالنسبة لدول المصدرة والدول المستوردة لهذا المورد، في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث تم طرح مقارنة بين الدول التي حققت التنمية بالنسبة لدول المصدرة لنفط، والدول التي تزال تعيش التخلف.

دراسة لـ: **تريسي إجباريسي Tacy Igberase المعنونة بـ" تأثيرات استقلالية النفط على النمو الاقتصادي في نيجيريا"، " The Effect of Oil Dependency on Nigeria's Economic Growth"** هذه الدراسة مذكرة للحصول على درجة ماجستير في دراسات التنمية الصادرة عام 2013 عن جامعة لاهاي، هولندا حيث ركزت الدراسة على تأثير اعتماد نيجيريا على مورد النفط في اقتصادها وانعكاس الأسعار على النمو.

تبرير الخطة: تم تناول الموضوع في ثلاثة فصول أساسية وهي:

الفصل الأول؛ عبارة عن فصل مفاهيمي ونظري للدراسة، حيث أنه من المفروض عند معالجة أي ظاهرة سياسية ما، لابد من الانطلاق من إطار نظري كركيزة أساسية لتحليل الظاهرة. وفي مجمل دراستنا تطرقنا في المبحث الأول لمفهوم الأمن من خلال تناول أهم الأطر النظرية المفسرة له لكل من النظريات الوضعية والنظريات لما بعد الوضعية. في المبحث الثاني تناوبنا مفهوم الأمن البشري الاقتصادي كمفهوم جديد، والذي تم ربطه بتوسيع مجال ونطاق التهديدات الأمنية. في المبحث الثالث تم التطرق الى مفهوم الامن البشري الاقتصادي من خلال التعرف على المقاربات المؤسساتية الذي تتمثل في برنامج الإنمائي للأمم المتحدة ومقاربة القانونية تتمثل في مقاربة حقوق الانسان.

الفصل الثاني؛ فتم فيه توصيف مفهوم الأزمة النفطية وتصنيف فواعل منظمة الدول المصدرة للنفط ويحتوي هذا الفصل على ثلاثة مباحث، حيث تناولنا في المبحث الأول تحديد مفهوم الازمة النفطية من خلال التعرف على التعرف على الازمة النفطية باعتبارها أزمة اقتصادية، وفي المطلب الثاني تم التطرق الى المقاربات النظرية لعلاقة النفط بالنمو، أين تم التطرق الى مجموعة من النظريات التي تعتبر النفط محرك لنمو، كنظرية الكلاسيكية والنيوكلاسيكية ...الخ، والنظريات التي تعتبر النفط عائق للنمو كالنظرية المتشائمة و الحركة الامريكية المحافظة ...الخ، ومبحث ثالث يتناول وصف لمنظمة الدول المصدرة للنفط وتصنيف فواعلها، من خلال التطرق الى ظروف النشأة وألية عمل المنظمة، من ثم الفواعل المؤثرة في السوق البترول داخل وخارج منظمة الأوبك.

الفصل الثالث؛ والأخير، والمتمثل في دراسة حالة الأمن الاقتصادي للبشر في نيجيريا خلال الأزمات النفطية لمنظمة أوبك، حيث يتكون هذا الفصل من ثلاثة مباحث، في المبحث الأول تمت معالجة التسلسل التطوري للأزمات النفطية على مستوى منظمة أوبك حيث تم إبراز طبيعة الاقتصادية لدول منظمة الدول المصدرة للنفط، والعوائد النفطية وعلاقته بالدخل الافراد والمظاهر السياسية لدول منظمة الأوبك، ثم تم التطرق الى احصائيات وأرقام عن مظاهر الريع النفطي لدول الأوبك، وفي المبحث الثاني تم مناقشة تأثير تذبذب أسعار النفط على الاقتصاد الوطني النيجيري، وفي المبحث الثالث؛ تناولنا تفصيل حالة الأمن البشري الاقتصادي في نيجيريا في إطار علاقته بالأبعاد الأخرى للأمن البشري .

الفصل الأول:
تحليل نظري لمفهوم الأمن اللاأرضي الاتصالي

تعد الدراسات الأمنية من أهم الحقول الأكاديمية في العلاقات الدولية؛ فقد شهدت تطوراً كبيراً خاصة بعد نهاية الحرب الباردة، حيث حفزتها النقاشات النظرية حول تضييق وتوسيع مفهوم الامن.

يشهد العالم اليوم بروز تهديدات أمنية جديدة غير واضحة المعالم، مثل التدهور البيئي وقضايا المناخ والجريمة المنظمة العابرة للحدود ...الخ، وهذه التهديدات لا يمكن تفسيرها من منظور تقليدي؛ فالتهديدات الجديدة لا تستهدف الدولة فحسب بل تهدد مرجعيات أمنية أخرى كما أن زيادة حجم هذه التحديات الامنية الناتجة عن زيادة سرعة النمو السكاني، والتطور المتزايد لتقنيات الاسلحة وطرق الاتصالات والمواصلات، يقتضي من الناحية النظرية توسيع مضامين الامن ليشمل تهديدات امنية جديدة ، بالاضافة الى تعميقه ليشمل فواعل أمنية جديدة ذات طبيعة غير دولاتية.

المبحث الأ ول: مفهوم الأمن في المقاربات النظرية للعلاقات الدولية والدراسات الأمنية النقدية

يبرز هذا البحث على المدلول الاصطلاحي للمفهوم الامن، مع معالجة أهم المقاربات النظرية المفسرة له، نتيجة للأهمية التي فرضها المفهوم في ميدان العلاقات الدولية والدراسات الأمنية بشكل خاص.

المطلب الاول : تعريف الأمـن.

الفرع الاول : المعنى الاشتقاقي للأمن

الأمن ضد الخوف والفزع ، وهو يدل كذلك على الطمأنينة أي عدم توقع المكروه. وقد ربط الإسلام الامن بالايمان؛ ودليل ذلك وعد الله عباده المؤمنين الموحدين له بالأمن والإهتداء، استدل ب). ولعل أدق مفهوم للامن هو ما ورد في القران الكريم في قوله سبحانه وتعالى "الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍوَ آمَنَهُمْ مِنْ خَوْف[1] " وقوله تعالى:" الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ أُولَٰئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ وَهُمْ مُهْتَدُونَ[2]" . ومنه يمكن القول أن الأمن حسب ما جاء في القران الكريم هو عكس الخوف .

أما الأصل اللاتيني للأمن فهو مأخوذ من التركيب اللفظي Sine+Cura، والأول منها ياخد معنى النقص أو غياب الشيء من لفظ الظرفية المكانية "دون without"، والثاني يدل على معاني الرعاية والعناية والحفظ والصون والحرص والحذر التي يستوعبها لفظ "care،وبجمع اللفظين في الانجليزيةwithout care، يتم الحصول على معنى "من دون رعاية"، وعلى هذا يكون الأصل اللاتيني معنا ولفظاً متناقضاً مع مفهوم الأمن الذي هو ضد التفريط وتعريض النفس للهلاك والقلق والمرض والخوف. فمعظم المعاجم اللغوية تشير توافقيا إلى أن تعريف الأمن يقصد به "التحرر من الخوف والقلق"[3].

الفرع الثاني:المعنى الاصطلاحي للأمن

يشمل مفهوم الامن العديد من التعاريف الاصطلاحية؛ نظرا لتنوع واختلاف وجهات النظر بين الباحثين في ميدان الدراسات الامنية بشكل خاص والعلاقات الدولية بشكل عام ، ويتناول هذا الفرع مجموعة من التعاريف التي تلم –إلى حد ما– بمضامين الأمن، ومنها تعريف الأمن في مستواه القومي كما يحدده والتر ليبمان في قوله: تبقى الأمة.... في وضع آمن الى الحد الذي لا تكون فيه

[1]– سورة قريش الآية 3 و4.

[2]- سورة الأنعام الآية 82.

عرضة لخطر التضحية بالقيم الأساسية من أجل تجنب وقوع الحرب، وتظل قادرة على صون تلك القيم إذا قامت بهذا التحدي عن طريق انتصاراتها في هذه الحرب"[1] ، يركز هذا التعريف للأمن على الحرب كموضوع للأمن، وعلى البعد العسكري للدولة كركيزة أساسية لمواجهة أي خطر يهدد القيم المركزية للدولة باعتبارها المستوى القومي للأمن. وفي نفس السياق نجد "**فرديركهارتمان فيري**Frederick HartmanFerry" يعرف الأمن:" الامن الوطني هو جوهر المصالح القومية التي تدخل الدولة من أجلها الحرب فورا أو في فترة لاحقة"[2]، يركز هذا التعريف بدوره على أهمية البعد العسكري في حماية مصالح الدولة كالسيادة والقوة والتي لا يتحقق الامن بدونها حسب هذا الطرح.

ومن جانبه يتناول جوزيف نايJoseph nye مفهوم الأمن ضمن نفس المستوى باعتباره: "غياب التهديد الى القيم الكبرى (للقيم السامية)"، وبعبارة أخرى (غياب التهديد) يحقق السيادة والسلامة الإقليمية للدولة الأمة بما تتضمنه من شعب وثقافة ورخاء اقتصادي.

أما روبرت ماكنمارا Robert McNamara فقد حدد مفهوم الأمن الوطني في كتابة " جوهر الامن "من خلال تركيزه على البعد التنموي ، فيرى أنه بدون التنمية لا وجود للأمن فالدولة التي لا تنمو نمواً صحيحاً لا يمكن أن تظل آمنة؛ فكلما زادت التنمية زاد الأمن [3]، كما يعرف ماكنمارا الأمن من خلال مجموعة من الصيغ، تتضمن النفي والإثبات في نفس الوقت مع التركيز على مع متغير التنمية كمتغير أساسي في تحقيقه، قائلاً: "إن الأمن....بالتنمية"[4]

وفي سنة 1983 أعاد ريتشارد أولمان Richard Ullman تعريف الأمن من خلال تعريفه للتهديد، معتبراً هذا الأخير" نشاط أو سلسلة من الاحداث التي تهدد بشكل كبير– وخلال فترة زمنية وجيزة– بتدهور مستوى معيشة سكان دولة ما ، أو تهدد بشكل كبير بتضيق مجال الخيارات السياسية المتاحة لذا حكومة دولة ما أو الكيانات غير الحكومية الخاصة(أشخاص ،جماعات ، شركات)

---

[1]– جونبيليس، "الأمن الدولي في حقبة ما بعد الحرب الباردة، "فيجون بيليس وستيف سميث محررين،(عولمة السياسة العالمية، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، دبي، الطبعة الأولى، 2004)، ص414.

[2]– طروب بحري، الأمن الغذائي :المفاهيم والأبعاد، (مجلة المفكر، العدد 07، نوفمبر2011)، ص2.

[3]– عمر عبد الله كامل،"الأمن العربي من منظور إقتصادي" (أعمال ندوة الأمن العربي: التحديات الراهنة ..والتطلعات المستقبلية من 9إلى 1996/01/11، باريس، فرنسا، مركز الدراسات العربي –الأوروبي، 1996)، ص85.

[4]- سليمان عبد الله الحربي،" مفهوم الأمن: مستويات هو صيغ هو تهديداته – دراسة نظرية في المفاهيم والأطر "،(المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد19، صيف 2008)، ص17.

داخل الدولة "[1]. وبالإضافة إلى ما سبق فان أولمان يرى بضرورة عدم التركيز فقط على القضايا العسكرية على حساب تهديدات غير عسكرية مثل: قضايا البيئة ونضوب الموارد وأزمات الغداء ...الخ ومن ثم فهو يحاول توسيع التهديدات الأمنية لتشمل تحديات جديدة لا تمس الدولة فقط بل قد تمتد الى فواعل أخرى كالمنظمات غير الحكومية والافراد والجماعات.

يعد تعريف باري بوزان BarryBuzan لمفهوم الأمن من أكثر التعاريف تداولا خاصة في فترة ما بعد الحرب الباردة حيث يعرف الامن بأنه " العمل على التحرر من التهديد" فحسب بوزان فإن حالة الأمن تتحقق عندما تنتفي فيها كل أشكال التهديد ، ويضيف كذلك أن الأمن القومي هو " قدرة الدول على الحفاظ على هويتها المستقلة ووحدتها الوظيفية"[2].ومن هذا التعريف يتبين لنا تأكيد باري بوزان على الدور المركزي للدولة في ضمان أمنها . ، ومع ذلك، فهو يرى بأن مفهوم الأمن مفهوم معقد وينبغي لتعريفه الاحاطة بثلاثة أمور على الاقل تتمثل في : البدأ بالسياق السياسي للمفهوم ، مرورا بالأبعاد المختلفة له ، انتهاءا بالغموض والاختلاف الذي يرتبط به عند تطبيقه في العلاقات الدولية . وعلى اعتبار أن الأمن هو عملية التحرر من الخوف فقد وصف كل من بوث Booth ويلر Wheeler هذه العملية بالوصف التالي:" لا يمكن للأفراد والمجموعات تحقيق الأمن المستقر إلا إذا امتنعوا عن حرمان الآخرين منه ، ويتحقق ذلك إذا نُظر الى الأمن على أنه علمية تحرر "[3].يبدومفهوم الأمن بوصفه تحررا من التهديد أمرا واضحا ، غيرأنه يثير عددا من التساؤلات هي من قبيل: من يحمي المرء ؟ ماذا يحميه ؟ من أي تهديد ؟.مبدئياً ينطبق الأمن على أي شخص أو على أي شيء ، وقد يتحدث المرء عن الأمن العالمي ، والأمن الدولي والأمن القومي ، والأمن الإقليمي ، أو أمن المؤسسات ، أو الجماعات ، أو الأفراد ، وكذلك يمكن أن ينطبق المفهوم على أي من التهديدات[4].

---

[1] –Richard H. Ullman ,” Redefining Security”, International Security, (Vol.8, N°:1, Summer 1983, P. 133).

1- عبد النور بن عنتر ، البعد المتوسطي للأمن الجزائر : الجزائر ، أوروبا ، وحلف الاطلسي ، الجزائر،(المكتبة العصرية للطباعة والنشر ،2005،ص.13).

2- جون بيليس، المرجع السابق، ص.414.

[4]- بول روبنسون ، قاموس الأمن الدولي ، الإمارات العربية المتحدة ، أبوظبي ، (الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، الطبعة الاولى ، 2009)، ص269.

مما سبق نستنتج عدم وجود تعريف جامع وشامل لمفهوم الامن، وهذا المقاربات في إطار الدراسات الأمنية، واختلاف كيفية طرح كل مدرسة على حدى لمفهوم الأمن من قبل المفكرين والباحثين في هذا الميدان. ولهذا يبدو بأنه مفهوم متنازع على مضمونه انطلاقا من مجموعة الأسئلة المفتاحية: من المقصود بالأمن؟ ماهي الكيانات المرجعية أو المستهدفة بتوفير الأمن؟ ماهي الجهات الفاعلة المنوطة بتوفير الأمن؟ ومن الواضح بأن الإجابة عن مثل هذه الأسئلة تغيرت بعد نهاية الحرب الباردة، فقد ازداد التمييز بين الامن في مفهومه التقليدي والأمن في مفهومه الحديث، وصارت الاتجاهات النظرية خلال هذه الفترة تنحو إلى توسيع مفهوم الأمن إلى حد كبير وبشكل مستمر ليشمل إلى جانب البعد العسكري، الأبعاد الاخرى السياسية ويشمل كذلك الترابطات فيما بينها[1].

كما طرحت مسألة تعميقه إلى وحدات مرجعية تقع تحت أو ضمن حدود الدول، مثل: الأفراد والجماعات وكيانات الحكم الذاتي، أو فوق حدودها مثل: المنظمات الإقليمية والدولية، أو عبر حدودها، مثل: المنظمات غير الحكومية والشركات متعددة الجنسيات. لقد لخصت إيما روتشيلد Emma Rothschildالامتدادات المتعددة للأمن في النقاط الأربعة التالية[2]:

1. **امتداد تحتي:** من أمن الدولة الى أمن الافراد والمجموعات ...الخ.
2. **امتداد الى أعلى:** من أمن الدول الى أمن النظام الدولي أو سلطة فوق قومية.
3. **امتداد أفقي:** من الامن العسكري الأمن السياسي والاقتصادي والبيئي، أو الأمن الانساني.
4. **امتداد شمولي:** المسؤولية السياسية بضمان الأمن هي نفسها تمتد وتنتشر في جميع الاتجاهات من الدولة الوطنية صعودا الى المؤسسات الدولية، نزولاً إلى الحكومة الاقليمية أو المحلية، جانبياً الى المنظمات غير الحكومية، إلى الرأي العام والصحافة والقوى المجرّدة للطبيعة أو السوق.

المطلب الثاني: التصورات السائدة للأمن في نظريات العلاقات الدولية والدراسة الأمنية النقدية.

الفرع الأول: التصور الواقعي للأمن

[1] - Oliver Richmond and Jason Franks, “Human Security and the War on Terror”, in: Felix Dodd's and Tim Pippard, human and Environmental security: An agenda for change, (London, Earth scan , 2005), P.28.

[2] - Simon Dalby, Geopolitical Change and Contemporary Security Studies: Contextualizing the Human Security Agenda, Institute of International relations the University of British Columbia, (Working paper, N°:30,April 2000).

لقد سيطرت خلال الحرب الباردة أفكار المدرسة الواقعية على اتجاهات التنظير في حقل العلاقات الدولية والدراسات الأمنية على وجه التحديد ، حيث ركزت على اعتبار أن الدولة هي الوحدة الأساسية للتحليل، وبالتالي فهذه الاخيرة تتحمل مهمة ضمان أمنها وحماية سيادتها ، وعندما تكون الدولة مشغولة بآفاق الحرب فذلك يعني أن الأمن هو همها وهدفها الاساسي ، حيث ترى المدرسة الواقعية بأن السلام هو غياب الصراع المسلح أو الحرب ويمكن أن يستمر هذا السلام إذا حافظت الدول على القوة العسكرية الكافية لردع أو صد أي هجوم من قبل القوى المعادية ، وتؤكد الواقعية على الحتمية التاريخية للصراع بين الدول ذات السيادة.

و تعتبر أفكار توماس هوبز Thomas Hobbes من أهم المرجعيات الفكرية للمدرسة الواقعية بمنظاريها التقليدي والجديد؛ لأن أفكاره تقول بأن الحرب تنشأ من الميل الفطري للبشر لمحاربة بعضهم البعض بدلا من التعاون؛ بسب طبيعتهم الأنانية والعدوانية، وبالتالي؛ فالحرب حالة طبيعية للعلاقات الانسانية[1] وهذه الحالة تفترض حسب هوبز أن كل إنسان هو تهديد محتمل؛ لأن الكفاح من أجل البقاء في عالم يتميز بموارد محدودة هو صراع الجميع ضد الجميع.

ولهذا يرى ريمون أرون –باعتباره واقعي– أن الأمن في الحالة الطبيعية يعتبر المصلحة الرئيسية بالنسبة ...[2] وعلى هذا الأساس فالأمن عند الواقعيين، ولاسيما الواقعيين الجدد يمثل أحد الاهداف الاساسية للسياسة الخارجية تهدف للبقاء، وذلك من خلال تعظيم واستخدام وسيلة القوة الصلبة.

وبالنسبة لأبرز الواقعيين الجدد كينيث يعد النظام الدولي المستوى الأنسب لتحليل التفاعلات الدولية، وخصوصا الأمنية منها، فكل دولة تعطي الأولوية للأمن كمصلحة عليا على مصالحها الأخرى الدنيا الإقتصادية والتجارية، وبالتالي فإن تحقيق الامن يعني قدرة الدولة على الحفاظ على بقاءها بالاعتماد على نفسها كمطلب أساسي في_نظام دولي يتسم بالفوضى، بحيث تجد الدول نفسها معرضة للأخطار والتهديدات من حين للآخر؛ فهي لا تأمن هجوم بعضهم عليها وعداوتهم لها، ويصف البريطاني هاربرت بترفيلدHerbert Butterfieled حالة عدم اليقين التي تصيب صانع القرار في محاولتهم لتحديد نوايا الآخرين على أساس المفهوم الهوبزي" [3].هذه الحالة من عدم الثقة

[1]-Paul Battersby and Joseph M.Siracusa, **Globalization and Human Security** (USA: Rowman and Little field Publishers Inc,2009), P.46

2- عبد النور بن عنتر، المرجع السابق ذكره، ص. 18.

[3]-Paul Roe,'' The Intrastate Security Dilemma : Ethnic Confict as a 'Tragedy ' ?'',(Journal of Peace Research, SagePublictions,Vol.36 , N° :2, 1999 March , P.184).

المتبادلة والصراع من أجل القوة سيؤدي حتما إلى حلقة مفرغة يطلق عليها اصطلاحا دوامة الأمن أو "المعضلة الأمنية"Security Dilemma، وبهذا كان باترفيلدأول من استعمل مصطلح المعضلة الأمنية عام 1950. وبنفس الطريقة قدم روبرت جيرفيسRobert Jervis تعريفا للمعضلة الأمنية، يقول:" سعي دولة ما لزيادة أمنها عبر العديد من الوسائل يقلل من أمن الدول الأخرى فخلق المزيد من أمن الدولة معينة هو خلق للخوف بالنسبة للدول أخرى وهذا في ظل الفوضى؛ فالضامن لأمن وسلامة الدولة هو الدولة نفسها وفق مبدأ المساعدة الذاتية Self–Help .

الفرع الثاني : التصور الليبرالي للأمن

ترجع أصولها النظرية إلى أفكار ايمانويل كانط عن السلام الدائم وفكرة ويلسون فيما بعد عن الامن الجماعي. بالنسبة لليبراليين، ليست الدولة الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية وإن كان دورها يظل رئيسياً لضمان الأمن، وعلى هذا الأساس يقبلون بدولاتية الطرح الواقعي مع الزيادة عليه؛ بيد ان الليبرالية تختلف مع الواقعية في التركيز على أبعاد الامن، بل وتنبذ البعد الاحادي العسكري، بالنظر إلى تفاؤليتها ومثاليتها، وتركز في مقابله على الأبعاد المدنية والسياسية والاقتصادية.

وعلاوة على ذلك تبني الليبرالية تصوراً أمنياً مختلفاً عن الإقتراب الواقعي فيما يتعلق بالارتباط السببي بين التحالفات وأمن الدول بصورة فردانية او جماعية، حيث يرى جوشوا قولدستين Joshua S. Goldstein أن الأمن الجماعي يتحقق بتشكيل تحالف موسع يضم أغلب الفاعلين الأساسيين في النظام الدولي؛ بقصد مواجهة أي فاعل آخر"[1]، وبالتالي فهو ينادي بضرورة تعاون كل الفواعل الدولية سواء الدول، والمنظمات غير الحكومية والشركات متعددة الجنسيات، الأفراد لمواجهة التهديدات الامنية .

إن المنظرين اللبيراليون الجدد يعتقدون إمكانية تجاوز المعضلة الأمنية من خلال التعاون؛ فهذا الاخير يخلق مستوى عال من التكامل مما يؤدي إلى إرساء الأمن ما بين الدول داخل التكامل. ووفي هذا الصدد ترتأي الليبرالية المؤسساتية الجديدة إلى أن بناء، المؤسسات دولية من خلال التعاون الدولي هو السبيل الوحيد الذي الى تفادي انعدام الأمن المتأصل في نظام الدولي التي تسوده الفوضى؛ فوجود مجموعة من القواعد والمعايير مشتركة يفترض منه أن يقوض فوضوية، وهذا ما من شأنه توليد مناخ أمن بين الدول .

[1]- تاكايوكي يامامورا ، "مفهوم الأمن في نظرية العلاقات الدولية"، ترجمة :عادل زقاغ، تم تصفح الموقع يوم،2018.03.03، مقال متاح على متصفح البحث قوقل(هذا المقال قام بتنزيله الاستاذ عادل زقاع في موقع سابق له: http://www.geocities.com/adelzeggagh/secpt.html، ثم قام الاستاذ بولمكاحل بتحميله على موقعه http://boulemkahel.yolasite.com/resources/ قبل غلق موقع الاستاذ عادل).

الفرع الثالث: التصور النقدي البنائي للأمن: مدرسة كوبنهاغن .

قبيل نهاية الحرب الباردة، ظهرت أفكار تدعو الى توسيع مفهوم الامن، وبناءاً على ذلك تم التأسيس لبعض المدراس التي تراقب التحولات الفكرية والممارستية لمفهوم الأمن، وتنتقد البعد الأحادي الذي أضفته عليه الدراسات التقليدية، وقد كان من بينها مدرسة كوبنهاغن التي تشكلت من خلال الجهود الحثيثة لأبرز الباحثين في هذا الميدان، من أمثال: باري بوزانBarryBuzan، وأولي ويفرOleWæver، ويابدي ويلدJaap de Wilde، وقد تبنت هذه المدرسة تحليلاً نقدياً لمفهوم الأمن وفقاً لإبستمولوجية بنائية، وهذا ما يؤكده **ميشال ويليامز** Michael Williamsالذي يجادل بأن المدرسة تتبنى شكلا من أشكال البنائية الاجتماعية، ولو أن الدولة تظل هي الوحدة المرجعية في تحليل الأمن[1].

لقد ساهمت مدرسة كوبنهاغن في توسيع مضامين الأمن من خلال العمل الرائد لباري بوزان، الذي يعود إلى سنة 1983، والموسوم: البشر، الدولة والخوف، والذي حاول من خلاله توسيع البحث في هذا المفهوم عبر خمسة قطاعات: العسكري...، هذا بالاضافة الى إسهامات المدرسة في مفهوم الامن المجتمعي ونظرية الأمننة.

إن نظرية الأمننة تعد من أهم الاسهامات النظرية لمدرسة كوبنهاغن بقيادة أولي ويفر OleWaever، وترى هذه النظرية أن الأمن يتم التعامل معه كنتيجة عملية اجتماعية محددة بدل التعامل معه على أنه شرط موضوعي؛ فنظرية الأمننة تجمع وتدمج بين أفكار الواقعية الكلاسيكية وكذا أفكار البنائية ، وفي هذا السياق يؤكد ويفر أن الأمن هوفي جزء منه تشكيل خطابي من خلال إعتبار شيىءٍ ما قضية أمنية جملة غير مفهومة[2].

فالامننة كعملية هي عملية تحويل المشاكل الى قضايا أمنية من خلال إضفاء الطابع الأمني عليها، وتفترض أن الامن يمكن أن يفهم على أنه نتيجة لأعمال خطاب، حيث يتم التصوير والاستخدام المتكرر لحدث ما، بحيث يتم إظهاره على أنه تهديد وجودي وقد تمس هذه القضية البقاء ، الامر الذي يتطلب إتباع إجراءات استثنائية مستعجلة. أما بالنسبة لفواعل الأمننة حسب بوزان قد

[1]- Michael Williams,'' Words ,Images, Enemies :Securitization and International Politics ,(International StudiesQuarterly ,USA , Blackwell Publishing , Vol. 47,N°:4, 2003, P.511).
[2] - Michael Williams ,Op.Cit., P. 513.

يكونوا سياسيين، بيروقراطيين، لوبيات، جماعات ضغط. في حين تعني اللاأمننة التحول نحو نزع الطابع الأمني عن القضية التي تمت أمننتها في وقت سابق.

الفرع الرابع: التصور النقدي الليبرالي للأمن: مدرسة ويلز

تعد الدراسات النقدية للأمن بمثابة نتاج لخلاصة أفكار علماء مدرسة فرانكفورت الألمانية من أمثال ماكس هوركهايمر، وهي نظرية تمكن من توضيح مسار مفهوم الأمن حتى يأخذ شكله الاخير من خلال الأمن النقدي ، فالأمن يعني الانعتاق الذي يمكن الشعوب من تحرير القيود التي تعيق سعيه للمضي نحو التحرر وتجسيد خياراته، ومن بين مجموعة هذه القيود: الحرب والفقر والاضهاد ونقص التعليم[1] .

و تقسم الدراسات النقدية إلى إتجاهين هما: إتجاه كل من كيت كروس ومايكل ويليمز، وإتجاه مدرسة ويلز WelshSchool ومن روادها كل من كين بوث وريتشارد وين جونز، وهي مستوحاة من دراسات السلام ليوهان غالتونغ خلال بداية السبعينات، ومن وجهة نظر ريتشارد وين جونز هي دراسات أمنية، ينبغي أن تركز بطريقة نقدية على أمن الأفراد من خلال مفهوم التحرر[2] .

ويرى كل من كروس وويليام ضرورة الانتقال من التركيز على البعد العسكري لسلوك الدولة في ظل الفوضى إلى التركيز على الافراد والمجتمع والهوية ، فهم يقترحون تحقيق ذلك من خلال تشجيع التعددية الفكرية وتنوع المناهج المستعملة لدراسة الأمن دون التأثر بمنهج واحد بعينه[3].

يركز بوث **على مفهوم** انعتاق البشر كأفراد؛ لأنه فقط من خلال تكريس عملية الانعتاق هناك إمكانية للحصول أكثر على الأمن. وفي هذا الصدد يعرف بوث الانعتاق مفترض أن" تحرير الناس (كأفراد والجماعات) من القيود البشرية والمادية التي تمنعهم من القيام بما يختارانه بحرية للقيام به ، الحرب والتهديد بالحرب هو واحد من هذه القيود ، الفقر ، نقص التعليم ، القمع السياسي ، وهكذا ، الأمن والانعتاق وجهان لعملة واحدة ...الانعتاق نظريا هو الأمن "[4].

المبحث الثاني: الأمن البشري الاقتصادي ومؤشرات قياسه

[1]- محسن بن العجمي بن عيسى، الأمن والتنمية، السعودية، الرياض،(جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الطبعة الأولى)، 2011، ص.27 .

[2] - Barry Buzan & lene Hansen , The Evolution of International Security Studies, USA ,(Cambridge University Press, 2009,P.206.

[3]-Steve Smith, “The concept of Security in a globalizing world”, in: Robert G. Patman, Globalization and Conflict:National Security in a New Strategic Era,(London and New York, Routledge,2006, P.44)

[4] -Ibid, P.44.

من المفاهيم الحديثة التي ارتبطت بمحاولات الشعوب والدول تحقيق الرفاه والتحرر من الحاجات المادية على وجه الخصوص، وانقسم على أساسها العالم إلى متقدم ومتخلف مفهوم التنمية المبني على الزيادة في الانتاج وتراكم الثروة. إن هذا المفهوم الذي هيمنت عليه الايديولوجية الرأسمالية والتوجيهات المؤسساتية لم يثبت على أصله الاقتصادي ، بل أخذ مسار التوسع ليستوعب البعدين الاجتماعي والبيئي إلى جانب الاقتصادي، لكن وبعد أن ظهر الاختلال في التوازن بين هذا الثالوث، حاول الخبراء تطوير مفهوم توليفي بينها في اطار ما اشتهر على تسميته "التنمية المستدامة"، ومع ذلك لم يتوقف خبراء المؤسسات الدولية عن تطوير الأبعاد والمرجعيات المستهدفة بهذا المفهوم، لينتهوا في بداية التسعينات إلى اما اصطلحوا عليه: التنمية البشرية، وقد قصدوا به ضمان توسيع خيارات البشر وتلبية حاجاتهم عبر الأجيال، وبنظر هؤلاء إلى التهديدات الجديدة التي تحول بين البشر وتوسيع خياراتهم علاوة على بعض المقاصد الأخرى غير المعلنة، لم يتوانى إثنين من أبرز خبراء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهما الباكستاني "محبوب الحق**M**ahboub Ul Haq" والاقتصادي الهندي "آمارتيا سن"**A**martia **S**en، في استعراض مفهوم الأمن البشري ضمن التقرير الثاني للتنمية البشرية الصادر سنة 1994 عن برنامج الأمم المتحددة الإنمائي(UNDP)، وقد تم تصميم هذا المفهوم بفلسفة توسيعية أيضا حتى يستوعب سبعة أبعاد مترابطة، من بينها البعد الاقتصادي الذي جاء في مقدمة هذه الأبعاد أو ما يمكن تسميته بصياغته تركيبية "الأمن البشري الاقتصادي".

إذاً؛ فمن الممكن من الناحية النظرية تحليل هذا المفهوم من خلال مقاربتين على الأقل: مقاربة التنمية البشرية ومقاربة الأمن البشري، كما يمكن إضافة مقاربة حقوق الإنسان كونها تشترك معها في نفس وحدة التحليل(البشر)؛ ولأن الجيل الثاني من هذه الحقوق يتضمن التركيز على البعد الاقتصادي إلى الجانب البعد الاجتماعي لكل ما يعتبر ملكا، حاجة، أولوية، مصلحةً، وخياراً من خيارات البشر.

المطلب الأول: مفهوم الأمن الاقتصادي:

الأمن الاقتصادي لفظ فضفاض يحمل بين طياته الكثير من المعاني المليئة بالتفكر والتدبر، وقد حاولت الأمم المتحدة أن تجد معنى جامعا يفسره؛ فتوصلت للتفسير التالي: " هو أن يملك المرء الوسائل المادية التي تمكِّنه من أن يحيا حياة مستقرة ومشبعة. وبالنسبة لكثيرين يتمثل الأمن الاقتصادي، ببساطة، في امتلاك ما يكفي من النقود لإشباع حاجاتهم الأساسية، وهي: الغذاء،

والمأوى اللائق، والرعاية الصحية الأساسية، والتعليم"[1]. ويمكن تعريف الأمن الاقتصادي للمواطن ليشمل تدابير الحماية والضمان التي تؤهل الإنسان للحصول على احتياجاته الأساسية من المأكل والمسكن والملبس والعلاج والتعليم وضمان الحد الأدنى لمستوى المعيشة.

بالنسبة للكثيرين، كان ينظر الى الرفاه الاقتصادي للفرد كأحد العناصر الاساسية للأمن الفردي. يتطلب الامن الاقتصادي دخلاً اساسياً مستقرا من العمل الذي يعتبر هو مصدر الدخل.

الفرع الأول: الأمن الاقتصادي.

هناك من يعرف الامن الاقتصادي بأنه يعني التنمية؛ إذ إن ظاهرتي الأمن الاقتصادي والتنمية مترابطتان بحيث يصعب التمييز بينهما، فكلما تقدمت التنمية تقدم الامن، وكلما نظم المجتمع أموره الاقتصادية لمد نفسه بما يحتاج إليه فإن درجة مقاومته للمهددات الخارجية سوف تتزايد بدرجة كبيرة. والتنمية – كما هو معروف – مفهوم مركب؛ فهي عملية وليست حالة واتجاها مستمراً في النمو ولا وضعا طارئا. كما إنها ألية. الى جانب كونها وسيلة لتحقيق أهداف مرحلية ضمن إطار غايات إنسانية وحضارية ذات أبعاد مجتمعية[2].

وتعريف الأمن الاقتصادي حسب **باري بوزان** الأمن يتمحور أساسا حول قدرة الدولة على بلوغ الموارد المختلفة، والامكانيات المالية اللازمة، وضمان الأسواق لتوفير مستوى معيشي مقبول، واستقرار نظام الحكم وحماية الاقتصاد الوطني من مختلف التهديدات الناجمة عن اضطربات النظام الاقتصادي داخليا، وتأثيرات العولمة وما ينجر عنها من اضطرابات اجتماعية، وضعف التماسك والتكافل الاجتماعي، العقوبات، ضعف توفر الثروات المختلفة، النشاطات، الاجراءات[3].

أما **دالي** فيرى أن الامن الاقتصادي يشير الى قدرة الدولة والمجتمع في الوقت المناسب وبشكل متصل وعلى نحو فعال، على ضمان وصول أفراد المجتمع للموارد المادية التي يحتاجونها، والحفاظ عليها عند مستوى معين[4].

[1]- أحمد علو، "الأمن الإقتصادي ودوره في توجيه السياسات والاستراتيجيات،" (مجلة الجيش، العدد 39، فيفري 2018). تم الاتطلاع على الوقع يوم 2018/06/15 على الساعة 22:00 /https://www.lebarmy.gov.lb/ar

[2]– الزازية ستيتي، الثرة البترولية والأمن الاقتصادي العربي، (الستقبل العربي، ص 53).

[3]- بد الناصر الدين جندلي، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظرية التكوينية، (دار الخلدونية للنشر والتوزيع،الجزائر، ط1، 2007،ص 102).

[4]- ماهر عبد العال الضبع، دور المأسسة في تحقيق الأمن الاجتماعي والاقتصادي للمرأة الفقيرة المعيلة دراسة مسحية، (المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، المجلد 05،العدد 03، 2012، ص.390).

كما يعرف الأمن الاقتصادي على أنه عبارة عن التدبير والحماية والضمان التي تؤهل الانسان للحصول على احتياجات الأساسية من المأكل، والمسكن، والملبس، والعلاج خاصة في الظروف التي يواجه فيها كارثة طبيعية، أو ضائقة اقتصادية وضمان الحد الأدنى لمستوى المعيشة؛ وهذه التدبير الاقتصادية هي التي تصب في النهاية في خلق الأمان الاقتصادي للناس الذي ينطوي على بعد نفسي للإنسان فضلا عن البعد المادي الذي يوفره الأمن الاقتصادي[1].

يتعرض كثير من الناس في أنحاء متفرقة من العالم لكوارث طبيعية كالمجاعات والفيضانات والأمراض الوبائية، أو مصائب إنسانية كفقدان الوظيفة بسبب العجز أو الاستبعاد من العمل نتيجة سياسة الخصخصة، ويؤدي ذلك إلى انقطاع مصادر رزقهم وتدهور مستوى معيشتهم، وربما فقدانهم المأوى والمأكل والملبس والرعاية الصحية، ولا يكون بمقدورهم دفع الضرر عن أنفسهم دون مساعدة الآخرين. هذه الظواهر في جملتها تشكل أهم الدواعي التي تبرر حاجة الإنسان لتأمين حياته لمواجهة ظروف كارثية، أو عندما تعترضه مشاكل في تدبير شئون معيشته لسبب طارئ أو مستديم[2].

الفرع الثاني: أثر الأمن الاقتصادي فى تدعيم الاستقرار الاجتماعي والرفاه الشخصي.

تسلط التقرير الصادرة عن منظمة العمل الدولية بجنيف الصادرة صادر عن برنامج الأمن الاجتماعي–الاقتصادي الضوء على رفاه الشعوب يعزز الرفاه الفرد، والسعادة، فهو محاولة أولى لقياس الأمن الاقتصادي العالمي من خلال مسح لمستويات المعيشة ولأماكن السكن والعمل.

و حسب القرير الأمن الاقتصادي هناك ما يقارب واحد لكل عشرة أشخاص – يعيشون في دول توفر أمنا اقتصاديا ملائما. فالأمن الاقتصادي لا يزال بعيد المنال للغالبية البشر.

ويجد التقرير كذلك بأن درجة عالية من الامن في المهارات، الذي يقاس بمؤشرات تتداخل بين التعليم والتدريب، لها في الواقع علاقة عكسية بالرفاهية عندما تكون الوظائف غير متطابقة واحتياجات وتطلعات الإنسان، ولا سيما عندما يكون أكثر تعليما وصاحب قدرات أكبر. ففي الوقت

[1]- أحمد مصنوعة، الأمن الاقتصادي العربي الوقع والتحديات،(مجلة الريادة الاقتصادية الأعمال، المجلد02، عدد03، 2016)، ص. 71.

[2]- سعبد على حسن القلبطي، استراتيجية تحقيق الأمن الاقتصادي والنهضة المعلوماتية بالمملكة العربية السعودية، (جامعة الملك عبد العزيز، الرياض، 2007)،ص .5.
مقال متاح على : https://www.kau.edu.sa/Show_Res.aspx?Site_ID=0053047&Lng=AR&RN=35147

الحالي يجد الكثير من الناس بأن مهاراتهم وكفاءاتهم لا تتطابق مع الوظائف التي عليهم القيام بها، مما ينتج عنه ما يسميه التقرير بتأثير "حالة الإحباط".

ويوضح التقرير بأن الديمقراطية السياسية والتوجه نحو الحريات العامة يزيد بشكل ملحوظ من الأمن الاقتصادي. كما إن للإنفاق الحكومي على سياسات الضمان الاجتماعي أثر ايجابي. الا ان هناك تأثير ضعيف للنمو الاقتصادي بالنسبة للأمن، عندما يقاس على المدى البعيد. وبكلمات أخرى، فأن النمو السريع لا يعني بالضرورة خلق أمن اقتصادي أفضل، رغم انه بأمكانه ان يخلق مثل هذا الامن اذا كان مصحوبا بالسياسات الاجتماعية الملائمة[1].

المطلب الثاني: مفهوم الامن الاقتصادي البشري.

الفرع الأول : تعريف الامن الاقتصادي البشري.

إن الامن الاقتصادي وخاصة في شقه المتعلق بالأمن الاقتصادي البشري يعد الأمن الاقتصادي خاصتاً في شقه المتعلق بالأمن البشري من بين المفاهيم الأكثر اثارة للجدل، وتتنوع التعريف حول المفهوم ذلك وفق الجهة التي يتم التركيز على مفهوم الامن المتعلقة بالأسس الفردية والوطنية والاقليمية وكذا العالمية؛ وفق هذا تطرقت المنظمات الحكومية والغير الحكومية مفهوم الأمن البشري، حيث تم تسيس هذا المفهوم ، الامر الذي جعل هذا الأخير غامض وواسع في نفس الوقت[2].

فتعريف الامن الاقتصادي ينبغي يراعى فيه هذا الاختلاف الحاصل، يمكن تعريف الأمن الاقتصادي، بشكل خاص استنادا لتعريف "للار" للأمن الاقتصادي واستعماله في حدود المعنى مع أخده بالمعنى الضيق هذا بالتركيز الاحتياجات البشرية الأساسية والتي تطرق إليها باري بوزان، وحدد اولي وايفر ، جاك دوويلد خمسة إحتياجات أساسية ضرورية للبشر[3]:

1. الغذاء الكافي.
2. توفير الماء.

1– المرجع نفسه، ص 6.

2 -P.Tsagaan, Humain, Economic Security, (The Mongolian Journal of International Affairs, Number 7, 2000),P 1. Accessed 2018/08/29, https://www.mongoliajol.info/index.php/MJIA/article/viewFile/137/138

3- P.Tsagaan, Humain, lbid, P 1.

3. اللباس.
4. المأوى.
5. التعليم.

ومن المنظور الاقتصادي لا يمكن أن يتصف أي اقتصاد بالفعالية وبالإنسانية ما لم تتوفر فيه تدابير وإجراءات كافية للأمن الاقتصادي ونظم جيدة للضمان الاجتماعي؛ حيث يكون بمقدور الناس أن يستجيبوا لتحديات الحياة، ويتكيفوا مع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي تحيط بهم، ويدرؤوا عن أنفسهم خطر الكوارث والآفات، ويتمكنوا من تنمية إمكاناتهم البشرية لتوفير حياة أفضل وسبل معيشة أكثر أمانا واستقرارا.

و وفقا الاحتياجات الأساسية الخمسة، فالأمن الاقتصادي ذا أهمية عظمى تتعدى أهمية الأمن البدني والصحي والثقافي والغذائي، فالأمن الاقتصادي" إن تحقق فعلا "يكتنف بين طياته أمنا بدنيا وصحيا وثقافيا وغذائيا الخ.

الفرع الثاني : معايير قياس الأمن الاقتصادى البشري.

اعتماد تقرير لمكتب العمل الدولي في جنيف تقرير حول ترتيب الدول مجموعة من المعايير التي اعتمدت تتمثل : تأمين الدخل الفردي، سوق العمل، التكوين المهني، والحريات النقابية[1]:

1- تأمين الدخل الفردي: تقرير مكتب العمل خصص مكانة بارزة لجانب تأمين الدخل الفردي، أي ضمان الحصول على دخل شهري مستقر، مستشهدا بقول رئيس الوزراء البريطاني الأسبق وينستن تشرشل الذي قال "الإنسان المحتاج إنسان غير حر".

2- سوق العمل: المعيار الثاني المستخدم يتعلق بأمن سوق العمل واستقرارها في تقديم فرص عمل وفقا لمتطلبات الاقتصاد من جهة وتبعا لليد العاملة الملتحقة بهذه السوق من جهة أخرى. وقد اهتم التقرير بالقطاع غير المنظم الذي ظل مهمشا في الكثير من الدول والذي يعتبر من أهم مصادر تأمين فرص الشغل في الكثير من الدول.

1- سعيد على حسن القليطي، المرجع السابق ،ص. 7.

3- التكوين المهني: يرى تقرير مكتب العمل أن ظاهرة "الفقر التربوي" انتشرت في السنوات الأخيرة وهي ظاهرة تمنع قسما مهما من الشعوب من بلوغ مستوى التعليم الأساسي، كما تطرقت إلى مدى تأثير العولمة وتحرير التجارة على تخفيض ميزانية التربية والتعليم في الكثير من البلدان، وكيفية لجوء البعض إلى تعويض ذلك النقص من خلال مصادر أخرى مثل خصخصة التعليم والتكوين.

4- الحريات النقابية: وإذا كان تقرير مكتب العمل قد اعتمد في تصنيفه على عدة معايير فإن معيار الحرية النقابية التي تشكل أساس الأمن في مكان الشغل، من خلال مجموع التحديات التي تعترض طريق العمل النقابي في زمن العولمة والليبرالية المفرطة، فالشركات متعددة الجنسيات العاملة في الدول العالم الثالث الامر الأساسي الذي يهمها هو المداخيل المالية التي يجب أن تحققها هذه الشركات على حساب حقوق العمال

يمكن اعتماد معايير في قياس أمن الاقتصادي البشري من خلال اعتماد المؤشرات التالية[1]:

1. معدل الفقر .
2. معدل البطالة .
3. عدم المساواة الاقتصادية .
4. توفر شبكة تأمين .

يدرج كل من الدخل والفقر وشبكة التأمين الاجتماعي ضمن التهديدات الامن البشري من قبل برنامج الامم المتحدة، وتطرق البرنامج الى انعدام الامن الاقتصادي باعتباره واحدة من سبع التهديدات الرئيسية للأمن البشري ويتطلب الامن البشري الاقتصادي دخل أساسي مستقر إضافتا الى الحق في العمل سواء كان الدخل من القطاع العام أو الخاص فالفقر والبطالة ضمن فئة الامن الاقتصادي ، حيث من خلال معرفة هذا والاحاطة بهذه العوامل يساعد في أخد صورة حول الوضع الاقتصادي البشري ومدى الرفاهية الافراد، ويأخد بعين الاعتبار التوزيع العام في مناطق وتجمعات السكانية ، أي في جميع مناطق والمقاطعات البلد[2].

ويقاس الأمن الاقتصادي من خلال مقاربة قدمها بوب هاديويناتا يناقش فيها الامن ظاهرة الفقر وعلاقتها بالامن الاقتصادي؛ لم تتطرق الدراسات التقليدية الواقعية والليبرالية، حيث تم إستبعاد الفقر

---

[1] - Measuring Inequality ,Accessed :2018.07.31 , www.worldbank.org.

1-Measuring Inequality ,Ibid.

من الدراسة النظام الدولي خلال مراحل عديدة من تاريخ النظام الدولي، خاصة في ضل سيطرة الفكر الواقعي خلال مرحلة الحرب الباردة، والتي تركز على القضايا العسكرية والاستراتيجية ، الامر الذي لم يدفع الاكاديميين الى الاهتمام القضايا السياسة الناعمة الناعمة–الابعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية[1].

خلال مرحلة التسعينات بدأ مفكرو يدركون أن نظريات السائدة (الليبرالية والواقعية والنيوليبرالية والواقعية الجديدة) لم تقدم أي شيء حول قضايا الفقر في العالم، على الرغم من وجود مناقشات موجزة حول الفقر في بعض الكتب والدراسات والمجلات أو الدراسات الإحصاءات بشكل بسيط .

وعليه كان من الضروري تخطي النظريات السائدة واستخدام مقاربات ومنظورات ماركسية ونقدية وما بعد الحداثة والنسوية لتصدي للفقر في المستويات الكلية والجزئية .أين بدأ التركيز على قضايا التنمية وعلاقاته بالأمن البشري حين تقدم الأمين العام للأمم المتحدة السابق المتوفي مؤخرا كوفي عنان بفكرة الامن البشري والذي يتضمن ثلاثة حريات أساسية : التحرر من الخوف والحرية من الحاجة وحرية العيش بكرامة، ويتطلب تحقيق هذه الحريات توفير الأمن والتنمية وحقوق الانسان في وقت نفسه؛ وهذا التركيز على قضايا التنمية وفرت الطريق بالنسبة لقضايا الفقر والامن الاقتصادي.

الفقر هو مفهوم متعدد الأبعاد، يتم فهمه عن طريق التركيز على ثلاثة جوانب في هذا المفهوم هي[2]:

1– **الجوانب المادية:** من خلال نقص الموارد المالية التي يتم انفاقها على الطبيعية من غداء وسكن اللائق وكذلك رأسمال البشري (التعلم والمهارات).

2– **الجوانب النفسية:** من خلال التركيز على الجوانب النفسية للفقر، من خلال ارتباطه عوامل اجتماعية كالتهميش، العجز، الظلم، إهمال، الاستغلال، الذي يجعل من الفقراء أدلاء.

3– **الفقر والضعف:** من خلال الشعور بالعجز الذي يكرس حالة من الضعف.

---

[1] - Bob S. Hadiwinata,’’ Poverty and Economic Security,’’inMelycaballeroanthomy(ed),An introduction-traditional securitystudies: transnational Approach (london :SAGE,2016) p.83.

3- Bob S. Hadiwinata,Ibid,p.83-84.

يمكن تحديد بسهولة الصلة بين الفقر والأمن الاقتصادي والأمن القومي، ويلاحظ بعض المفكرين أن الامن الاقتصادي فكرة مثيرة للجدل فهي فكرة مسيسة ويتأتى هذا من خلال فكرتين.

1. على سبيل المثال يرى بوزان بأن فكرة الأمن الاقتصادي تقع مركز المناقشات السياسية المتعلقة بالسياسات الاقتصادية الدولية، من خلال العلاقة بين البنية السياسية الفوضوية واقتصاد السوق. تكمن المشكلة الرئيسية في كيفية معالجة وتحليل الدول والمجتمعات والأسواق لمشكلة الفقر[1].

2.أممنة قضايا الاقتصادية

المشكلة الثانية تتعلق بمفهوم الأمن الاقتصادي تتعلق بأن الحرمان الاقتصادي قد يمثل تهديدا خطيرا للحياة، في حين لا يتم طرح هذا الخطاب ضمن التهديدات الأمنية الاقتصادية ودراجه ضمن المسائل الأمنية. ويجادل ويليامز بأن القضايا الاقتصادية بأنها نادرا ما يتم طرحها ضمن التهديدات، بالنظر الى سيطرة الرأسمالية على دواليب السياسة الدولية في مقابل البشر، هذا يعني أن القضايا الاقتصادية غير حاسمة لكي تصبح قضايا أمنية، ولكي يحدث هذا يجب أن يتولد إحساس دولي بالحرمان من ثم تحدث استجابة جماعية لتهديدات[2].

المبحث الثالث: مفهوم الأمن البشري الاقتصادي في المقاربات القانونية والمؤسساتية.

يعتبر الامن البشري من المفاهيم الحديثة من المفاهيم الجديدة التي أفرزتها مرحلة نهاية الحرب الباردة، رغم ارتباط هذا المفهوم ما قبل هذه الفترة بمفهوم حقوق الانسان، رغم هذا فإن نهاية الحرب الباردة رفعت الستار عن التهديدات العسكرية التي كانت حاصلة بين القطبين الاشتراكي والرأسمالي، التي مثلت بداية لنظام جديد بعد انهار نظام الثنائية القطبية وحلول الأحادية القطبية محلها بقيادة الولايات المتحدة الامريكية، بالإضافة الى التحولات أخرى على مستوى الفواعل الدولية، فقد أدى ظهور فواعل جديدة الى جانب الدولة مثل المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني الى التركيز على أمن البشر.

المطلب الاول: المقاربة القانونية: منظورالجيل الثاني لحقو ق الإنسان 1966 .

1-lbid,P 86.
2-lbid,P 87.

يقوم تصور الأمن البشري من منظور حقوق الانسان على أساس امتلاك الفرد حقوقا باعتباره كائناً بشرياً، وليس باعتباره مواطنا في دولة معينة ، فهذا التصور يعتبر في حد داته خروجا عن تصور المواطنتية القانوني لحقوق الإنسان .

لقد تحقق التقنين المنظم لحقوق الإنسان على المستوى الدولي من خلال الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948، الذي يتضمن العديد من الحقوق البشرية الفردية مثل: الحق في الحياة والأمن والحرية والمساواة أمام القانون، وكذلك العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية 1966الذي يتضمن مصفوفة أخرى من الحقوق البشرية الفردية التي يمكن اعتبارها مؤشرات لقياس مدى توفر الأمن البشري الاقتصادي، مثل: الحق في العمل وفي اختيار العمل، الحق في مستوى معيشي لائق؛ أي من المأكل والملبس والتعليم [1]. فهذه الصكوك الدولية تشكل في مجموعها القانون الدولي لحقوق الانسان أو ما يسمى بالشرعية الدولية لحقوق الإنسان أوهي صكوك تمثل تسميته بالقانون الدولي للأمن البشري المدني السياسي والاقتصادي الاجتماعي وهي علاوة على هذا تتسع في معناها لتشمل زيادة على الصكوك السابقة كل الاتفاقيات والاعلانات والمعاهدات ، والمبادئ التي تفصل مكونات هذه الشرعة وتعمق ممارسة الحقوق.

تتحقق فعالية الإطار القانوني لحقوق الإنسان كأساس للأمن البشري من خلال اشتغاله على المستويين العمودي والأفقي معا، فعلى المستوى العمودي توفر اتفاقيات، ضغطاً عمودياً على مختلف الفواعل لإدماج هذه القواعد والمعايير الدولية المتعلقة بحقوق الانسان في اتفاقياتها الاقليمية وقوانينها الداخلية، وهذا الضغط ولد حركية دولية واسعة لإدماج هذه الحقوق في مختلف القوانين والسياسات والبرامج نتيجة لما أصبحت تمارسه هذه الحقوق من الضغط أخلاقي خاصة على الفواعل الحكومية للالتزام بحقوق الانسان.

فإذا ما تم تحقق اندماج اتفاقيات حقوق الانسان على المستوى الداخلي، فإن ذلك سوف ينتج عنه أولا إثراء للمنظومة الحقوقية الوطنية، وثانياً سوف يفرض على الدول التكيف مع هذه المنظومة من المعايير الدولية لحقوق الانسان.

أمّا بالنسبة للمستوى الأفقي فإن حقوق الإنسان تعتبر مؤشرات نوعية لأمن الانساني، فالحقوق التي وردت في اتفاقيات حقوق الانسان المختلفة تغطي شقي الأمن الانساني المتمثلين في التحرر

[1]- PNUD : Rapport mondial sur le développement Humain 1991 ,p. 19-20.

من الحاجة ومن الخوف، فعلى سبيل المثال لا الحصر يعتبر حق الإنسان في الصحة وحقه في الحصول على عمل مؤشرين نوعيين عن التحرر من الحاجة الاقتصادية للبشر والمرض.

الفرع الاول : ماهية حقوق الانسان .

تعددت المفاهيم والمصطلحات التي استخدمت للدلالة على حقوق الإنسان، فقد أطلق على هذه الحقوق في بداية القرن الثامن عشر الحقوق الطبيعية تأثراً بما كتبه أنصار مدرسة القانون الطبيعي*، وسميت أيضاً بحقوق قانون الشعوب باعتبار أن هذه الحقوق اعترفت بها القوانين الوضعية للدول المختلفة في عصرنا الحديث، كما أطلق عليها تسميات مختلفة منها الحريات العامة أو الحريات الفردية الأساسية أو الحقوق الأساسية للفرد، كما أطلق عليها في عدة دساتير الحقوق والواجبات الأساسية.

أماعن ماهية حقوق الإنسان فيمكن الانطلاق من منهجية تحديد مكونات الشيء بدلالة تفكيكه وتركيبه، فإن عبارة حقوق الإنسان تتوزع بين مفردتين أساسيتين الأولى مفردة الحق والثانية هي مفردة الإنسان ، فماالحق؟ وماالإنسان؟ وأخيراً ما حقوق الإنسان؟[1].

1- تعريف الحق:

مفهوم الحق في اللغة العربية يعني مصدر نقيض الباطل، وتجمع على حقوق وحِقاق وأحقاق، كما تدور كلمة الحق حول عدة معان منها الثبوت والوجود والتأكد والوجوب واللزوم، وهو نقيض الباطل. وأصلال حق المطابقة والموافقة كما يراد بالحق صحة وصدق وثبوت أمر معين، كأن يقال حق لامر اي ثبت وصح، وفلان يقول الحق اي يقول الصدق، وقد يراد به اليقين، وايضا معنى الوجوب، مثل يحق عليك أي يجب عليك، يعني الجواز والتسويغ مثل يحق لك ، أو يراد به معنى العدل أو اليقين أو الواجب للفرد والجماعة[2].

أما معجم مصطلحات حقوق الانسان فقد عرف الحق بأنه قدرة شخص من الأشخاص على ان يقوم بعمل معين يمنحه القانون له ويحميه تحقيق المصلحة يقرها، وان كل حق يقابله واجب[3].

*- ترى هذه المدرسة القانون الطبيعي ان الإنسان بمجرد كونه إنسان له حقوق الطبيعية تولد مع وأن الإنسان بقبوله أن يكون فردا في الهيئة الإجتماعية لا يتنازل عن هذه الحقوق إلا بقدر ما يتلاءم مع الحياة الإجتماعية.

[1]- عامر حسن فياض، الرأي العام وحقوق الإنسان،(المكتبة القانونية، بغداد، 2004)،ص. 78.

[2]- إبراهيم مصطفى وأخرون، المعجم الوسيط، (دار الدعوة ، استانبول، 1989)، ص. 178.

[3]- اسماعيل عبد الفاتح عبد الكافي، معجم مصطلحات حقوق الانسان ، (منشورات كتب عربي، مصر، 2006)،ص.209.

اما في الفقه الاسلامي فالحق اسم من أسماء الله الحسنى والفقه الإسلامي أتى لإحقاق الحق، وإبطال الباطل، فإن الحق فيه هو أساس كل شيء، وقد عرف فقهاء الفقه الإسلامي الحق بأنه كلما هو ثابت ثبوتاً شرعياً بحكم الشرع وإقراره، وكان له بسب بذلك حمايته[1].

2–تعريف حقوق الإنسان:

تم الانتهاء إلى تعريف الحق بوجه عام، لغة واصطلاحا، وبالاتجاه نحو تعريف حقوق الإنسان، يمكن القول– أول الأمر– بأن ليس لها تعريف محدد تحديداً جامعاً مانعاً، بل هناك العديد من التعاريف التقيد يختلف مفهومها من مجتمع الى آخرا ومن ثقافة الى أخرى؛ لأن مفهوم حقوق الإنسان أونوع هذه الحقوق يرتبطان أساساً بالتصور الذين تصور به الإنسان، لذلك سوف نستعرض مجموعة من التعاريف لتحديد هذا المصطلح:

الفرنسي **ايفماديو** بأنها دراسة الحقوق الشخصية المعرف بها وطنياً ودولياً، والتي في ظل حضارة معينة تضمن الجمع بين تأكيد الكرامة الإنسانية وحمايتها من جهة والمحافظة على النظام العام من جهة أخرى[2].أما الفقيه الهنغاري **أيمرزابو** فيذهب الى أن حقوق الإنسان تشكل مزيجاً من القانون الدستوري والدولي، ومهمتها الدفاع بصورة مباشرة ومنظمة قانونياً عن حقوق الشخص الإنساني ضد انحرافات السلطة الواقعة في الأجهزة الدولية، وأن تنمو بصورة متوازنة معها الشروط الإنسانية للحياة والتنمية المتعددة الأبعاد للشخصية الإنسانية [3].

تعكس جميع التعاريف الآنفة الذكر وجهة نظر الكتّاب الاجانب، أما فيما يخص الكتاب العربف إن **محمد عبد الملك متوكل** يقدم تعريفاً **يبدو** شاملا وواسع؛ إذ يعرفها بأنها "مجموعة الحقوق والمطالب الواجبة الوفاء بها لكل البشر على قدم المساواة دون ما تمييز بينهم"[4]، أما **رضوان زيادة** فيذهب الى القول بأن حقوق الانسان: "هي الحقوق التي تكفل للكائن البشري والمرتبطة بطبيعته كحقه في الحياة والمساواة وغير ذلك من الحقوق المتعلقة بذات الطبيعة البشرية التي ذكرتها المواثيق والاعلانات العالمية"[5].

---

[1]- محمد حسين الطباطبائي، الميزان في تفسير القران، (مؤسسة الاعلمي للمطبوعات، بيروت، ج 10، 1997)، ص. 51.
[2]- صلاح حسن مطرود ، مبادئ وقواعد عامة في حقوق الانسان وحرياته ، (بغداد ،2005) ، ص.8.
[3]- باسيل يوسف ، مرجع السابق، ص. 12.
[4]- محمد عبد الملك متوكل ، الإسلام وحقوق الإنسان ،(مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت)، عدد 216.
[5]- رضوان زيادة ، مسيرة حقوق الانسان ، حقوق الانسان في العالم العربي ، (المركز الثقافي العربي ، بيروت ، ط1 ،2000)، ص.18.

وتأسيسا على ما تقدم فان الباحثين يميل إلى التعامل مع مصطلح حقوق الإنسان بوصفه اصطلاحا يشير بصفة عامة إلى مجموعة الاحتياجات أو المطالب التي يلزم توافرها بالنسبة إلى عموم الأشخاص، وفي أي مجتمع، دون أي تمييز بينهم سواء لاعتبارات الجنس، أو النوع، أو اللون، أو العقيدة السياسية، أو الأصل الوطني، أو لأي اعتبار آخر.

وفيما يتعلق بالتعاريف المقدمة من جانب المؤسسات الدولية، فيمكن اختيار تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الذي يعرف حقوق الانسان بأنها "تلك الحقوق التي يملكها جميع الأشخاص، بحكم إنسانيتهم المشتركة؛ لكي يعيشوا في حرية وكرامة، وهي تمنح جميع الناس حقوق معنوية فيما يتعلق بسلوك الأفراد، وفيما يتعلق بتصميم الترتيبات الاجتماعية، وهي شاملة لا يمكن التصرف فيها ولا يمكن تجزئتها "[1].

ويساير البرنامج الفقه المعاصر في إعتبار حقوق الانسان مجموعة الحقوق التي تضمنتها المواثيق العالمية للإنسان بإعتباره إنسان بغض النظر عن جنسه ، دينه ، عرقه ، لونه ، فكره فهي إذا تعبرعن فكرة جريئة مؤداها أن لجميع الناس رجالا ونساء على حد سواء حقوقا في الإمكانيات الإنسانية والترتيبات الاجتماعية التي تحميهم من أسوء أشكال الاستغلال والحرمان وتمكنهم من التمتع بكرامتهم كبشر.

والقول بأنها حقوق يمتلكها كل الأفراد بإعتبار إنسانيتهم للعيش بحرية وكرامة يفرض التزاما أخلاقيا على باقي الأفراد والهياكل الاجتماعية باحترامها[2]، فهذه الالتزامات والواجبات المفروضة تنسحب على جميع الفواعل لتحقيق الحقوق ليس فقط بعدم خرقها، لكن أيضا بحماية تحقيقها، وعندما ينتهك حق من الحقوق أو لم يكن محمياً بالشكل المطلوب ؛ فهذا يحتمل تفسيرا واحدا أن هناك فردا أو مؤسسة فشل في أداء إلتزاماته التأمينية لهذه الحقوق.[3]

الفرع الثاني: الأمن البشري الاقتصادي من منظور حقوق الانسان الإقتصادية.

في إطار التقسيم الجيلي لحقوق الإنسان، يظهر بأن الأمن البشري في بعده الشخصي والسياسي يرتبط أكثر بالجيل الأول الذي يتضمن الحقوق المدنية والسياسية، مثل: الحق في الحياة

[1]- برنامج الأمم المتحدة ، حقوق الإنسان والتنمية الإنسانية ، تقرير التنمية الإنسانية 2000.

[2] -PUND : Rapport mondial sur le développement Humain 2000,cit.p.16.

[3] – op .cit .p16

والحق في الأمن، أما في بعد الإقتصادي؛ فهو يرتبط مطلقا بالجيل الثاني للحقوق الإقتصادية والإجتماعية، مثل: الحق في العلم والتعليم والعيش الكريم[1]، وبشكل تحديدي اكثر تعتبر الحقوق المدنية حقوق ثابتة ولا تختلف من دولة الى أخرى؛ لأنها ترتبط بالصفة الانسانية، ومصدر هذه الحقوق هي الكرامة الانسانية وأن القانون الوضعي ليس إلا لحماية الحقوق المدنية الموجودة وتتضمن هذه الحقوق ما يلي :

حق الحياة : يعد حق الحياة من أهم الحقوق المدنية وتؤكد عليه الشرائع السماوية والدساتير الوضعية والاعلان العالمي لحقوق الانسان والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسة .

حق الأمن : الاطمئنان وعدم التعرض للتعديب أو المعاملات القاسية وكذلك حق العدالة والمساواة وعدم التمييز بسبب الجنس أو اللون أو الدين ، وحق التنقل وحرمة المسكن حق التمتع الجنسية .[2]

الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية: وهي تلك الحقوق الإيجابية للبشر والعوب، كونها تلزم الدول بالعمل على تحقيق مصالحهم ومستحقاتهم وألوياتهم في مقابل الحقوق المدنية والسياسية التي توصف بالسلبة كون تحقيقها يؤدي إل منع الحكومات من بعض الممارسات ضد الأفراد[3]، من حيث المضمون تعد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية متغيرة وتختلف من دولة لاخرى، وهي تظهر بشكل مختلف تبعا للدول. ومن أهم هذه الحقوق، والتي تعتبر إما مؤمنات أو مهددات لبقاء البشر: الحق في العيش الكريم والحق في العمل والتعليم والمسكن والغداء والملبس، والحق في الصحة[4].

العهد الدولي للحقوق الاقتصادية و الاجتماعية وأقرّته الجمعية العامة في **1966** ،ودخل حيز النفاذ في **1976** ،صادقت عليه **142** دولة●.

The International Covenant on Economic,Social and Cultural rights

---

[1]– دافيد فورسايث ، حقوق الانسان والسياسة الدولية ، ترجمة محمد مصطفى ، (الجمعية المصرية لنشر الثقافة العالمية ، القاهرة، ط1، 1999)، ص81 .

[2]– الاعلان العالمي لحقوق الانسان، العهد الدولي الخاص بحقوق المدنية والسياسة.

[3]– دافيد فورسايث، المرجع السابق، ص. 31.

[4]–أنظر: المادة 23 من الاعلان العالمي لحقوق الانسان والمواد(6،9،12) من العهد الدولي لحقوق الدولي لحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

أما آثار التفريق بين النوعين فتتمثل فيما يلى [1] :

1 -من حيث صيغ التطبيق :ان الحقوق المدنية نظرا لطابعها المطلق تطبق مباشرة وعلى جميع الأشخاص دون تمييز، بينما تطبق الحقوق الاقتصادية والاجتماعية بصورة تدريجية ومبرمجة وعلى أشخاص محددين، ويبدو هذا من مقارنة نص المادة الثانية من اتفاقيتي الحقوق المدنية والسياسية من جهة والحقوق الاقتصادية والاجتماعية من جهة اخرى.

2 -**من حيث الالتزامات المترتبة على الدولة:** ان الحقوق المدنية لا تتطلب من الدولة اية التزامات ايجابية لاسيما نفقات مالية ،بينما تتطلب الحقوق الاقتصادية والاجتماعية التزامات من الدولة وانفاق نفقات مالية لتحقيق هذه الحقوق.

3-**من حيث آلية الحماية الدولية واهدافها:** ان الحماية الدولية للحقوق المدنية والسياسية تختلف عن الخاصة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية من حيث آليتها والغاية منها، فآلية حماية الحقوق المدنية والسياسية منوطة بلجنة خاصة منبثقة عن اتفاقية الحقوق المدنية والسياسية وتستهدف التحقق بصورة رئيسة من عدم خرق هذه الحقوق .

بين ما لم تنشأ لجنة خاصة لحماية الحقوق المنصوص عليها في اتفاقية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وانما شكلا لمجلس الاقتصادي والاجتماعي فريق عمل لدراسة التقارير المقدمة من الدول الاعضاء.

4-الجيل الثالث من حقوق الإنسان: يشير اصطلاح الجيل الثالث من حقوق الانسان الى المقتضيات التى افرزتها الحياة المعاصرة والتطورات الحاصلة، ثورة الاتصالات والتقدم التكنولوجي، وهي حقوق تتضمن كذلك البعد الاقتصادي للأمن البشري أو لها علاقة وثيقة بهذا البعد، ومن بين هذه الحقوق حق الانسان للعيش في بيئة نظيفة ، الحق في تداول المعلومات ، الحق في مستوى معيشي مناسب ، الحق في السلام ، الحق في التنمية ، الحق في الهدوء، الحق في الثروات الموجودة في البحار، الحق في المياه الصالحة، الحق في الاغاثة عند الكوارث الكبرى .

المطلب الثاني: المقاربات المؤسساتية: منظور برنامج الأمم المتحدة للتنمية.

نقطة بداية اكتشاف مفهوم الأمن البشري هي تلك العلاقة المؤسسية التي تربطه بالتنمية والمتضمنة في تقرير التنمية البشرية التابع لبرنامج الامم المتحدة الانمائي الصادر سنة1994، حيث أكد أنه بدون سلام لن تكون تنمية وبدون تنمية يكون السلام مهددا[1].

---

[1]-باسيل يوسف ، المرجع السابق، ص ص.188-189.

لقد أورد برنامج الامم المتحدة للتنمية الأمن البشري بشكل عام والأمن الاقتصادي بشكل خاص في تقريره رؤيةً جديدة لأمنٍي يرتبط بحياة وبقاء البشر -كل لأجله المسمى- بقاءاً كريماً مطمئناً يتحرر فيه من الحاجة ومن الخوف، وليس بقاءاً محصورا في بقاء أنظمة الدول على حساب حياة البشر.

ولتكريس نشر الأمن البشري على نطاق واسع منح البرنامج لهذا المفهوم أهمية كبرى في وظائفه وأدواره على مستوى برامج السياسات الداخلية والخارجية للدول،_ومع ذلك تعترض هذا المنظور الأمني الجديد عدة صعوبات منهجية ومضاميني، وأهم تلك الصعوبات هي تلك المتعلقة بالجانب المنهجي واختلاف أدوات التحليل [2].

الفرع الأول: تعريف الأمن البشري من منظور البرنامج .

لقد تميزت الظروف التي سبقت تبني برنامج الأمم المتحدة للتنمية لهذا المفهوم مجموعة من التحولات المفاهمية والمعرفية التي مست مختلف حقول المعرفة الانسانية، والتي تجسدت من خلال محاولات إعادة تعريف بعض المفاهيم التي تأثرت بالأوضاع التي كانت سائدة أثناء الحرب الباردة، كما تجسدت هذه التحولات كذلك من خلال محاولات إثراء قاموس العلاقات الدولية بمفاهيم جديدة تماشيا مع عالم ما بعد الحرب الباردة، ومن هذه المفاهيم التي أُعِيد النظر فيها من حيث الموضوع والادوات مفهوم الأمن.

لقد بدأت الارهاصات الأولى لمفهوم الامن الانساني تتجلى مع تزايد عدم الرضا عن النظريات الانمائية والأمنية المتبعة خلال عقد الستينات والسبعينات والثمانينات من القرن الماضي، لذلك ظهرت تصورات طموحة لبناء نسق أكثر استقرار وعدلا. وانطلاقا من فكرة برنامج الأمم المتحدة للتنمية الداعية الضرورة تحويل الاهتمام من التركيز الأمني الخاطئ على القوة العسكرية إلى مفهوم

---

[1]- برنامج الأمم المتحدة للتنمية ، الابعاد الجديد للأمن الانساني ،تقرير التنمية الانسانية 1994 ،(نيويوك ، برنامج الأمم المتحدة لتنمية 1994)، ص23.

[2]- برنامج الأمم المتحدة للتنمية ، ماهو أبعد من الندرة : قوة والفقر وأزمة المياه العالمية (تقرير التنمية الإنسانية 2006، ترجمة: EuroscriptLuxembourg Sarl، القاهرة ، مركز معلومات الشرق الاوسط ، 2006)،ص3.

أمني متكامل محوره الإنسان [1] ،يعرف البرنامج الأمن الإنساني في تقريره حول التنمية الإنسانية لسنة 1994 بأنه " التحرر من الحاجة والتحرر من الخوف ".

ومن خلال هذا الحد التعريفي الذي يجعل من مفهوم التحرر المفهوم الأساس، يتضح بأن فلسفة البرنامج في صياغة هذا المفهوم فلسفة ليبرالية جديدة لا تكتفي بتكريس منطق التحرر البشري في الجوانب المادية فحسب، وإنما في الجوانب المعنوية والنفسية كذلك.

أولاً: التحرر من الخوف.

يشير شق الأمن الإنساني المتعلق بالتحرر من الخوف إلى أن معظم الناس يفهمون غريزياً ما يعنيه الأمن؛ لأن معظم شواغلهم تتعلق بالتحرر جملة مكررة والأمن من الجريمة والعنف والحماية من قمع الدولة أو الاضطهاد العرقي أو الديني.

كما يعني التحرر من الخوف السلامة من التهديدات المزمنة مثل الاضطهاد بجميع أشكاله والتوتر العرقي وما ينتج عنه من عنف، فهذا الشق من الأمن الانساني يتطلب حمايته من الاختلالات المفاجئة والمؤلمة في أنماط الحياة اليومية أينما وجدت سواء في البيوت أو في الأعمال أو المجتمعات المحلية[2].لذلك يشدد برنامج الأمم المتحدة للتنمية على أن مفهوم الأمن البشري الانساني يتمثل في توفر الحماية ضد الأحداث التي لا يمكن التنبؤ بها، والتي تؤدي عند وقوعها إلى اضطراب في حياة الناس واختلال في سبل عيشهم [3].

ثانيا : التحرر من الحاجة .

يشير شق الأمن الإنساني الخاص بالتحرر من الحاجة الى أمن معظم الناس يفهمون بطبعهم ما يعنيه؛ فشواغل معظم الناس تتعلق بالجانب الاقتصادي من حياتهم اليومية؛ فهم يجنحون ويسعون

---

[1]– برنامج الأمن الأمم المتحدة ، دعم التقدم العالمي ، التقرير السنوي 2012–2013 ، شعوب صامدة شعوب متمكنة ، ترجمة أيمن حداد (نيويورك ، مكتب العلاقات الخارجية والتوعية للبرنامج ، 2013 ، نيويورك ،2013)، ص 41.

[2]– برنامج الأمم المتحدة للتنمية، تقرير التنمية الإنسانية 2006، المرجع السابق، ص ص. 22–24.

[3]– المرجع نفسه، ص 133.

للحصول على عمل يضمن لهم تحصيل احتياجاتهم من الطعام وغيرها من الحاجات، فهؤلاء الناس يصبحون أكثر حرية عندما تتاح لهم فرصة تلبية احتياجاتهم الأساسية وكسب عيشهم [1].

والتحرر من الحاجة يقصد أيضا بها التحرر من تهديدات الجوع والمرض التي يمكن أن توجد على جميع مستويات الدخل والتنمية وفي أي يلد، ويتطلب تحقيق هذا الشق من الأمن الانساني توفر مصدر رزق للإنسان من وظيفة أو عمل بشكل يضمن استمرار الحياة وبكرامة، وفي حالة ما إذا لم يتوفر للإنسان عمل وجب على الدولة توفير مصدر رزق له من خلال شبكات اجتماعية تنشأ خصيصاً لضمان حياة كريمة للمعدمين.

وبهذا يكون برنامج الامم المتحدة للتنمية قد تبنى مفهوما واسعا للأمن البشري ويتجلى من خلال تركيزه على الأمن البشري في صورة التحرر من الخوف وفي صورة التحرر من الحاجة.

الفرع الثاني: أبعلأ الألأن البشري: البعدلألالاصادي أول الأبعاد

لقد تطرق برنامج الأمم المتحدة للتنمية في تقريره إلى أن مفهوم الأمن كان محصوراً في الأمن الصلب؛ فقد ظلت الدولة لمدة طويلة هي موضوعه المرجعي، وكل ما يتعلق بها من قيم كالسيادة والتهديدات التماثلية[2].

وعليه يتضح بأن برنامج الأمم المتحدة للتنمية قدم مقترب أمني جديد يتجاوز المقترب الأمني الوستفالي، الذي يعطي الأولوية لحقوق الدول في السيادة واحترام حدود بعضها بعض، وبالتالي فهذا المقترب الجديد يعطي الأولوية للإنسان الفرد، ويقر بمطالبهم الحياة الامنة والرزق المستدام، كما يفهم من مضمون هذا المقترب المؤسساتي بأن تحويل النظر فكراً وممارسة نحو أمن الإنسان يعني التحول من خطابات وسياسات تركز على تأمين حدود وسيادة الدول إلى معايير ومؤسسات تمكن البشر من تأمين احتياجاتهم وتخفيف اضراباتهم وهلعهم من مختلف الأخطار والمهددات مهما كانت طبيعتها أو مصدرها؛ فقد أصبحت قيم وحاجات وآمال الفرد هي الموضوع المرجعي الجديد للأمن من حيث الكيفية التي يحيا بها الفرد.

أولاً . توسيع مفهوم الأمن البشري

---

[1]– المرجع نفسه، ص ص 22–23.

[2]–برنامج الأمم المتحدة للتنمية ، تقرير التنمية الانسانية 1994، المرجع السابق ، ص 3.

يعتبر الأمن الانساني مفهوما مبتكراً من الناحية الأبستمولوجيا ولو أنه موجود من الناحية الأنطولوجية؛ فهو مفهوم يتجاوز قضية الأمن كمسألة عسكرية دولتية إلى اعتبارها قضية تحرر بشري، كما أنه يتجاوز موضوع الحرب كأعظم التهديدات الأمنية إلى تشكيلة واسعة من التهديدات غير التماثلية، والتي تناولها البرنامج الانمائي للأمم المتحدة عبر تقاريره المتتالية، من قبيل: العنف الأهلي والارهاب والجريمة المنظمة والفقر والجوع والأمراض المعدية والتدهور البيئي ، وغيرها من التهديدات المختلفة[1].

وانطلاقا من القائمة التي لا يمكن حصرها بشأن هذه التهديد تحسب برنامج الأمم المتحدة للتنمية؛ فإن الخبراء الذين كتبوا التقرير حاولوا احتواءها ضمن سبعة مكونات للأمن الانساني أو سبعة أبعاد أو فئات أمنية متراتبة ومترابطة تشمل: الأمن الاقتصادي والأمن السياسي والأمن المجتمعي والأمن البيئي والأمن الغذائي والأمن الصحي. وإضافة الى سبعة أبعاد فان برنامج الامم المتحدة قد أورد أبعاد أخرى على سبيل الاشتقاق وأبعد أخرى على سبيل التأسيس.

الأمن الاقتصادي أول الأبعاد في المصفوفة السباعية للأمن البشري

لقد أورد برنامج الأمم المتحدة للتنمية في تقريره حول التنمية البشرية سنة 1994 سبع فئات متراتبة ومترابطة للأمن البشري، وقد جاء في مقدمتها البعد الاقتصادي، باعتباره القاعدة الإنمائية لباقي الأبعاد:

1- الأمن الاقتصادي :

يقوم الأمن الاقتصادي (Economicsecurity[2]) على ضرورة **ضمان دخل أساسي للفرد دائم سواء من عمل أو من شبكة رعاية اجتماعية يمولها القطاع العام،** لكن بالرجوع إلى الواقع تنتشر بعض الحركيات السلبية التي تهدد الأمن الاقتصادي نظرا لوجود أعداد كبيرة من الافراد تعاني

---

[1]- نفس المرجع السابق، ص 24.

[2]- يعتبر توماس بيينThomas paine رجل سياسي و ثوري بريطاني هاجر إلى أمريكا سبق له وأن دعى في منشوره لسنة 1795 والمعنون بالعدالة الزراعية إلى إقامة نظام عام للأمن الإقتصادي للأمة بأكملها .

من البطالة خاصة فئة الشباب في الأمم الغنية والفقيرة، و حتى أولئك الذين يملكون عمل ويشعرون بعدم الأمان خاصة إذا كان العمل مؤقتا [1] .

هذا ويمكن تلخيص مهددات الأمن البشري في الجانب الاقتصادي، لاسيما من خلال متغير الدخل المرتبط بالفقر وعدم الحصول على عمل؛ فوفقاً للمنطق المادي يبدو بأن الناس الذين يعيشون على دخل أقل من خط الفقر أقل قابليةً للبقاء على قيد الحياة، ووفقا لبعض الإحصائيات يوجد نحو 385 مليون شخص في العالم يعشون تحت خط الفقر أي بأقل من دولار أمريكي واحد يوميا [2].

وتهديد كهذا لايتعلق بالدول الفقيرة في مقابل الغنية، بل يمكنه أن يصيب كل فرد عبر العالم يعاني البطالة، بحيث لا يجد دخلاً يؤمن منه عيشه[3] . وبالنظر إلى خطور ظاهرة الفقر، فقد ادرجها برنامج الامم المتحدة للتنمية ضمن قائمة المكونات الأساسية للتهديدات الأمنية الكوني[4].

2- الأمن الغذائي :

قوام الأمن الغدائي هو حق جميع الناس في جميع الاوقات في الحصول المادي والاقتصادي على الغداء الأساسي؛ فالناس لا يمكنهم البقاء على قيد الحياة دون حصولهم على غذاء كافي. ويتحقق حق الحصول على الغداء في الغالب المعروف من الانتاج الزراعي والصناعي الذي يتم تسويقه للإستهلاك من قبل البشر وفقاً لنظام عام عادل لتوزيع الغداء.

ومعضلة الأمن الغدائي هو أن أمن البشر الغدائي لا يتحقق بمجرد توفر الغداء؛ لأن الناس قد يتضررون من الجوع حتى في حالة توفر الغداء ، فالمشكلة اذا تكمن في توافر الغداء على المستوى العالمي لكن سوء التوزيع الغداء يحول دون تحقيق الأمن الغذائي ؛ فبعض المجاعات على مستوى بعض الدول حدثت في ظل توفر كميات كافية من الغداء ، بل وهناك دول ترمي الغداء على أن يتم حل مشكل أمن غداء لدولة من الدول[5].

3- الأمن الصحي:

[1]- برنامج الأمم المتحدة للتنمية ، تقرير التنمية الانسانية 1994 ، المرجع السابق ، ص25.

[2]-برنامج الأمم المتحدة للتنمية : تقرير تنمية الانسانية 2006، المرجع السابق، ص 49.

[3] – PUND : Rapport mondial sur le développement humain 1999 ,op.cit,37 .

[4]-برنامج الأمم المتحدة للتنمية : تقرير تنمية الانسانية 2006، نفس المرجع السابق، ص 49.

[5]- برنامج الامم المتحدة للتنمية : تقرير التنمية الانسانية 1994 ، المرجع السابق ، ص 27.

مقتضى هذا البعد هو أن يعيش الناس في أمن من الامراض المختلفة وحق حصول كل البشر على خدمات صحية متساوية. ويتطلب ذلك توزيع عدد الاطباء بالقدر المتساوي بين الاناث والذكور وبين المناطق الجغرافية داخل البلد الواحد [1] حسب عدد السكان ، فقوام الامن الصحي هو إذن الحق في الصحة الذي يؤدي تفعيله إلى إعمال حقوق الإنسان الأخرى. ويعد التقدم العلمي وتطوير البنية التحتية من تهيئة وتحسين إمدادات الصرف الصحي خلال عقود من الزمن عاملاً مهماً في تقليل المشاكل الصحية. فقد توصلت إحدى الدراسات الى أن التقدم العلمي أسهم بنسبة 85 بالمائة من إنخفاض مجموع معدل الوفيات الذي سجل منذ سنة1965 ضمن عينة من 68 بلد[2].

ومعضلة الامن الصحي تتلخص في في عدم إمكانية ضبط قائمة التهديدات الصحيحة بشكل دقيق يساوعب جميع الأمراض التي تهدد حياة الإنسان؛ فبني البشر يعلمون بعضها ويجهلون بعضها الآخر، ويعود ذلك إلى اختلاف طبيعة الأمراض التى تهدد الأمم الغنية عن تلك الأمراض التى تهدد الامم الفقيرة ، بالإضافة إلى التسبب في ظهور طائفة جديدة من الأمراض العابرة للحدود مثل الإنفلونزا بجميع أصنافها .

ويضاف إلى ما سبق ذلك التحدي المطروح في مجال توفير الأدوية حيث تحتكر الشركات الصيدلانية الكبرى براءات اختراع الأدوية خاصة تلك المضادة للفيروسات التى تطيل عمر المصابين بفقدان المناعة. وهي أدوية مكلفة لخزينة الدول الفقيرة ، وكثيرا ما إلى تلجأ الدول المتقدمة باعتباره موطن الشركات الصيدلانية للممارسة الضغوط على البلدان النامية بهدف منعها من تطوير بدائل نوعية للأدوية المشمولة ببراءة الاختراع[3] .

4-الأمن البيئي :

يتطلب الأمن البيئي وجود بيئة طبيعية صحية خالية من الاضرار البئية اي بيئة سليمة للنوع الانساني قادرة على توليد وتجديد شروط بقاء الفرد على قيد الحياة وتوسيع قدراته.

---

[1]- نفس المرجع السابق، ص ص 27 28 .

[2]- برنامج الأمم المتحدة للتنمية ، الثورة الحقيقية للأمم : مسارات إلى التنمية البشرية ،(تقرير التنمية الانسانية 2010 ، ترجمة : لجنة الامم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا ، 2010)، ص 50.

[3] -PNUD: Rapport mondial sur le dévoloppement humain 2002 , op.cit, 28

ويصنف برنامج الأمم المتحدة للتنمية التدهور البيئي كأحد أسباب سقوط الكثير من الارواح والذي يوصف بأنه يفوق بكثير ضحايا النزعات المسلحة[1]، وعلاوة على ذلك يؤثر اختلال النظام البيئي على صحة وهناك الكثير من المظاهر على ارتباط البعدين البيئي والصحي؛ فعلى سبيل يؤدي تلوث المياه وكثرة النفايات وعدم وجود قنوات للصرف الصحي في غالب الأحيان إلى ظهر العديد من الأوبئة على غرار الملاريا والتيفوييد والكوليرا...الخ[2].

5- الأمن الشخصي :

تطرق برنامج الأمم المتحدة للتنمية الى مفهوم الامن الشخصي لتعلقه بالعنف ضد الاشخاص و وهو يتخذ أشكالاً متعددة أظهرها التعذيب الجسدي الذي يمكن أن تمارسه دول محتلة لشعوب دول أخرى أو من الأجهزة الجزائية للدول أو الجماعات الإجرامية والمجرمين كأشخاص[3]؛ أي أن تهديدات الامن الشخصي قد تكون صادرة من الدول الأخرى في إطار الحروب أو الاحتلال الخارجية ، بالإضافة إلى التهديدات التى قد تكون من جانب أفراد ضد أفراد أو عصابات ضد أفراد (كبوكو حرام في نيجيريا) والتى قد تتعدى الى العنف ضد الاطفال وضد المرأة ؛ وأخيرا قد يكون نابعاً من ذات الشخص، أين يصبح الفرد يشكل خطرا على نفسه بإلحاق الضرر والأذى بهامن خلال الانتحار وتعاطي المخدرات .

6- أين هو الأمن المجتمعي؟

7- الأمن السياسي :

ويتطلب الأمن السياسي ضمان حقوق الانسان والحريات والدفاع عنها وحمايتها من مختلف التهديدات، والأمن السياسي يخلق قدرة للعيش حياة في مجتمع يحمي حقوقهم الاساسية لأن التمسك بهذا الحق يعزز الأمن البشري والذي يعتبر أمر جوهري لضمان رفاه الناس[4] .

الفرع الثالث: التنمية البشرية المتمحورة حول أمن الانسان وحرياته.

---

[1] - PNUD : Rapport mondial sur mondial sur le développemment humain 2002 , op.cit ,p, 29.
[2] -Ibid, p. 36

[4]– برنامج الأمم المتحدة للتنمية : تقرير التنمية الانسانية 1994، المرجع السابق ، ص 32.

رغم أن الفرص مختلفة، إلا انها تعتبر حيوية للحياة الانسانية مثل الوصول إلى عمل والمعلومات والتكنولوجيا، والوصول إلى الانتاج النشط مثل امتلاك الارض، والحصول على القروض المالية، والوصول إلى منابع المياه الصالحة للشرب، والحصول على التعليم، والخدمات الصحية الأساسية، فكل هذه الفرص هي حريات ذات أشكال اقتصادية واجتماعية وسياسية. والتوسيع في الوصول إلى فرصة معينة يمكن أن يؤدي إلى توسيع قدرة أخرى؛ فمثلا زيادة فرصة الوصول إلى تعليم يؤدي إلى الزيادة في فرص الحصول على عمل لتأمين الحياة الأسرية والمشاركة في الحياة الاجتماعية.

من خلال مقاربتي التنمية الانسانية وحقوق الإنسان تسعى حكومات الدول والمؤسسات الدولية –كما تخاطب الشعوب في الغالب– إلى زيادة الكرامة الانسانية ورفاهية الفرد وحرياته رغم امتلاكهما لتصورات واستراتيجيات مختلفة ، مما يدل على أهمية التنمية الانسانية لتحقيق حقوق الانسان وأهمية حقوق الانسان من جهتها لتحقيق التنمية الانسانية وحقوق الانسان وتحقيق الأولويات الثلاث، وفي نفس الوقت تلتقي التنمية الانسانية بحقوق الإنسان في هدف تحقيق الحريات السبع[1].

أولا: تحقيق الأولويات الثلاث[2]: تهدف مقاربة كل من التنمية الانسانية وحقوق الانسان الى تحقيق ثلاثة أولويات هي:

1–أولوية ترقية الحقوق المدنية والسياسة من أجل إعطاء الفقراء الوسائل اللازمة للمطالبة بحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية؛ ذلك أن الاعتماد المتبادل بين الحقوق يسمح للفقراء بالخروج من فقرهم من خلال المشاركة السياسية واتخاد القرارات التي تحدد مصيرهم، وهي الفرصة التي تمنحهم إياها كل المنظمات الحكومية ووسائل الاعلام والمنظمات المهنية.

2–ضمان الدولة من خلال مجموعة من الإجراءات وذلك من أجل احترام الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمعدمين وتمكينهم من المشاركة في القرارات، والمطالبة بالحقوق المتعلقة بالسكان والصحة.

3–أولوية الاستثمار في الموارد الاقتصادية والبشرية من أجل تحقيق الحقوق الاقتصادية، لذلك ينبغي أن توجه الميزانيات العمومية لتمويل قطاع التعليم، والعدالة، وتوفير شروط العمل. ولكن هذا

---

[1] -PNUD, Rapport mondial sur le développement Humain2000,op.cit,pp.2-8.
[2]-Ibid, pp. 8-9.

لا يعني وجود علاقات مباشرة بين الدخل المرتفع وحقوق الانسان؛ فحتى في الدول الغنية تسجل العديد من الانتهاكات الخطيرة لحقوق الانسان، في حين يمنع الفقر بعض الدول من تحقيق تقدم في حماية حقوق الانسان.

ثانيا – تحقيق الحريات السبع: عمل برنامج الامم المتحدة للتنمية مند بداية عقد التسعينات على ربط حقوق الانسان بالتنمية الانسانية من خلال الحريات السبع التالية:

الحرية الأولى: حرية العيش دون معاناة من التمييز والحرمان.

الحرية الثانية: حرية العيش الحاجة من خلال تأمين الحاجات البشرية.

الحرية الثالثة: حرية تنمية وتحقيق الامكانات.

الحرية الرابعة: حرية العيش دون معاناة من الخوف.

الحرية الخامسة : حرية العيش دون معاناة من الظلم.

الحرية السادسة: حرية المشاركة واتخاذ القرارات والتعبير عن الرأي وتكوين الجمعيات .

الحرية السابعة : حرية الحصول على عمل مناسب دون استغلال العامل بأي أسلوب يحط من كرامته.

وعليه فإن التنمية البشرية المتمحورة حول الانسان من خلال توفير حقوقه تسعى الى توفير حريات أساسية فالفكرة الجريئة التي تعبر عنها حقوق الانسان مؤداها حق جميع الافراد في الوصول إلى آليات تحميهم من التعسف والمصادرة؛ مع إعطائهم حرية العيش في ظل الكرامة ، ومن جهتها تهدف التنمية المتمحورة حول الانسان إلى زيادة ومضاعفة القدرات الانسانية وتوسيع الخيارات والفرص لكي يعيش كل فرد في ظل حياة كريمة .

أما فيما يخص علاقة التنمية الانسانية بالأمن البشري فيرى برنامج الامم المتحدة للتنمية بأنه إذا كانت التنمية الانسانية قائمة أساسا على توسيع خيارات الناس، فإن الأمن الانساني يُعنى بممارسة هذه الخيارات بحرية وأمان، وأن هذه الفرص الموجودة اليوم يجب أن لا تُفْقد غداً.

خلاصة الفصل الأول :

يعد الإطار النظري والمفاهيمي الهيكل الأساسي الذي يقوم عليه أي بحث علمي، وفي هذا البحث تم تناول وتتبع مفهوم الأمن عبر تتبع تحولاته النظرية منذ فترة الحرب الباردة وما بعدها، ومن خلال هذا تم طرح مجموعة من التعاريف من أجل ضبط المفهوم ومعالجة أهم النظريات المفسرة له ، ثم تمت معالجة مفهوم الأمن الاقتصادي البشري معتبين دلالته الاصطلاحية ومضامينه النظرية وكذا مؤشرات قياسه ، حيث أن هذا الطرح له دلالات على جميع أبعاد الامن البشري الأخرى . أما مفهوم الامن البشري فهو يعكس حصيلة التحولات النظرية التي طالت المفاهيم المركزية في العلاقات الدولية والدراسات الامنية، فهو يركز على الرؤية التحررية للبشر، والتي تعظم من أمن الفرد وتنتقل من خلال مستوى التحليل القائم على الدولة الى مستوى التحليل القائم على الفرد.

ا لفصل الثاني:

توصيف منهوممة النننططةلألأا و تصنظن نواعل منظ مة الدول المصدرة للننط.

لقد أصبح بمقدور البشر إستخدام النار لأول مرة من أجل تحرير تلك المواد الطاقوية المخزنة منذ عشرات السنين، وبفضل هذا الأخير استطاع البشر التعامل مع العديد من المعادن مثل الحديد و النحاس و الفضة و غيرها من المعادن و الادوات التي تتطلب حرارة من أجل استخراجها أو تحويلها. ومع بروز الثورة الصناعية في معظم أنحاء أوروبا الغربية وخاصة في بريطانيا، أين إستخدم الإنسان مصدر طاقة أكثر توفرا واستخداما آنذاك، والمتمثل في عنصر الفحم الحجري؛ فأعطى هذا الأخير دفعة قوية للثورة الصناعية وتبعه بعد ذلك بقليل، اكتشاف مصدر طاقة لا يقل أهمية يتمثل في مورد النفط، ومنذ ذلك الحين تحولت حياة البشر بفضل هذه الثورة، إلى نمط جديد من الحياة تتميز بالرخاء والرفاه الاقتصادي بالرغم من أن هذا النمط غير متاح لجميع البشر.

المبحث الأول: تحديد مفهوم الأزمة النفطية: بين الأسعار والعوائد.

يعتبر النفط من بين السلع الغير مستقرة من حيث الأسعار، وتتأثر الأسعار بأي عامل الامر الذي ما من شأنه أن يحدث خلل في إقتصادها خاصة على الدول التي تعتمد بشكل خاص على قطاع المحروقات والذي ينجر عليه أزمات اقتصادية سنتناول في هذا المبحث العلاقة بين الاسعاروالعوائد النفطية.

المطلب الأول: تحديد مفهوم الأزمة النفطية.

إن تقلبات لأسعار النفط سواء كان بالارتفاع أو الانخفاض يؤثر على العوائد النفطية ما من شأنه أن يحدث أزمة نفطية.

الفرع الأول: مفهوم الأزمة النفطية بإعتبارها أزمة إقتصادية

أولا -تعريف أزمة الطاقة: من الناحية الاقتصادية، الأزمة هي عبارة عن حدوث نقص طارئ في عرض سلعة معينة، مما يترتب عنه ارتفاع شديد في سعرها، يؤدي إلى ردود فعل اقتصادية تؤثر سلبًا على رفاهية الأفراد والمجتمع، خصوصًا إذا كانت هذه السلعة ضرورية؛ غير أن هذه الردود سرعان ما تتضاءل مع الوقت من خلال إجراء سلسلة من عمليات التكيف والتأقلم وإعادة النظر في السلوك الاستهلاكي، ويتوقف طول أوقصر عملية التأقلم على طبيعة السلعة و أهميتها وتكاملها مع السلع الأخرى، وتتحدد فترة الأزمة بفترة التكيف هذه. وبناءاً على هذا التعريف العام، يمكن تحديد أزمة الطاقة بأنها أزمة إقتصاية تحدث بسبب النقص الفجائي في إمدادات الطاقة والتي يعتبر البترول والغاز الطبيعي أهم مصادرها و أكثرها استخدامًا، بنحو 90 % من اجمالي مصادر الطاقة المستخدمة [1]، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع سعرها، ومن ثم تشكيل حالة طوارئ اقتصادية-ان صح القول-بالنسبة للدول المستوردة لها، وفي المقابل، تحدث الأزمة مع الدول المصدرة إذا زادت وتيرة انتاجها وعرضها في السوق الدولية دون أن يصحبها طلب كبير أو على الأقل مساوي للعرض من

[1]- رمضان محمد مقلد و آخرون، إقتصاديات الموارد، (الدار الجامعة، مصر، 2004)، ص. 292.

جانب الدول المستهلكة، ما يؤدي إلى انخفاض أسعارها، وتراجع عائدات الاقتصادات النفطية التي تعتمد عليها كثيرا في التنمية والأمن الإقتصاديين[2].

ثانيا -الأسباب التاريخية لأزمة الطاقة: يمكن إجمال الأسباب التاريخية لأزمات الطاقة العالمية عندما قامت الدول المصدرة للنفط بفرض سيطرتها ولو بصورة تدريجية على مواردها الطبيعية ثم قامت بالرفع من أسعار النفط بدلاً من الشركات الأجنبية. وقد كان لقرار منظمة أوبك الشهير، الصادر سنة 1974، والقاضي برفع أسعار البترول الخام، والذي نص على أن يكون سعر البرميل الواحد من النفط الخام 11.25 دولار بعد أن كان السعر السابق 5.35 دولارات، مفاجئة بحجم الأزمة المزدوجة بالنسبة للدول الغربية، محاولاتها إذ كانت أنذاك تسعى لإيجاد الحلول لما تعانيه من مشاكل اقتصادية أخرى (التضخم والبطالة)[3].

وهكذا أخذت موازين القوى العالمية تتأرجح وتتقلب، كما بدأت موازين مدفوعات بعض الدول الصناعية والسائرة في طريق النمو تسجل عجزاً مطردًا لا يمكن موازنته إلا بتشجيع استثمارات عائدات الدول النفطية فيها؛ أي إرجاع عائدات النفط العربية إلى الد ول الغربية على شكل استثمارات عربية في الخارج؛ لكي تعود دورة العملات الدولية في الاقتصاد العالمي[4].

واجمالاً هناك عدة جوانب تؤدي إلى زيادة الأزمات النفطية إلى الدرجة التي تصير فيها صراعاً طاقوياً على المستوى العالمي، وآنئذ قد تفقد الكثير من الدول وشعوبها أمنها الإقتصادي، ومنها:

بلوغ متوسط استهلاك الدول الكبرى(بما فيها الصين) نحو 57% من الإنتاج العالمي، بينما متوسط إنتاجها يصل نحو 35% فقط. وهنا تجدر الاشارة إلى أن الولايات المتحدة تستهلك لوحدها نحو ربع الاستهلاك العالمي، وبذلك فهي تحتاج إلى البترول من الخارج بمقدار15% [5].

ويمكن تبيين نسبة الإستهلاك العالمي للطاقة بحسابها –استشرافياً- منذ سنة 2016 و إلى غاية سنة 2040 وفق المجموعات الدولية من خلال الشكل التالي:

---

[2]- - رمضان محمد مقلد و آخرون،نفس المرجع السابق،ص.292.

[3]–ميثم صاحب عجام، نظرية التمويل،(دار زهران لنشر والتوزيع، الأردن، 2001)، ص 81.

[4] -Sidi Ali boukami , La Finance Internationale, (O.P.U, Algerie, 2 ème edition, 1981), p. 158.

[5]– علي لطفي، الطاقة والتنمية في الدول العربية،(منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر،2008) ، ص ص. 93، 94.

الشكل رقم (1): الطلب العالمي على النفط في ظل عدم استقرار النمو الإقتصادي

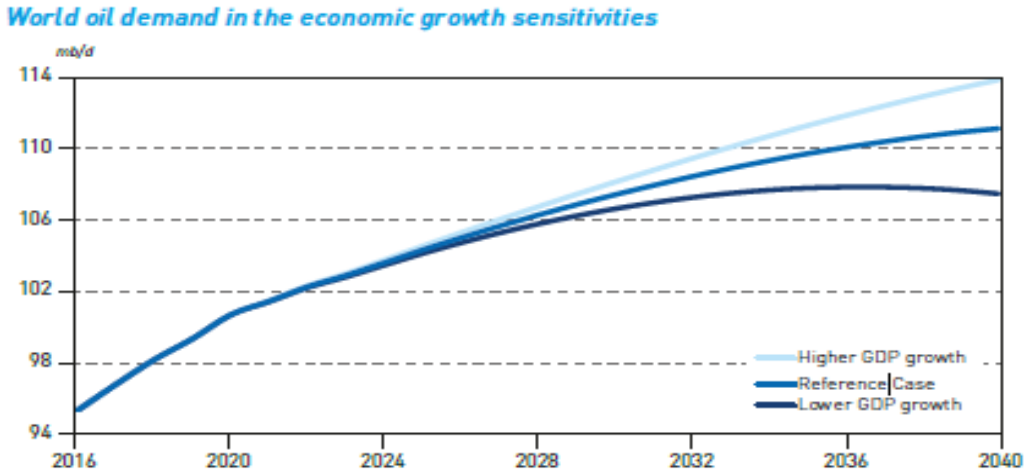

ردصملا: دراسة منظمة البلدان المصدرة للبترول بعنوان أفاق النفط العالمية 2040 لعام 2017 .

كما يمكن من خلال الشكل رقم 02، توضيح إجمالي الطلب على الطاقة خلال نفس الفترة الزمنية، وذلك بتقسيم الدول بشكل أحادي، مثل: الصين والهند وروسيا، ووفقا لانتظامها إقليميا وقارياً ضمن منظمات إقتصادية مثل: منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية OECD ومنظمة الدول المصدرة للنفط OPEC.

الجدول رقم (01): إجمالي الطلب على الطاقة الأولية حسب المنطقة

Total primary energy demand by region

	Levels mboe/d				Growth %p.a.	Share of global energy demand %			
	2015	2020	2030	2040	2015–2040	2015	2020	2030	2040
OECD America	56.0	57.5	58.0	57.6	0.1	20.3	19.3	17.1	15.5
OECD Europe	35.7	36.9	36.2	35.3	0.0	12.9	12.4	10.7	9.5
OECD Asia Oceania	18.3	19.0	19.3	19.2	0.2	6.6	6.4	5.7	5.2
OECD	**110.0**	**113.5**	**113.6**	**112.0**	**0.1**	**39.9**	**38.0**	**33.5**	**30.1**
China	62.7	69.0	79.7	84.9	1.2	22.7	23.1	23.5	22.9
India	16.8	20.6	30.4	39.7	3.5	6.1	6.9	9.0	10.7
OPEC	19.8	21.5	26.9	31.3	1.9	7.2	7.2	7.9	8.4
Other DCs	44.5	50.3	62.8	75.7	2.1	16.1	16.9	18.5	20.4
DCs	**143.8**	**161.5**	**199.9**	**231.7**	**1.9**	**52.1**	**54.2**	**58.9**	**62.4**
Russia	13.9	14.3	15.6	16.5	0.7	5.0	4.8	4.6	4.4
Other Eurasia	8.3	9.0	10.3	11.4	1.3	3.0	3.0	3.0	3.1
Eurasia	**22.2**	**23.3**	**25.9**	**27.8**	**0.9**	**8.0**	**7.8**	**7.6**	**7.5**
Total world	**276.0**	**298.2**	**339.4**	**371.6**	**1.2**	**100**	**100**	**100**	**100**

المصدر: دراسة منظمة البلدان المصدرة للبترول بعنوان أفاق النفط العالمية 2040 لعام 2017 .

من خلال الشكل رقم 02 يتضح أن حصة الدول الصناعية من إجمالي الطاقة يزداد بشكل كبير بالنسبة للدول الصناعية، حيث يمكن الملاحظة بأن الصين تأتي في المرتبة الاولى من حيث طلبها لمصادر الطاقة، والنفط بشكل خاص، تم تأتي في المرتبة الثانية منطقة دول القارة الامريكية ذات العضوية في منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية، والتي تأخذ فيها الولايات المتحدة الامريكية الريادة على باقي الدول. مقابل هذا يلاحظ غياب الدول النفطية من دول العالم العالم الثالث بالنسبة لإجمالي الطاقة العالمية، وبذلك فإن هذه الدول تبحث دائمًا إلى من أجل جعل السوق النفطية تحت خدمتها مايزيد من حدة الصراع العالمي على النفط[6].

و يبلغ احتياطي البترول العالمي بدون اكتشافات جديدة 140 مليار طن، 25% منه في السعودية ونحو 9 - 10 % لكل من العراق و إيران و الكويت و الإمارات، و مجموعها ما بين 35 - 40 % من احتياطي العالمي؛ أي أن منطقة الخليج بما فيها العراق وإيران تحتوي على نحو 65% من الاحتياطي العالمي وهي نسبة لها دلالتها السياسية لا تحتمل الإفاضة[7].

الجدول رقم (22): مقارنة استشرافية لنسب نمو المواد الطاقوية

	المستوى : ألف برميل مكافئ / اليوم				نسبة النمو
	2015	2020	2030	2040	2040−2015
النفط	86,5	92.3	97.9	100.7	0.6
الفحم	78.0	80.7	85.8	86.2	0.4
الغاز الطبيعي	59.2	65.2	79.9	93.2	1.8
الطاقة النووية	13.5	15.8	20.1	23.8	2.3

[6]- Organization of the Petroleum Exporting Countries , World Oil Outlook 2040 ,(Helferstorferstrasse 17, A-1010 Vienna, Austria,2017),P10.

[7]– علي لطفي، المرجع السابق، ص ص. 93، 94.

الموارد المائي	6.8	7.5	9.0	10.3	1.7
طاقة الكتلة الحيوية	28.0	30.1	34.0	37.3	1.2
مصادر الطاقة المتجددة الأخرى	3.8	6.6	12.9	20.0	6.8
المجموع العالمي	276.0	298.2	339.4	371.6	1.2

المصدر : دراسة منظمة البلدان المصدرة للبترول بعنوان أفاق النفط العالمية 2040 لعام 2017 .

يظهر الجدول رقم (3) من خلال دراسة قدمتها منظمة البلدان المصدرة للبترول أوبيك من سنة 2017 عن أفاق النفط العالمية أن زيادة الطلب على مصادر الطاقة يؤدي يحتمل أن تؤدي إلى خلق أزمات اقتصادية جديدة على المستوى العالمي، وفق ما تفرضه معطيات العرض والطلب؛ فعلى سبيل المثال يتوقع زيادة الطلب على النفط بنسبة 0.6 بالمئة خلال السنوات الممتدة من 2015 إلى 2040، وبحلول سنة 2040 يتوقع ارتفاع مستوى الطلب حول النفط الى 100.7 ألف برميل بعد أن كان طلب العالمي لنفط سنة 2015 حوالي 86.5 ألف برميل.

الفرع الثاني: عوامل حدوث الأزمة النفطية .

تضاربت الأراء والأقوال حول عدم استقرار أسواق النفط العالمية، حيث شهدت أسعار النفط على مدار عقود من الزمن عدم إستقرار متأرجحة بين ارتفاع وانخفاض، حيث بلغت أعلى مستوياتها في خلال شهر جويلية 2008 حين قاربت 150 دولار للبرميل، وقد خلقت هذه الزيادة جدلاً واسعاً بين الخبراء فيما يتعلق بالعوامل الأساسية التي أدت الى ذلك، وفي هذا الإطار تم طرح وجهتي نظر متضادتين، أرجع الفريق الأول منها هذه الظاهرة إلى محددات العرض كعوامل أساسية لضبط سعر السلعة في السوق، أما الفريق الثاني (نظرة منظمة الأوبك)؛ فيرى أن مرد ذلك هو حالة المضاربة في السوق المالية المتعلقة بالاساس بجانب المشتقات المالية وليس إلى نقص أو شح المعروض من النفط.

الشكل رقم (02): محددات سعر البترول خلال الفترة مابين 1999-2009

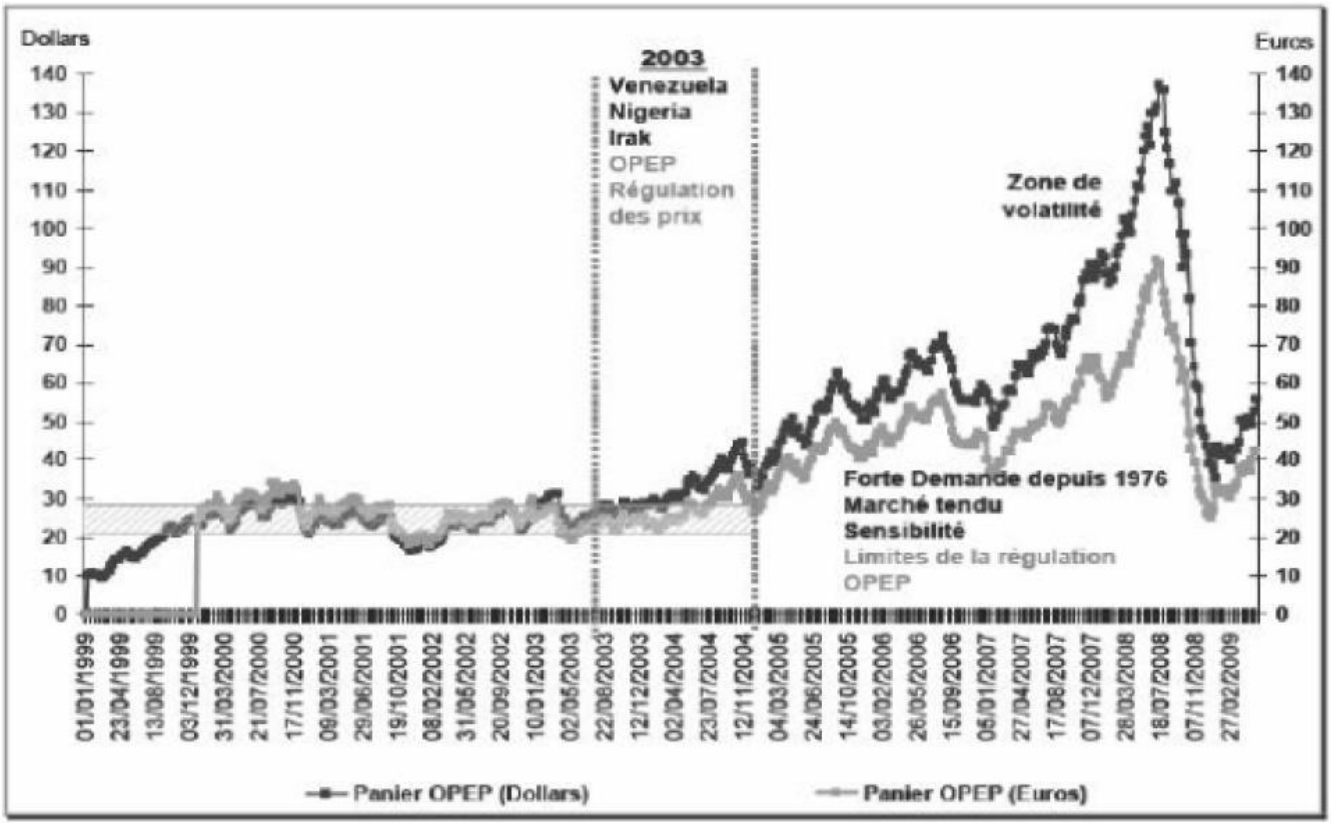

Source : Ragot Lionel, Les déterminants du prix pétrole, 12 novembre 2009, les journées de l'économie , Survire a un pétrole cher et volatil, P.21.

أولاً- العوامل المتعلقة بالعرض: يمكن حصرها في العناصر التالية [8]:

1-نقص القدرات الانتاجية وتباطؤ الاستثمارات: لقد تسببت الأسعار المتدنية، التى دامت طيلة عقدين من الزمن(1985-2004)، بالإضافة إلى أزمتي النفط المعاكستين **لسنتي 6986-7997 ...**، في إنخفاظ وتيرة وحجم الاستثمارات المتعلقة بجانب منبع النفط[9]، وما نتج عنه من ركود في الاستثمارات والطاقة التكريرية المتوفرة بالاضافة كلمة مكررة إلى تعطل وعدم الانتظام في بعض

[8]- محمد ماضي، "تذبذبات أسعار النفط وتأثيراتها على إقتصاديات دول منظمة الأوبك،" (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، فرع: التحليل الإقتصادي، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، السنة الجامعية 2015-2016)، ص. 119.

[9]– **الاستثمارات في منبع النفط** تتم من خلال البحث و التنقيب ، تطوير و زادة حجم إستخراج النفط من الأبار القديمة مع انتهاج طرق علمية حديثة كطريقة 2D و 3D لاستكشاف حقول نفط جديدة...إلخ.

الإمدادات النفطية سيما المتأتية من دول أعضاء الأوبك التي لم تحفزها الاسعار المرتفعة في تلك الفترة على زيادة إنتاجها من الزيوت.

وفي دراسة عن أسباب أزمة 2008 أنجزتها جمعية كمبريدج لأبحاث الطاقة، توصلت إلى وجود نقص حاد في اليد العاملة المؤهلة، وعلى رأسها فئة المهندسين وكذلك المعدات اللازمة وغيرها من السلع الأساسية، كل ذلك أدى إلى إرتفاع في التكاليف الجديدة للنفط والغاز؛ بسبب إرتفاع تكلفة رأس المال لعمليات التنقيب والإنتاج بأكثر من الضعف خلال السنوات الأولى لمطلع القرن الواحد والعشرين، مما يعني أن تطوير القدرات الانتاجية يتطلب مضاعفة الاستثمارات القائمة. وعلاوة على ذلك نجد أن النقص الحاد في المهارات يؤدي إلى تأخير العديد من المشاريع مما يزيد من تراجع النمو في القدرات الانتاجية. هذا الموقف من المرجح أن يستمر في المستقبل بسبب أن أجزاء واسعة من المعدات في الصناعة النفط وصلت الى نهاية خدمتها مما يعني أن القدرات الانتاجية ستبقى على ما هي عليه مما يخلق اضطرابات في العرض.

الشكل رقم (33): تذبذب القرات الإنتاجية للنفط (1911-2008)

Source: Harks Enno, The International Energy Forum and the Migration of Oil Markets Risks, Ed. Global Public Policy Institute, Sans ville, Sans pays, 2010, P.253.

2 ـ الاضطرابات السياسية والأمنية وتعطيل إمدادات النفط إلى الاسواق:

من الواضح أن الإضطرابات السياسية والأمنية تؤثر على انتاج وأسعار النفط، والدليل على ذلك مجموعة الاضطرابات-خلال عدة فترات من الزمن 1973- 1979 – 1990 – 2001 – 2010 – 2011 - التي شهدتها الكثير من الدول المنتجة للنفط على غرار حرب الخليج الثالثة وتعرض

المنشأت النفطية لهجمات متواصلة مما تسبب في توقف الانتاج كليا. ولقد تعددت هواجس الدول المصدرة للنفط بين تهدديات التنظيمات الارهابية والانفصالية، والاحتجاجات العمالية والملفات الأمنية الحساسة؛ فتخوف السعودية على سبيل المثال مصدره التفجيرات الارهابية لتنظيم القاعدة بسب الوجود الاجنبي على أراضيها، أما نيجيريا فكان من جراء الأعمال التخريبية المتكررة على خطوط أنابيب نقل الخام التي قامت بها المجموعة الانفصالية لدلتا النيجر، وعلاوة على السعودية ونيجيريا تعلق السبب في فنزويلا بموجة الاضطرابات العمالية العارمة وأحداث التمرد على نظام هوغو شافيز، وارتبط –بالنسبة لإيران-بسبب ملفها النووي الذي وتّر علاقاتها مع أمريكا بما أدى إلى فرض حصاراً على مبيعاتها من الخام وعزلها كفاعل في السياسات الدولية للطاقة. وعليه فقد نجم عن هذه المخاوف أضرار فادحة بصناعة النفط، والنتيجة تعطل حاد في الامدادات العالمية للنفط خلال تلك الفترة قُدّر بنحو 2 إلى 3 مليون برميل يومياً لتبقى أقل بكثير من متوسطها خلال العشر سنوات السابقة.وبالاضافة إلى انخفاض المعروض من الخام، ارتفعت علاوة المخاطرة من 6 إلى 10 دولارات إضافية عوض 1 إلى 2 دولار المعهودة في حالة غياب الاضطرابات بغض النظر عن نوعيتها أو مصدرها.

3 ـ انخفاض المعروض بسبب هاجس نضوب النفط

تشير التحليلات الاقتصادية إلى أن جل بلدان منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) التي تزود السوق بما يقدر بنحو 40 بالمائة من النفط العالمي، لم تعد قادرة على زيادة الانتاج بشكل كبير بعد أن بلغت أغلب حقولها النفطية مرحلة الشيخوخة أوما يطلق عليه إصطلاحا "ذروة النفط" أو "نضوب النفط" مع قلة الاستكشافات الجديدة مقارنة عما كان عليه الوضع سابقاً، مع غياب الصيانة وتطوير.

4 ـ إنخفاض طاقة تكرير النفط :

يعود سبب ضعف وعدم مواكبة عرض شركات تكرير النفط الكبرى الى ارتفاع الطلب الى على أمرين اثنين هما: التشريعات والتنظيمات التي أصدرتها الدول المستهلكة الكبرى للخام والمتعلقة بنوعية مختلف أنواع الوقود ومدى مطابقتها لمعايير الحفاظ على البيئة والتقليل من التلوث (فصل

عنصر الكبريت السام عن الديزل)، هذا من جهة، ومن جهة أخرى قلة الاستثمارات المخصصة لقطاع المصب النفطي نتيجة لتدني الأسعار خلال العشرية الأخيرة من القرن العشرين[10].

وما ملاحظته خلال الفترة مابين 2003-2007 هو ارتفاع قدرة التكرير في مقابل تسجيل الطلب أنذاك ما بين 1 إلى 1.5 مليون برميل في اليوم ، كما يمكن تسجيل غياب قدرات التكرير بالنسبة للدول الكبرى، وهذا بالنظر إلى غياب التجهيزات الخاصة المتعلقة بالتكرير ولاسيما احذف الكلمة أنواع الخام الثقيل الذي يتطلب معدات أكثر تطورا وتكنولوجيا عالية، ومن ثم مصادر مالية أكثر مقارنة بما يتطلبه الخام الخفيف.

5-وجود خلل في السياسات الحكومية الطاقوية

يرى بعض المحللين بأن السياسات الحكومية الخاطئة ساهمت في الإرتفاع المطرد للأسعار خلال الفترة مابين 2003- 2014، ومكمن الخلل في ذلك هو سياسات الدعم المخصصة لقطاع الوقود بشتى أنواعه سواءً وقود النقل بالنسبة لكل من إيران وفنزويلا والجزائر...أو وقود التدفئة بالنسبة لروسيا؛ وكما هو الحال عليه في العديد من اقتصاديات دول السوق الناشئة التي حافظت حكوماتها على هذه الاعانات المخصصة لدعم الاسعار المحلية بغية شراء السلم الاجتماعي ومن أجل امتصاص غضب أفراد مجتمعها، الأمر الذي حال دون انخفاض الاستهلاك في هذه الأسواق مع بداية إرتفاع الاسعار، بل أكثر من ذلك أدت تلك السياسات غير إلى تغذية الطلب المحلي على الوقود أثناء فترة ارتفاع الأسعار على مستوى الأسواق العالمية مما شكل عائقا أمام زيادة الدول النفطية من قدراتها التصديرية وتوفير موارد نفطية إضافية في جميع أنحاء العالم[11]، هذا من جهة أولى، ومن جهة ثانية، على مستوى الدول المتقدمة وخصوصاً الأوروبية منها تشكل الضرائب المفروضة على النفط ومشتقاته أكبر مصادر تمويل ميزانياتها .

وأخيرا وليس آخراً، يرى البعض الآخر من المحللين أن الصدمة النفطية لعام 1973 ومن أجل تفادي الوقوع في تبعات توقف إمدادات الخام، دفعت بالولايات المتحدة إلى فكرة تبني إنشاء مخزون

---

[10]– على عكس المنبع الذي يهتم بكل من التنقيب والبحث والاستكشاف، **يهتم المصب** بكل الأمور التي تأتي من بعد كالصناعة البتروكيماوية، نقل وتسويق وتوزيع الخام ومنتجاته ...إلخ.

[11]– محمد ماضي، مرجع سابق، ص. 123.

استراتيجي من النفط؛ وبناءاً على ذلك قررت وزارة الطاقة الأمريكية سنة 2008 رفع مخزون الوقود الى مستويات أعلى ما أدى إلى إرتفاع الأسعار بنحو 10دولار إضافية أخرى للبرميل.

والملفت للإنتباه هو أن الدول المصدرة للنفط، وعلى رأسها بلدان منظمة الأوبك لم تسلم هي كذلك من هذه الظاهرة، حيث ارتفع طلبها الداخلي على النفط ومشتقاته، وبخاصة وقود السيارات، نتيجة ارتفاع حجم السكان ومتطلباتهم؛ نظرا لدعم المنتوجات النفطية، وزيادة وتيرة النمو الاقتصادي.

ثانياً: العوامل المتعلقة بالطلب [12]:

1 - ارتفاع شدة استخدام الطاقة على مستوى أغلب الدول الن ا....

تسبب النشاط الاقتصادي للعديد من البلدان -من أجل اللحاق بركب التطور والرفاهية الاقتصادية، الذي بلغته الدول المتطورة في الزيادة من شدة استخدام الطاقة ولاسيما بالنسبة لدول مجموعة البريكس، ولو أن الضغوط البيئية على مستوى الخطابات والتشريعات الرسمية والمعارضة غير الرسمية تدفعها تدريجياً إلى الحد من انبعاث الغازات الملوثة المسببة للإنحباس الحراري.

2 - إنخفاض سعر صرف الدولار مقابل با قي العملات

توصلت مؤخراً العديد من الدراسات الاكاديمية إلى أن هناك علاقة عكسية بين ارتفاع أو إنخفاض سعر صرف الدولار مقابل العملات الأجنبية (خاصة خصوصاً الين الياباني والأورو...)و بين حجم الطلب على النفط سواء من حيث الانخفاض أو الارتفاع حسب الحالة. فالانخفاض في سعر صرف الدولار ينتج عنه إنخفاض سعر الخام في السوق مقابل العملات الأخرى، وفي هذا الاطار تحاول الدول المستهلكة والشركات الاستفادة من هذه الميزة المؤقتة من أجل زيادة مشترياتها وتخزينها والرجوع اليها في حالة ارتفاع الأسعار مرة أخرى؛ وفي ظل هذه الوضعية مع انخفاض الاسعار يحدث عزوف لدى المستثمرين، و يرجع هذا الى الرغبة في الحفاظ على قيمة مدخراتها .

3 - الظروف المناخية و القيود البيئية

[12]– نفس المرجع، ص. 125.

كنتيجة لإقرار ضوابط بيئية مشددة، على مستوى الدول الكبرى، بسبب الاتفاقيات و البروتوكولات الدولية بشأن البيئة، مثل: بروتوكول كيوتو سنة 2002، ألزمت الحكومات الدول المصنعة تكرير النفط بتوفير وقود الديزل والبنزين كإجراء أكثر سلامة للبيئة، الأمر الذي أدى الى إغلاق بعض المصافي وتراجع طاقة تكريرالنفط الخام بنسبة تجاوزت 38 بالمائة مما خلق ضغط على أسعار المنتجات النفطية خاصة وقود السيارات، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى أدت الكوارث الطبيعية العنيفة إلى إنعكاسات في سوق النفط حيث دمرت العديد من طاقات إنتاج النفط و الغاز.

المطلب الثاني: تحليل في لافلالا لالالان الازمة النفطية.

الفرع الأول: مفهوم السعر النفطي:

السعر النفطي هو مؤشر نقدي لتحديد القيمة التبادلية والخدمات عند وضع توازن العرض والطلب بهدف توجيه السوق لتحقيق الكفاءة وتخصيص الموارد وتحسب أسعار النفط على أساس البرميل الأمريكي[13]

فهي قيمة تلك المادة أو السلعة النفطية أو المؤشر النقدي لتحديد القيمة التبادلية معبراً عنها بوحدة نقدية محددة، والتي يتأثر تحديدها بمجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وكذا القوى الفاعلة في السوق.

سعر النفط الحقيقي أو ما يسمى سعر النفط بالدولار ثابث القيمة الذي يعبر عن تطور السعر عبر فترة زمنية معينة استبعاد ما طرأ عليه خلال تلك الفترة من عوامل التضخم النقدي أو التغيير في معدل تبادل الدولار الذي يتخذ أساسا لتسعير النفط مع العملات الرئيسية الأخرى، ومن هنا يلزم أن ينتسب السعر الحقيقي إلى سنة معينة وهي سنة الاساس[14].

أولاً – **تعريف السعر النفطي:** يتحدد السعر النفطي بإعتباره سعر مشتق ومستخلص[15]، ومعنى ذلك أنه يتم احتساب سعر النفط الخام عكسياً كقيمة متبقية بعد طرح التكاليف المختلفة (النقل والتكرير والتوزيع)، المتضمنة في تحويل برميل النفط الخام الى سلة أو حزمة المنتجات النفطية المكررة من

[13]- حسين عبد الله، مستقبل النفط العربي، (مركز دراسات الوحدة العربية، ط2،بيروت،لبنان،2006)، ص247.

[14]- محمد أحمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي، (ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983)، ص195

[15]– يوسف صايغ، سياسات النفط العربية في السبعينات فرصة و مسؤولية ،(المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ، لبنان ، ط 1، 1983)، ص 128

الاسعار القائمة قبل خصم ما يدفعه المستهلكون من ضرائب على المنتجات. وعليه فالسعر النفطي يتشكل من عاملين اثنين هما: **سعر البيع الى البئر أو الميناء** و **رسوم النقل**.

يشكل سعر النفط الخام محور اهتمام منظري الفكر الاقتصادي في المجال الطاقوي، كما يعد الانشغال الرئيسي لدى الأطراف الفاعلة في الصناعات البترولية (الدول المصدرة ، الدول المستهلكة ، شركات تكرير الزيت الخام)؛ هذا لأن النفط كان ولايزال يشكل إحدى أهم مصادر الطاقة المستهلكة في العالم. لقد أصبح سعر الخام مع مرور الوقت مصدر صراع ومساومة بين مختلف الأطراف الفاعلة على مستوى السوق الدولية للنفط؛ نظراً للأهمية المزدوجة في توزيع الدخل من جهة وتخصيص الموارد من جهة أخرى؛ فكل طرف يسعى جاهداً ليستحوذ على أكبر قدر من هذه الموارد، و كلما تمتع طرف (سواء البائع أو المشتري) بوضع مساومة أقوى كان الأثر أقوى في تحديد السعر النفطي وتعظيم الايرادات المالية، كما كان الحال عليه بالنسبة للشركات الكبرى مند اتفاق أكناكاري إلى غاية نهاية خمسينيات القرن العشرين، أو فترة سبعينيات بالنسبة للدول المنضوية تحت لواء الأوبك.

ثانيا ـ أنواع السعر النفـ .يـ

السعر البترولي هو عبارة عن تلك القيمة التى تعطى للسلعة البترولية خلال مدة معينة ومحددة نتيجة لتأثير عدة عوامل إقتصادية وإجتماعية وسياسية ومناخية، بالاضافة الى طبيعة السوق السائدة حينها. لقد صيغ السعر النفطي بالعديد من الألفاظ والمصطلاحات التي أطلقت عليه منذ نشأة سوقه التجاريه. وبالنظر إلى كثرة وتنوع هذه التسميات فسيتم الاقتصار على ذكر أبرزها وأكثرها تداولاً في إطار زمني تطوري مرتب.

لقد اختلفت طرق تحديد سعر البترول، بالنظر الى تنوع سعرالنفط وتعددها وهي[16]:

1 ـ الاسعار المعلنة: هو السعر الذي تعلنه الشركات أو الدول المنتجة ليتم التعامل بها في السوق الخام.

[16]-يسمينة لباني، انعكاسات تغير أسعارا البترول العالمية على الاقتصاد الجزائرا دراسة تحليلية باستخدام نموذج التوازن العام القابل للحساب لسنة 2002، (مذكرة ماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة يوسف بن خدة الجزائر،2009/2008)، ص 73.

2 – السعر الفوري: سعر الوحدة البترولية المتبادلة أنيا أو فوريا في السوق البترولية الحرة وهذا السعر المجسد لقيمة السلعة البترولية نقديا باقي السوق بين الأطراف العارضة والمشترية بصورة انية.

3-**السعر الحقيقي:** هو السعربعد خصم نسبة التضخم والتغيير في القيمة الشرائية المتداولة وتجدر الإشارة إلى أن الأسعار الحقيقية لاتكون دائماً أقل من الأسعار المعلنة، وخصوصاً عندما يتعلق الأمر بأنواع الخام التي تمتاز بالجودة وبارتفاع أثمانها مقارنةً مع الأسعار المعلنة، كما هو الحال مع نفط بوني لايت النيجيري، صحاري بلند الجزائري؛ كونه أقل تكلفة عند التكرير.

4- سعر الكلفة الضريبية: هو المعادل لكلفة إنتاج البترول الخام مضاف إلى قيمة ضريبة الدخل والربح بصورة أساسية العائدة للدول النفطية المانحة لاتفاقيات استغلال النفط إدن هذا السعر يعكس الكلفة الحقيقية التي تدفها الشركات النفطية لحصولها على برميل من الخام، ونفس الوقت يمثل الأساس الذي تتحرك فوقه المتحققة في السوق فالبيع أقل من السعر فهو يمثل خسارة.

5- سعرالإشارة: هذا النوع من الأسعار ظهر في الستينات، حيث بعد ظهور الأسعار المتحققة الى جانب المعلنة، حيث أخد سعراللاشارة في التعاملات الأجنبية من أجل توزيع أو قسمة العوائد النفطية بين الطرفين، إن السعر الإشارة عبارة عن سعر النفط الخام والذي يقل عن السعر المعلن ويزيد عن السعرالمتحقق ، أي أنه سعرمتوسط بين السعر المعلن و السعر المتحقق، إن هذا السعر اخدت به وطبقته العديد من البلدان النفطية.

6-السعر المستقبلي: هوسعر يتم التفاوض حوله بين المتعاملين لشحنة من النفط ستسلم في تاريخ مستقبلي على أساس الأسعار المعلنة في بورصات لندن ونيويورك[17].

الفرع الثاني: مفهوم العوائد النفطية.

تعتبر العوائد النفطية من أهم الإيرادات التي تحصل عليها الدول المنتجة والمصدرة للنفط بصفة أساسية، إذ تعتمد عليها هذه الدول بشكل كبير دون غيرها من المصادر التمويلية الأخرى، كالضرائب مثلاً. تمول هذه العوائد النفطية النفقات العامة في هذه الدول؛ كما أن الزيادة في العوائد

[17]- نواف الرومي، منظمة الأوبك وأسعارالنفط العربي الخام، (دار الجماهرية للنشر والتوزيع و الإعلان، 2000)، ص 4.

النفطية تؤدي إلى الزيادة في العملات الأجنبية التي تلج خزينة وبنوك هذه الدول، وبالتالي زيادة قوة مركز الحكومة النقدية، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الانفاق الحكومي لهذه الدول[18].

أولا- تعريف العوائد النفطية:

بشكل عام يمكن تعريف العوائد النفطية بأنها تلك الايرادات التي تحصل عليها بعض الدول مقابل إنتاج وتصدير مورد النفط؛ أي أنها تحصل لقاء ذلك على مبالغ نقدية كجزء من القيمة الحقيقة لهذا المورد الطبيعي. وكما يمكن تعريفها أيضاً على أنها تلك المزايا الإقتصادية التى يحصل عليها البلد المنتج للنفط والتي يمكن تقديرها مباشرة نقدياً عند التعاقد، و تمثل هذه العوائد في الوقت الحاضر نسبة عالية من الدخل في الدول المنتجة للنفط، وتمثل القسم الأعظم من حصيلة العملات الأجنبية[19].

ثانيا - تأثير أسعار النفط على العوائدالنفطية:

طالما أن حجم عوائد النفط هو نتيجة معدل السعر مضروب بالكمية المباعة؛ فمن الواضح أنه كلما كان السعر أعلى بقدر معين، كان العائد أكثر والعكس صحيح، و الأمر مماثل بالنسبة الى السعر معين، فكلما كان الحجم المباع أكبر كان العائد أعلى .

وفي الحقيقة لم يكن للدول المنتجة للنفط حتى أوائل السبعينات أي سلطة لتقرير السعر أو الكمية على حد سواء، حيث كان عليها قبول نصيبها من العوائد كما هو محدد في اتفاقيات الامتياز، وكما هو محدد في قرارات التسعير إلى الدول المصدرة، لكن بسب الصدمة النفطية الاولى سنة 1973 التي كانت نتيجتها ارتفاع في الاسعارحصلت زيادةٌ في العائدات النفطية بالنسبة للدول المنتجة. غير أن هذا الوضع لم يستمر طويلا مع الازمة النفطية التي حصلت سنة 1986 والتي أدت الى انخفاض في أسعار النفط ومن ثم الانخفاض في العوائد النفطية للدول المصدرة للنفط [20].

---

[18]– بن عوالي خالدية، استخدام العوائد النفطية: دراسة مقارنة بين تجربة الجزائر وتجربة النرويج، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة ماجيستر في العلوم الاقتصادية، فرع: اقتصاد دولي، جامعة وهران2، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، السنة الجامعية2016/2015)، ص. 56.

[19]- نفس المرجع السابق، ص.56.

[20]– علي أحمد عتيقة ، مرج سابق، ص.113.

وعليه العلاقة التي تحكم أسعار النفط هي علاقة طردية، بحيث كلما كان هناك ارتفاه ارتفاع في أسعار النفط نتج عنه زيادة في عوائد النفط والعكس صحيح، وهذا ما ثبتته تطور العوائد النفطية عبر التاريخ.

ثالثا ـ الاستراتجية الضرورية لالاخدام العوائد النفطية:

تعتبر العوائد النفطية من أهم الايرادات التي تعتمد عليها الدول المنتجة للنفط في تمويل اقتصادها، وتشمل الاستخدامات، الاستهلاك العام (بما في ذلك الرفاه والانفاق)، والتنمية محليا وفي الخارج(يشمل الاعانات المقدمة للدول في الخارج)، والإنفاق الأمني، كما تشمل هذه الاستثمارات المالية في الخارج للرصيد المتبقي [21]. ولهذا فإن الاستخدام الأمثل لهذه العوائد لا يتحقق دون إجراءات مستقلة و جريئة و حاسمة، متوازنة مع عملية تطبيق دقيق. و المطلوب كحد أدنى هو مايلي[22]:

- الربط بين قرارات خفض الانتاج وتوزيع النسبة بين الدول النفطية وبين اتفاقات تعاونية شاملة فيما بينها، لتعويض من يتضرر أكثر من سواه في مشاريعه الانمائية والتطويرية ، علاوة على تثبت سياسات توفير تهبط بمخصصات الاستهلاك، ترفع مخصصات الاستثمارات الوطنية.
- توظيف عوائد النفط لتمويل دراسات تقوم عليها جهات واطنية موثوقة، لتطوير الاساليب الراهنة في تكرير النفط الخام وتصنيع منتجاته و استهلاكها؛ تطوير يخفف تلويث البيئة ، ومن الضروري لهذا الغرض ربط كل إتفاقية مع شركة أجنبية لتسويق النفط الخام في البلدان المستهلكة ببنود ملزمة، تستهدف دعم تمويل مشاريع هادفة لإيجاد تقنيات نظيفة لاستخراج النفط واستهلاكه.

إعطاء الاولوية المطلقة في توظيف عوائد النفط للمشاريع الاستثمارية المحلية والاقليمية وفق الاحتياجات الوطنية والاقليمية، مع تقليص النفقات الباهظة لاستيراد البضائع الاستهلاكية والكمالية ، جنبا الى جنب مع حملات توعية كافية للتأثير على السلوك الشخصي للفرد المستهلك في البلدان النفطية أو مايسميه مالك بن نبي بالنشر الاجتماعي للخطة حتى نضمن نجاحه.

---

[21]– يوسف صايغ، مرجع سابق، ص 28.

[22]– شعيب شنوف و رمضاني لعلا، "الآفاق المستقبلية للاقتصاد الجزائري بعد الثورة البترولية في إطار قواعد التنمية المستدامة،" (المؤتمر العلمي الدولي للتنمية المستدمة و الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 07-08 أفريل 2008).

المبحث الثاني: المقاربات النظرية لالاقلا النفط بالنمو الاقتصادي.

يتضمن الفكر الاقتصادي القديم والحديث، مجموعة من المقولات النظرية التي تؤكد واقعياً بأن الاعتماد على الثروات التي تخزنها الأرض والاستغلال الامثل لها يمثل خزانا اقتصادياً و شرياناً مهماً للحياة، ليس فقط لهذا الجيل و إنما للأجيال القادمة أيضا، وهو المحرك الدافع لتيار النموالاقتصادي. في هذا المبحث يتم عرض مصفوفتين من المقاربات النظرية، الأولى تدعم الرأي القائل بأن النفط متغير رئيسي في تحقيق النمو الإقتصادي، والثانية تعتبر-وعلى عكس الأولى-أن النفط متغير مثبط للنمو.

المطلب الأول: المقاربات النظرية للنفط كمؤير إنمائي.

يرى أنصار هذه النظريات أن الموارد الطبيعية لا تكون دائما نقمة على الدول الغنية بها. فحسب رأيهم توجد بعض الدول التى استطاعت أن تدير استغلالها للنفط بطريقة رشيدة، تعود عليها بالكثير من العوائد التي تسرّع وتيرة نموها الإقتصادي، بالرغم من إمكانية تذبذب السعر النفطي خلال فترات الأزمات. هذه الدول التي تمثل قصص نجاح استطاعت إدارة مواردها بطريقة أحسن مقارنة مع دول أخرى. من الناحية النظرية دفعت هذه التجارب الناجحة (النرويج ، أندونيسيا...إلخ) الباحثين إلى اختبار بعض الافتراضات النظرية التي تدور حول علاقة النفط بالنمو الاقتصادي، انطلاقاً من التساؤل الجدلي التالي: هل يعد النفط محرك أم مثبط للنمو الإقتصادي؟[23].

الفرع الأول: النظرية الكلاسيكية.

انقسم الكلاسيكيون الى قسمين: قسم متشائم وقسم متفائل فيما يخص دور الموارد الطبيعية في تحقيق النمو وتأمين الحاجيات المادية للأفراد في الحاضر وعلى المدي البعيد. ومن بين المفكرين آدام سميث ودافيد ريكاردو المتعلقة بالنُّمو، الذي يعتبر أن التقدم العلمي وله الأثر الكبير في رفع الانتاجية والتخفيف من الندرة النسبية للموارد (النفط على وجه الخصوص) وذلك طريق ابتكار تقنيات جديدة تساعد على البحث عن مصادر جديدة تطبق مبادئ صيانة الموارد لإطالة عمرها فالبنسبة لأدم سميث توفر المورد الطبيعية (نفط) يؤدي الى تحقيق النمو الاقتصادي و تقوده الى حالة

[23]- زايري بلقاسم، "المؤسسات ، وفرة الموارد و النمو الاقتصادي : بالتطبيق على الاقتصاد الجزائري" (أبحاث المؤتمر الدولي: تقييم الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل و الاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2004، جامعة سطيف 1 ، الجزائر ، 11-12 مارس 2013)، ص.16.

حركية عكس ندرة الموارد، فهو يقف النمو والتنمية ، فضمان المستوى الأعلى من الإنتاج يسمح بمقدار أكبر من تراكم الرأسمال الذي يعمل زيادة الدخل للأفراد [24].

يمكن الاستفادة من هذه النظرية في ادخال متغير ثالث يتوسط ويحدد العلاقة بين متغيري النفط و النمو الاقتصادي على أساس وسائلي؛ فإذا كان النمو يحتاج إلى النفط؛ فالنفط يحتاج لتقدم علمي وتقني متطور جدا في هذا المجال، حتى تستطيع بعض الدول المنتجة لهذه المورد الاعتماد على ذاتها في تسيير مواردها بأقل تكلفة ومن دون تقاسم العائدات مع الدول الأخرى، أو أخذ نصيب أقل في بعض الاحيان، مع وقوعها في منطق القوي والمتقدم هو من يقرر ما تملك وكم تملك.

الفرع الثاني : النظرية النيوكلاسيكية .

يرى أنصار هذه النظرية وعلى رأسهم **ألفريد ما رشال ، فيكسل** و **كلارك** أن النمو الاقتصادي عبارة عن عملية مترابطة متكاملة و متوافقة ذات تأثير إيجابي متبادل، حيث يؤدي نمو قطاع معين إلى دفع القطاعات الأخرى للنمو. ومن بين الافتراضات الأساسية ضمن هذه المقاربة، المقولة التي تبحث علاقة النمو الاقتصادي بعناصر الانتاج التي تضم في قائمتها الأرض والموارد الطبيعية، والمقولة التي تبحث علاقة الزيادة في الرأسمال البشري بما يتناسب مع حجم الموارد الطبيعية، علاوة على المقولة التي تبحث علاقة النمو في الناتج القومي بزيادة دخل الأفراد[25].

واستنادا على هذه الإفتراضات التي يقول بها النيوكلاسيكيين يمكن اعتبار النفط كقطاع اقتصادي أول بالنسبة للدول التي تنتجه محركاً دافعاً للنمو في باقي القطاعات، لاسيما إذا أخذت تلك الدول بعين الإعتبار البشر كقوى محركة ومستفيدة من النمو والتأمين المادي الإقتصادي الذي تحدثه العائدات الربحية من هذا القطاع؛ أي باعتبار البشر وسيلةً وغايةً في نفس الوقت.

الفرع الثالث: نظرية المواد الناضبة.

جاءت هذه النظرية كي تتيح إمكانية لإستخذام الموارد النابضة في مجالات تنموية تستفيد منها الاجيال القادمة بصورة جيدة. ويعتبر الاقتصادي **هارولد هوتلينج** واضع هذه النظرية حول

[24]- مدحت قريشي، تطور الفكر الاقتصادي،(دار وائل للنشر والتوزيع،2008)، ص.131.

[25]- عبلة عبد الحميد ، التنمية و التخطيط الاقتصادي : نظريات النمو و التنمية الاقتصادية ، ج .3،(قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد و الادارة جامعة الملك عبد العزير ، جدة ،2017) ص، 35.

إقتصاديات الموارد الناضبة، وكان ذلك سنة 1931، لقد أخذ هوتلينج بعين الاعتبار ضمن متغيراته الأساسية في هذه المقاربة تحديد متغير سعر المورد الناضب على أساس ضبط قيمته، بحيث يكون سعراً موحد القيمة في جميع الفترات. فيتم الاخذ بعين الاعتبار تحديد ثمنه من خلال مراعاة أربع عناصر: **سعر المورد في الزمن، السعر الابتدائي للمورد (الأولي)، سعر الفائدة، الزمن.**

في حالة استخدام الموارد الناضبة الغير متجددة كالنفط مثلا، يمنع قرار إنتاج برميل من النفط في الحاضر إمكانية إنتاج آخر في المستقبل، وبالتالي يجب على ملاك المورد الناضب أن يأخذوا في إعتبارهم هذا المكون من مكونات النفقة عند اتخاد قرارهم بالانتاج. وعلى هذا الأساس يمكن اعتبار فكرة توظيف الموارد الناضبة في جوهرها. فكرةً تقوم على النمو المستدام، بحيث يتم مراعاة نصيب الأجيال المستقبلية من الاستغلال الرشيد للموارد الناضبة في الحاضر.

الفرع الرابع: نظرية الدخل ال .ا...

تفترض هذه النظرية كما صاغها الاقتصادي **ميلتون فريدمان** أن كلا من الدخل والاستهلاك يتكون من دخل دائم وعابر أو إنتقالي وحسب ذلك التقسيم فإن العلاقة بين الدخل والاستهلاك هي بين الدخل الدائم والاستهلاك الدائم. حيث أن الاستهلاك لا يتأثر بالمتغيرات المفاجئة في الذخل وهو ما أسماه فريدمان بالدخل العابر (أو الانتقالي). و افتراض فريدمان أن الاستهلاك الدائم هو سبب الدخل الدائم، أي العلاقة بينهما علاقة تناسبية اي بدون ثابت [26].

ويعتمد الاستهلاك الجاري في ظل نظرية الدخل الدائم على الدخل الحالي والدخل المتوقع في المستقبل، كما تفترض هذه النظرية وضع القرارات بشأن الاستهلاك والدخل على أساس العوائد المتوقعة على المدى الطويل، وليس وفقا لتلك التي لديهم على المدي القصير. وحسب التصنيف السابق للدخل؛ فإن العلاقة بين الدخل والاستهلاك هي بين الدخل الدائم واستهلاك الدائم، كما أن الاستهلاك يجب أن لايتأثر بالمتغيرات المفاجئة أو ما أسماه فريدمان بالدخل العابر.

[26]–على كنعان ، الاستهلاك و التنمية، (جمعية العلوم الاقتصادية السورية، كلية الاقتصادية، جامعة دمشق)، ص 05. تاريخ التصفح 2018.05.25 http://www.mafhoum.com/syr/articles_07/kanaan.pdf

بالنسبة لهذه النظرية ومنهاجها فهو يصلح بدرجة عالية للدول المتقدمة وبدرجة أقل لبلدان النامية، و هذا للمتطلبات الاستثمارية الكبيرة وعدم قدرتها على النفاذ الى الاسواق الرأسمالية الدولية، فهي تتطلب اتباع منهج تحليلي جديد لإدارة ايرادات الموارد النفطية[27].

المطلب الثاني : المقاربات الظرية للنفط كعائق للنمو

إن غنى بعض الدول بمورد النفط وضعها في مفارقة اقتصادية تقول: أن توافر النفط في هذه الدول يشكل عائقاً إقتصادياً لها، وأن منحنى النمو الاقتصادي فيها غير مثالي. وقد ادت هذه المفارقة بالعديد من المفكرين والباحثين الاقتصاديين إلى إجراء دراسات من أجل معرفة السبب الحقيقي الذي جعل من توفر النفط سبب في نقص النمو.

اللأ لألأ الألأل : الن ..ية ا ....ا.مة .

في سنة 1798 نشر توماس مالتوس مقالته المشهورة حول ميادئه عن السكان، حيث أعلن رفضه للنظريات المتفائلة حول إمكانية تحقيق النمو في ظل ارتفاع الحجم السكاني كما ذهب إلى ذلك بعض فلاسفة عصره، مثل الفلاسفة الفرنسيين، ومنهم الفيلسوف نيكولاس دي كوندوسية حيث حاولوا إيجاد مخارج لتلك الاشكالية من خلال بعض المقولات التي تتمحور حول العقل البشري والتطور التكنولوجي. وفقاً لمالتوس إستمرار الجنس البشري في التكاثر يواجهه مشكل محدودية ونضوب الموارد الطبيعية، وهذا سيؤدي الى بؤس وجوع البشر، والتطور التكنولوجي يمكن ليس بإمكانه سوى أن يؤدي الى زيادة قصيرة في أجل عمل الموارد الطبيعية المحدودة.

نمودج مالتوس نموذج غير كمي في توقعاته، كما أن افتراضاته غير واضحة بالقدر الكافي، حيث اشتملت بنوده على الحكم المسبق على معدلات الوفيات والمواليد وعلاقتها بباقي متغيرات النموذج، بالإضافة الى أنه كان بعيد عن توضيح تأثير المجاعات والفقر والتوترات السياسية والكوارث الطبيعية على النمو السكاني[28].

---

[27]– كريس غيريغات وسوزان يانغ، "نعمة أكبر من اللازم،(مجلة التمويل والتنمية ، سبتمبر 2013)، ص ص. 10 11.

[28]– سعيدي يحيى وشنبي صورية، نظريات التنمية المستدامة (الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم التسيير، مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر، جامعة المسيلة، الجزائر، خلال الفترة 15-16 نوفمبر 2011)، ص. 04.

الفرع الثاني: الحركة الامريكية المحافظة (1890-1900) .

لقد كانت الحركة المحافظة التي قادها الأمريكي **تيودور روزفلت** ومن حوله، تمثل نجاحاً للفكر الإقتصاد السياسي في الولايات المتحدة الامريكية خلال الفترة مابين 1890 و 1920. وفقاً لمذهب الحركة فإن التنمية لا تتأتى إلا في ظل مجموعة من القيود الطبيعية التى ليس من الممكن تجنبها حتى مع التقدم التكنولوجي، و أن الاسراع الكبير في إستخدام الموارد الطبيعية الناضبة يعتبر تهديد كبير لحقوق الأجيال القادمة؛ أي أن الاستغلال السريع والمفرط للموراد الناضبة يتحول عبر الوقت إلى قضية "أمن اقتصادي" بالنسبة للأجيال اللاحقة وليس قضية نمو أو تنمية اقتصادية فحسب؛ وعلى عكس ذلك كلما كان استخدام الموارد الناضبة يتم بمعدلات تناسب حاجيات الدولة والأفراد كلما كلما حققت من المداخيل والعائدات ما يؤمن حياتها المادية [29].

الفرع الثالث :نظرية حدود النمو.

في سنة 1972 صدر تقرير النمو عن طريق دراسة قام بها **"نادي روما"** في معهد ماساشوسيتس للتكنولوجيا تحت إشراف **دينيس ميدوس** MEADOS DENNIS ، وقد كان المسعى أنذاك معرفة الحدود القصوى التي سوف يصل إليها النمو الاقتصادي مستقبلاً . وقصد اختبار هذا الافتراض الاستشرافي إعتمدت الدراسة على خمس متغيرات عامة وهي: السكان، الغداء، التصنيع، الموارد الناضبة، بالاضافة الى التلوث. و قد أسفرت نتيجة الدراسة إلى توقعات مفادها أن الاتجاهات الحالية المتفاقمة لنمو السكان، و تدني الإنتاج الغدائي ، وتلوث البيئة ، و كذا نضوب الموارد يمكن أن يؤثر على وتيرة النمو الاقتصادي التي يصحبها في الغالب مداخيل معتبرة تعود على نماء وأمن الدول والأفراد

حسب التوقعات الآنفة يبدو تقرير نادي روما مفرطاً في تشاؤميتة، حيث توقع نضوب نحو إحدى عشر موردا قبل نهاية القرن وفي مقدمتها النفط، وفي هذا الصدد يطرح السؤال بشأن مدى حصول هذه التوقعات منذ السبعينات إلى غاية اليوم ومدى تأثيرها على النمو والأمن الاقتصادي المستدام للأجيال القادمة ، و يتحقق ذلك عندما تستبدل الدول هدف النمو الذي عادة ما تنبهر معادلته العالية في مراحل معنة من ارتفاع أسعار النفط، بهدف أخر هو هدف التوازن في استخدام الموارد الطبيعية (النفط مورد

[29]– نفس المرجع سابق ، ص04.

ناضب) أين يتم مراعات التوازن البيئي و الاستقرار الاقتصادي، وفق خطط تراعي التوازن العالمي بين المستهلكين و المنجيين للنفط [30].

الفرع الرابع : نظرية العلة الهولندية.

ظهرت هذه النظرية في أعقاب التجربة التي شهدتها هولندا خلال الفترة الممتدة من سنة 1975حتى1985.

في سنة 1959، تم اكتشاف كميات كبيرة من النفط و الغاز الطبيعي في المناطق التابعة لهولندا في بحر الشمال، والتي سرعان ما ترتب عنها تراجع كبير في الاقتصاد الهولندي في المناطق التابعة لهولندا في بحر الشمال ، و انكماشاً في قطاع الصناعة التحويلية ، و كانت المجلة البريطانية الصادرة سنة 1977 في أحد أعدادها ، هي أول من أطلق تسمية **"المرض الاقتصادي الهولندي"** على هذه الاعراض التي ظهرت في الاقتصاد الهولندي، و هذا ما دفع بالعديد من الاقتصاديين حينها لمحاولة فهم هذه الظاهرة الغربية التي تتلخص في التأثيرات السلبية لتضاعف صادرات الموارد الطبيعية على قطاعات الاقتصاد الأخرى وخاصة قطاع المنتجات الصناعية[31].

و العلة الهولندية مفهوم اقتصادي يقضي بتفسير العلاقة بين استغلال الموارد الطبيعية وانخفاض الصناعة التحويلية، إذ تبين أن ارتفاع الارادات الواردة عن تصدير الموارد الطبيعية يمكن أن تضعف القوة الصناعية لاقتصاد الدولة من خلال رفع معدل الصرف ، الذي يجعل من القطاع التمويل أقل تنافسية [32].

ومن جهة أخرى ، فإن الرشوة ، تبذير المسؤولين ، استبداد الانظمة ، اعتبرت كخصائص للدول الريعية و هي عناصر مفسرة للأداء السيئ في مجال التنمية و النمو بالنسبة لبعض الدول .ولهذا نجد أن البعض يعتبر الريع الناتج عن المصادر الطبيعية يمكن أن يؤدي إلى إنتاج عقلية الاثراء السريع، كما

---

[30]- عبد القادر بلخضر، أهمية النفط ضمن مصادر الطاقة و علاقته بالتنمية المستدامة –حالة الجزائر – ،(رسالة دكتوراه في العلوم التسير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2013) ، ص ص. 15-16.

[31]– شوكري سيدي محمد ، "وفرة الموارد الطبيعية و النمو الاقتصادي"دراسة حالة الاقتصاد الجزائري،" (رسالة دكتورة في العلوم الاقتصادية ، جامعة تلمسان ، الجزائر، ب د س)، ص12.

[32]– مايح شبيب ألشمري، "تشخيص المرض الهولندي و مقومات إصلاح الاقتصاد الريعي في العراق،" (مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 05، العدد 15، 2010)، ص 03.

يمكن أن يكون الريع أداة للتمسك بالسلطة، وعلى هذا الأساس بينت العديد من الابحاث أن الدول المصدرة في افريقيا والمناطق الأخرى التي تتمتع بموارد طبيعية هامة لها تنقيط سيئ فيما يخص الديمقراطية.

المبحث الثالث: وصف عمل منظمة الدول المصد رة للبترول وتصنيف فواعلها.

في نوفمبر عام 1959 عقدت لجنة خبراء النفط العربي جلستها السابعة بمدينة جدة والتي حضرها إلى جانب الدول العربية مندوب فنزويلا بصفة عضو مراقب، و صرح هذا الأخير بأن أسعار النفط العالمية لا يمكن المحافظة على استقرارها إلا بالتعاون مع منطقة الشرق الاوسط المنتجة و المصدرة للنفط، و جاءت زيارة مدير عام إدارة النفط في السعودية يوم 12 ماي 1960 الى جمهورية فنزويلا، حيث أجرى مباحثات مع وزير النفط، وتم خلالها الاتفاق على ضرورة انتهاج سياسة نفطية مشتركة للعمل على ضمان استقرار أسواق النفط العالمية والمحافظة على هيكل أسعارها، و خلال هذه الفترة تم التنسيق وتم تخفيض أسعار النفط بشكل موحد في عدة دول في منطقة الشرق الأوسط، بإلاضافة الى دول أخرى كفنزويلا، حيث أصبحت تتماشى مع مستويات شركة النفط البريطانية التي تملك أكبر قدر من الإنتاج في المنطقة. وفي مقابل هذا تزايد نسبة الانتاج بنسبة 30 بالمائة مع تسجيل خسائر مقابل هذا الدور الذي لعبته الشركات النفطية كشركة **إسو ESSO الأمريكية** في 9 أوت 1960، التى أعلنت بأنها ستعمل على تخفض الأسعار المعلنة لبترول الشرق الاوسط والعمل على إلحاق أضرار كبيرة باقتصاديات الدول المنتجة للبترول، الأمر الذي دفع بشكل استعجالي إلى توحيد جهود هذه الدول من أجل إنشاء منظمة كفيلة بالدفاع عن مصالح الدول المنتجة للنفط.

وبدعوى من العراق عقدت خمس دول هي: المملكة العربية السعودية والكويت والعراق و إيران وفنزويلا إجتماعاً في بغداد ، في الفترة من 10إلى14 سبتمبر 1960 ، أعقبها الإعلان عن إنشاء منظمة دائمة قائمة بذاتها تحت تسمية: منظمة الدول المصدرة للبترول (**أوبك**).

المبحث الثالث: وصف عمل منظمة الدول المصدرة للنفط وتصنيف فواعلها

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية عما رخاء اجتماعي أدى الى زيادة استهلاك العالم من البترول، وفيتلك الفترة وضعت الولايات المتحدة الامريكية قيود شديدة على تصدير البترول الخام الى الخارج، بغية حماية صادرتها من الطاقة، فإنتقلت من دولة مصدرة للنفط الى دولة مستوردة بسبب التكلفة العالية لاستخراج النفط من أرضيها مقارنة بالدول النفطية الأخرى خاصة مع دخول النفط الاتحاد السوفيتي سابقا، الذي يتميز بأسعره المنخفظة، هذا ما حدا الشركات البترولية الى تخفيظ أسعارها لضمان عدم دخول منتجين جدد الى الساحة النفطية، الشيئ الذي أدى الى انخفاض الأسعار البترول الخام. وفي ظل هذه الضروف وبمبادرة من خمس دول و هي السعودية الكويت العراق ايران وفنزيلا الى الاتفاق على انشاء منظمة الدول المنتجة للنفط لمواجهة الشركات النفطية.

لاالالالاب الاول: ظروف إنشاء منظمة الدول المصدرة للبترولا.

لقد امتلكت الشركات البترولية الكبرى جل الامتيازات في كل من إيران والعراق والمملكة العربية السعودية، وباقي مناطق شبه الجزيرة العربية والشرق الأوسط، وبسطت سيطرتها على جميع مراحل الصناعة البترولية، من المنبع حتى المصب، وكانت الشركات الكبرى تتولى مسؤولية تحديد هذه الحصص من الأرباح وتقدير عائدات البلد. وقد تم تحديد هذه الحصص بمقتضى الاتفاقيات بين الشركات الكبرى والدول المنتجة للبترول غداة حصول هذه الاخيرة على استقلالها بسبب افتقارها للخبرة في هذا الميدان. و بعد الاستقلال أغلب الدول المنتجة للبترول أعادت هذه الدول النظر في طبيعة العلاقات التي تربطها بالشركات الكبرى، وذلك من خلال الدخول الى تلك الصناعة التي كانت حكرا على الشركات الكبرى.

وقد حدثت نقطة تحول حاسمة في مطلع الخمسينات من القرن الماضي ، حيث تم تطبيق مبدأ المناصفة في الارباح بين حكومات الدول المنتجة و شركات الامتياز. ومع هذا حافظت الشركات المنتجة على حق تحديد الأسعار؛ و خلال فترة الخمسينات بدأت عملية تخفيض الاسعار في فترة من

خلال حملة إعلامية كبرى من جانب الأخوات السبع[33]، من خلال مجموعة شركات **ستاندرد أيل أوف نيوجرسي (إيسو)**، و**رويال داتش (شل)** و**انجلو– بيرسيان أويل كـ امبني (أبك)** و**ستاندرد أويل كومباني اوف تيويورك (سو كونيو)** و**ستاندارد اويل اوف كاليفورنيا (سوكال)** و**جلف اويل (نفط الخليج)**، **تكساكو**، متحججة بضعف الارباح حيث أصبحت تتراوح بين 6,5 و12,3 سنتا للبرميل[34].

الفرع الأول: نشأة منظمة الدول المصدرة للبترول (الأوبك).

إن انبثاق منظمة الأوبك جاء نتيجة تضافر مجموعة من العوامل السياسية والاقتصادية على الصعيدين العالمي والإقليمي، والتي يمكن استعراضها على النحو الأتي[35]:

وألا - العوامل غير المباشرة لقيام منظمةالأولأك: يمكن تلخصيها كالتالي :

1. التحرك العربي في إطار الجامعة العربية، إذ انبثقت فكرة إنشاء الأوبك من المؤتمر العربي الأول للنفط الذي عقد في القاهرة في 23 أفريل 1950م.
2. تنامي الوعي السياسي وظهور الحركات الوطنية للتحرر والاستقلال السياسي والاقتصادي وانتشارها.
3. زيادة الوعي النفطي في الدول المنتجة والمصدرة، ومن ثم شعورها بضرورة الحفاظ على هذه الثروة الناضبة، وتحقيق الاستغلال الأمثل لهذا المورد في سبيل تنمية اقتصادياتها وتطويرها.
4. تعاظم أهمية النفط الاقتصادية كمصدر رئيس من مصادر الطاقة العالمية على أثر التغييرات الهيكلية في سوق الطاقة بعد الحرب العالمية الثانية التي صاحبها ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي، وبالتالي ارتفاع الطلب على مصادر الطاقة، إذ ارتفعت حصة النفط في ميزان الطاقة من 27% عام 1950م إلى 40% عام 1960م وتراجعت حصة الفحم من 61% عام 1950 إلى 35% عام 1960م .
5. التعاون بين بعض حكومات الدول المنتجة للنفط الذي أسفر عن إبرام اتفاقيات نفطية عام 1953م تخص تبادل المعلومات وإجراء المشاورات بشأن المستجدات النفطية آنذاك.

---

[33]– **الأخوات السبع** في الصناعة النفطية هو مصطلح ابتدعه الايطالي إنريكو ماتي ، يشير الى سبع شركات للنفطى سادت في منتصف القرن العشرين في مجالات إنتاج النفط و التكرير و التوزيع .

[34]– الموسوعة الحرة ويكيبديا عربي، الأخوات السبع (نفط)، تاريخ التصفح2018-04-23، 22:36.

[35] سالم الحسن رسن، اقتصاديات النفط، الطبعة الأولى، (دار الجامعة المفتوحة، طرابلس، ليبيا 1999)، ص. 248.

6. تأميم قناة السويس وفشل العدوان الثلاثي على مصر.

7. قيام النظام الجمهوري في العراق على أثر ثورة الرابع عشر من جويلية عام 1958م، الذي خلق حالة جديدة من العلاقة بين الحكومة العراقية الجديدة وشركات بترول العراق يسودها التوتر نتيجة لسلسلة من المفاوضات الصعبة التي تضمنت طلب الحكومة العراقية زيادة حصتها من الأرباح وحقها في المشاركة في استثمارات إنتاج النفط ، وكذلك تخلي الشركات عن المساحات الواسعة للامتيازات .

8. بروز المعسكر الاشتراكي والتغير في أوضاع البلدان الصناعية .

9. ظهور شركات جديدة تتخذ صيغاً جديدة لتنظيم العلاقة مع البلدان المنتجة، مثل: الشركة العربية اليابانيةCompany Japanese–Arabian

ثانيا ـ العوامل المباشرة

بحكم نشأة منظمة أوبك كنتيجة لنضج الوعي الاقتصادي والسياسي لدى البلدان المنتجة للنفط؛ بسبب إبعاد العلاقة غير المتوازية بينها وبين الشركات الاحتكارية، كان من أهم العوامل المباشرة وراء قيام منظمة الأوبك سياسة الاستقطاعات السعرية التي اعتمدتها الشركات النفطية الاحتكارية التي بدأت في شهري جويلية و أوت من العام 1959واستمرت في عام 1960 ، وهذا ما تؤكده معظم الدراسات في هذا المجال. ويمكن إيجاز العوامل المباشرة الأخرى التي تكمن وراء إنشاء منظمة الأوبك فيما يأتي[36] :

1. التخفيض الاحتكاري المتعمد لأسعار نفط الشرق الأوسط تجاه نصف الكرة الغربي، باعتماد معادلة حساب نقطة الارتكاز الواحدة لخليج المكسيك، مما أدّى من ناحية إلى تحمل الدول المنتجة للنفط في الشرق الأوسط خسائر كبيرة، ومن ناحية أخرى تحقيق الشركات الاحتكارية النفطية أرباحاً خيالية على حسابها .

2. تخفيض سعر نفط الإشارة، النفط السعودي الخفيف (API 34°) في جوان 1959م، إذا ما أخذنا بالحسبان مزاياه الفنية مقارنة ببدائل الطاقة الأخرى المتحققة آنذاك[37].

---

[36] – سالم الحسن رسن، نفس المرجع السابق، ص249.

[37] – يُعبر عادة عن درجة كثافة النفط باستخدام مقياس إيه بي آي API وهو مقياس ثقل محدد طوره معهد النفط الأمريكي لقياس الكثافة النسبية للعديد من السوائل النفطية. يُعبر عن المقياس بالدرجات وأن معظم قيمه تقع ما بين عشر إلى سبعين درجة ثقل، إن درجة ثقل النفط المحددة تساوي ثقله النسبي إلى الماء في درجة حرارة 60 درجة فهرنهايت.

3. استمرار الشركات الاحتكارية بتخفيض أسعار النفوط، إذ أَنّ الأخيرة قامت متعمدةً بتخفيض الأسعار وبمعدل 15% عن الأسعار السائدة وكذلك تخفيض الأسعار المعلنة لنفوط الوطن العربي وإيران في 1960م، ومن الملاحظ أَن التخفيضات المذكورة اقتصرت بتعمدها على أسعار النفوط العربية، وعلى الرغم مما تذرعت به الشركات النفطية من وجود فائض نفطي، وزيادة عدد الشركات المستقلة وزيادة حجم المبيعات النفطية كأسباب لسياسة الاستقطاعات السعرية، إلاَّ أَن سياسة الاستقطاعات هذه أثارت موجة من الغضب في الرأي العام للبلدان المنتجة للنفط، مما دعا إلى وضع حد لتحكم هذه الشركات في مستوى الأسعار وإيرادات الدول المنتجة للنفط .

الفرع الثاني: تعريف بمنظمة الدول المصدرة للبترول

تعتبر منظمة الدول المصدرة للبترول Orgnization of The Petroleum Exporting Countries (OPEC) منظمة عالمية تضم اثنى عشرة دولة تهتمد على النفط في صادرتها اعتمادا كبيرا في مداخيلها ، و يختصر اسمها الى منظمة الأوبك ، حيث تسعى الى زيادة العائدات من بيع النفط في السوق العالمية. وتمتلك المنظمة 40 بالمائة من الناتج العالمي من الخام و 70 بالمائة من الاحتياطي العالمي لنفط.

بدأت الأوبك بخمس بلدان مؤسسة لكن منذ ذلك الحين تم إضافة 9 دول أخرى غادرت اندونيسا منظمة الأوبك لانها توقفت عن أن تكوين مصدر رئيسي للنفط؛ هناك أعضاء متوقعون وهم: بوليفيا، المكسيك، السودان تم استدعاءهم من طرف الأوبك للانضمام إليه.

ظهرت أول بادرة لانشاء الاوبك - تمت الإشارة إلى ذلك سابقا- في القاهرة في أفريل 1959، عند انعقاد المؤتمر البترولي الأول الذي نظمته اللجنة البترولية التابعة لجامعة الدول العربية. وجرت خلف كواليس هذا المؤتمر محادثات بين ممثلي فنزويلا والمملكة العربية السعودية والعراق وإيران والكويت، تناولت تأسيس هيئة كمنظمة استشارية تجتمع مرة واحد سنويا على الأقل لمناقشة بعض النقاط، وأهمها [38]:

1- تحسين الشروط التعاقدية وضرورة التشاور حول موضوع تغير الاسعار.

[38]– محمد ماضي، مرجع سابق،ص.148.

2- معالجة أوضاع صناعة البترول من جهة نظر جماعية موحدة.

3- زيادة قدرة مصافي البترول في البلاد المنتجة.

4- التفاهم فيما يتعلق بعمليات صيانة وانتاج و تنقيب الموارد البترولية.

لقد جرى الاتفاق على صياغة ميثاق، أو عهد شرف، وقع عليه في نهاية الاجتماعات. عرفت تلك الوثيقة بإسم "اتفاق المعادي".

وتأسست منظمة أوبك في بغداد خلال الفترة 10إلى 14 سبتمبر 1960 باتفاق الدول الخمس الأساسية المنتجة للنفط: وهي السعودية، إيران، العراق، الكويت ، فنزويلا، في اجتماع عقد بالعاصمة العراقية بغداد. وبذلك أصبحت أوبك أهم منظمة أنشئت من طرف الدول النامية لرعاية مصالحها. وتتخذ المنظمة " فينا " عاصمة النمسا مقرا لها، والسبب الرئيسي لنشأة المنظمة هو خلق تكتل في مواجهة الشركات النفطية الكبرى، وانضمت قطر لهذه المنظمة عام1961 ، ثم إندونيسيا وليبيا عام 1963 والإمارات1967 والجزائر1969، ونيجيريا1971 ، والإكوادور و الغابون 1973، إلا أن الدولتين الأخيرتين انسحبتا على التوالي عامي 1992 و1996. ومع ذلك يجوز أن ينضم إلى عضوية المنظمة أية دولة، إذا توفرت فيها الشروط التالية[39]:

- أن تحقق الدولة فائضاً كبيراً من النفط يخصص للتصدير، وذلك بعد تغطية احتياجاتها المحلية؛
- أن تتشابه المصالح النفطية للدولة العضو إلى حد كبير مع ظروف الدولة المؤسسة للمنظمة ؛
- أن توافق على قبول العضو الجديد ثلاث أرباع أعضاء المنظمة بما فيهم الدول الخمس المؤسسة للمنظمة؛ أي أن معارضة أي دولة مؤسسة تحول دون انضمام العضو الجديد.

الفرع الرابع : آلية عمل منظمة منظمة الدو لـ المصد رة للبترولـ في مرالإلإ لإ لإلإف الإ ..ا. .

تعتبر مسألة تخصيص ومراقبة حصص الإنتاج من أكثر الأمور إثارة للإنقسام في منظمة أوبك، ولقد جرى آخر تعديل رئيسي على تحديد سقف الانتاج عام 1998،[40] لما انخفضت أسعار

[39]– أمينة مخلفي، مرجع سبق ذكره، ص. 110.

[40]– تنقسم الدول إلى:

1. مجموعة الدول ذات طاقة إستيعابية مرتفعة: تضم نيجيريا وإيران وأندونيسيا.
2. مجموعة الدول ذات طاقة إستيعابية متواسطة: تضم فنزويلا والجزائر والعراق.
3. مجموعة الدول ذات طاقة استيعابية منخفضة :تضم السعودية وليبيا والكويت والامارات وقطر.

النفط دون العشرين دولار للبرميل. يعود إنشاء هذه الالية إلى الفترة مابين 1980 و1981، حين حدث هبوط حاد في الطلب على بترول الأوبك، ما جعل الاعضاء يطبقون نظام الحصص الذي يحدد حصة معينة لكل دولة منتجة، وهذاً طبقاً لنسبة إنتاج الدولة مقارنة بإنتاج دول الأوبك مجتمعة مع مراعاة الظروف الخاصة للأعضاء الأقل قدرة، وما ينطوي على ذلك من تفاوت هائل بين الطاقات الاستيعابية لمختلف الدول، التي تمثل الامكانيات البترولية الفعلية لكل دولة منتجة، نسبة صادراتها إلى الدخل الوطني، وعدد سكانها مقارنة بدول الأوبك.

أولا- نظام الحصص: مؤسس على مبدأ رفع السعر: بدل الرفع من سعر النفط يكفي فقط امتصاص فائض الانتاج من النفط، وذلك عن طريق برامج الانتاج و هو ما تم الإصطلاح عليه **"نظام الـ حصص"**، حيث اقترحت هذه الفكرة من طرف فنزويلا في مؤتمر المنظمة المنعقدة في طربلس سنة 1965 ، غير أن هذه الفكرة لاقت العديد من العراقيل منها:

1. بلدان المنظمة كانت تتبع برامج اقتصادية مختلفة عن بعضها عن البعض.
2. اختلاف حجم الاحتياطات النفطية للبلدان الأعضاء؛ فمثلا فنزويلا التى اعتبرت أحسن مدافع عن فكرة الحصص – كانت لها احتياطات قليلة مقارنة بطاقة انتاجها، لذا فضلت الحصول على إيرادات بالعملة الصعبة من خلال تخفيض الانتاج بدل تصدير كميات أكبر .
3. بلدان عديدة من المنظمة مثل: ليبيا والكويت اتبعت سياسة حذرة اتجاه نظام الحصص؛ خوفاً من تحديد حصصها في المنظمة مستقبلا.
4. لم يكن هناك إجماع حول كيفية تحديد سقف الحصص.
5. تجاوزات سقف الانتاج في كل مرة تحدد فيها نظام الحصص .

ومع الزمن، وتحديداً منذ سنة 2000 استعادت دول الأوبك صرامتها، مما نتج عنه إستقرار نسبي في أسعار النفط لفترة طويلة، حيث تم تسجيل احترام جل دول الاوبك لنظام الحصص، بل إن بعضا منها قام بتقليص كبير على غرار المملكة السعودية ، فنزويلا ، نيجيريا ، الكويت و الامارات العربية المتحدة[41].

[41]– محمد ماضي، مرجع سابق، 194.

ثانيا - نظام سقف الأسعار:

يعود أصل هذه الآلية إلى سنة 1974 عندما إقترح وزير الخارجية الأمريكية **هنري كسنجر** في تلك الحقبة تحديد سقف لأسعار النفط بحد أدنى يفوق التكلفة الحدية لسعر البرميل المستخدم من الآبار الامريكية وحد أعلا لا يؤثر سلباً على نمو الاقتصاد الدولي[42].إذا كانت هذه الحدود تخدم الاقتصاد الامريكي فهي في صالح الدول الأوروبية وهذا من أجل الاستمرار في استخراج النفط من آبار بحر الشمال الذي يتميز بتكلفته العالية بالمقارنة مع نفط دول الأوبك. لقد أُقرت دول أوروبية بالرغم من إرتفاع أسعار النفط في هذا النظام، إلا أن سعر برميل نفط أقل من 14 دولار يعود سلباً عليها في حالة ما كان سعر هذا الأخير أكثر من 35 دولار؛ لأن هذا سيضر سياسات تطوير طاقات بديلة التى تبنتها الدول من أجل الحد من تبعيتها لدول الأوبك[43].

الجدول رقم (03): تطور إنتاج دول الأوبك (الوحدة ألف برميل يومي)

	2013	2014	الربع 2 2014	الربع 3 2014	الربع 4 2014	ديسمبر 2014	جانفي 2015	فيفري 2015
الجزائر	1.159	1.150	1.158	1.167	1.148	1.140	1.114	1.112
أنغولا	1.738	1.660	1.646	1.705	1.688	1.648	1.766	1.751
الإكوادور	516	542	541	543	546	554	558	554
إيران	2.673	2.766	2.768	2.759	2.765	2.779	2.770	2.778
العراق	3.037	3.266	3. 266	3.153	3.425	3.648	3.398	3.320
الكويت	2.822	2.822	2.822	2.822	2.822	2.822	2.822	2.822
ليبيا	928	473	222	614	678	475	346	311
نيجيريا	1.912	1.911	1.892	1.949	1.904	1.905	1.960	1.896
قطر	732	716	725	724	682	669	675	675
السعودية	9.586	9.683	9.675	9.747	9.608	9.590	9.644	9.681
إ العربية	2.741	2.761	2.749	2.791	2.757	2.785	2.820	2.819
فنزويلا	2.389	2.373	2.377	2.369	2.364	2.360	2.353	2.344
مجموع أوبك	**30,231**	**30,074**	**29,805**	**30,316**	**30,284**	**30,252**	**30,159**	**30,022**

[42]– **التكلفة الحدية:** هي التغير في التكلفة الكلية نتيجة تغير الكمية المنتجة بوحدة واحدة؛ أي أنها تكلفة إنتاج وحدة واحدة إضافية. وبصورة عامة التكلفة الحدية في كل مستويات الانتاج تشمل التكلفة الاضافية مطلوبة لإنتاج الوحدة الاضافية الجديدة من الانتاج، أنظر: الموسوعة الحرة ويكيبيديا ، التكلفة الحدية ،www.ar.m.wikipedia.org.

[43]– محمد ماضي، نفس المرجع، 161.

Source :Opec Monthly Oil Maeket – March 2015 , P.63

تقتضي آلية تحديد نظام سقف الاسعار، والتي تم تبنيها في مؤتمر الوزراء في العاصمة النمساوية فيينا خلال شهر مارس من سنة 2000 بخفض حجم إنتاج النفط لبلدان الأوبك بواقع خمس مائة ألف 500.000 برميل يوميا إذا ظل سعر سلة خام الأوبك أدنى من 22 دولار أمريكي للبرميل لمدة عشر 10 أيام عمل متصلة، وفي المقابل تقتضي الألية زيادة حجم إنتاج النفط بلدان المنظمة آليا بواقع خمسمائة ألف 500.000 برميل يوميا إذا ظل سعر الاوبك مرتفعا عن 28 دولار أمريكي للبرميل طوال عشرون 20 يوم عمل متصلة.

الجدول رقم (04) : بعض قرارات تحديد سقف الانتاج من طرف منظمة "أوبك"

تاريخ القرار	التغير بالزيادة أو النقصان في الإلإتالإ	سقف إنتاج المنظمة الجإيلإ	سعرالنفط
جانفي3333	+1,5	24,5	00 دولار
مارس 3333	0	0	33دولار
أفريل 3333	-2	25,5	23,9دولار
جويلية 0005	+1	28,0	60دولار
سبتمبر0005	+1	27,0	42دولار
سبتمبر0005	0,9	24,5	27دولار
سبتمبر0005	-0,9	24,5	27دولار
سبتمبر0066	0	33,8	27 دولار
أكتوبر0066	+0,48	32,5	50 دولار
جانفي 0077	0	32,5	58 دولار

المصدر : من إعداد الطالب.

الجدول رقم (05): أهم السياسيات التسعيرية المتخذة من طرف منظمة "أوبك" خلال الفترة من2000 إلى 2011.

السنة	سعر سلة الأوبك	الإجراءات المتخذة من منظمة الأوبك	النتيجة
2000	27.6دولار للبرميل	زيادة في كمية الإنتاج بهدف رفع سعر النفط الذي كان منخفض في سنة1999(17.5 دولار للبرميل) .	- حالة من الاستقرار في سوق النفط العالمي - تراجع مناخ المواجهة بين المنتجين والمستهلكين
2001	23.1دولار للبرميل	تخفيض في الإنتاج نتيجة لأحداث الحادي عشر من سبتمبر في الولايات المتحدة الأمريكية	- الحد من تراجع أسعار النفط
2002	24.3 دولار للبرميل	خفض الإنتاج إلى 1.5 م/ب/ي	- ارتفاع في سلة الأوبك ضمن النطاق السعري (22-28 دولار للبرميل)
2003	28.8 دولار للبرميل	زيادة في الإنتاج ب1.5 م/ب/ي نتيجة لنقص في حصة العراق من النفط بسبب الحرب عليها في 2003.	- استقرار سوق النفط العالمي
2004	36 دولار للبرميل	زيادة في إمدادات النفط نتيجة لارتفاع الطلب عليها .	- ارتفاع مستمر في أسعار النفط .
2005	50.6 دولار للبرميل	زيادة في الإمدادات بسبب ارتفاع الطلب عليه بسبب توقف إمدادات النفط خارج الأوبك .	- ارتفاع مستمر في أسعار النفط .
2008	94.08 دولار للبرميل	انخفاض الطلب على النفط ،نتيجة حدوث أسوأ أزمة مالية عالمية بسبب انهيار سوق الرهن العقاري عالي المخاطر في الولايات المتحدة الأمريكية.	- تفاقم الوضع في الأسواق المالية العالمية اثر سلبا على سوق النفط .
2009	60.88 دولار للبرميل	خفض الحصص الإنتاجية في ثلاث مناسبات مختلفة، ليصل إجمالي الخفض إلى 4.2 مليون ب/ي وهو أعلى مستوى للخفض على الإطلاق ..	- مزيد من التدهور والفوضى المالية ،والعالم يمر بأسوأ حالات الركود الاقتصادي وكذلك النمو السلبي للبلدان الصناعية وتباطؤه في البلدان النامية .
2010	77.38 دولار للبرميل	استمرار المنظمة في تطبيق التخفيض والمحافظة على سياستها الإنتاجية من دون تغيير .	- بداية التحسن في أسعار النفط نتيجة لقرارات الخفض المطبقة في عام 2009
2011	107.4 دولار للبرميل	توازن في سوق العرض والطلب على النفط العالمي.	- ارتفاع أسعار النفط مع بقاء التوازن في سوق

المصدر: استنادا إلى تقارير الأمين العام السنوية لمنظمة الأوبك 2000-2011

لم يمكن أمراً سهلاً على منظمة الأوبك تحديد سقف الاسعار؛ فالاشكالية تطرح دائما حول حدود السعر الأدنى الكفء، والذي من شأنه تعظيم إيرادات الدول الاعضاء في مقابل تحديد سعر أعلى. وبسب زيادة الاضطرابات السياسية في المنطقة العربية في أعقاب الربيع العربي سنة 2011 حدث انقطاع في الإمدادات من الكثير من الدول المنتجة مثل: ليبيا وسوريا واليمن. وخرج نحو 1.6 مليون برميل يومياً من النفط الليبي الخفيف عالي الجودة من سوق النفط ولم تتمكن كدولة في الأوبك من تعويضه. ولهذا ارتفعت أسعار النفط منذ ذلك الحين فوق مستوى 100 دولار، واستقرت عند ذلك

الحد حتى سبتمبر من عام 2011؛ بسب عدم استقرار الأوضاع في ليبيا، علاوة على سوريا والعراق. وفي عام 2012 فرضت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي حظراً على تصدير النفط الإيراني تسبب في خروج نحو مليون برميل يوميا من نفطها من السوق، وأدى هذا الأمر إلى تفاقم المخاوف من رد فعل عسكري إيراني، وهو ما أبقى أسعار النفط عالية.

وكما حدث في الثمانينات، فإن بقاء أسعار النفط فوق 100 دولار لـ3 سنوات ونصف ساهم في إضعاف الطلب نوعا ما وسمح بدخول حقول جديدة ومصادرة جديدة لإنتاج النفط إلى السوق. ففي الثمانينات دخل بحر الشمال، وفي السنوات الأخيرة دخل النفط الصخري إلى السوق. وتسبب هذا الأمر إضافة إلى تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي وانحسار المخاوف السياسية في المنطقة، في هبوط أسعار النفط من 115 دولارا في يونيو (حزيران) إلى 65 دولارا حتى وقت كتابة هذه السطور.

ومع عودة إيران للإنتاج النفطي حدث نوع من فائض في الانتاج بالموازاة مع عودة الانتاج الليبي، مما جعل أسعار النفط تسجل أدنى مستوياتها مند أكثر من 12 سنة مع بدية سنة 2015، حيت وصل سعر البرميل 27 مليون دولار للبرميل.

وفي أكتوبر 2016 اعتمد أعضاء منظمة الدول المصدرة للنفط المجتمعون في فيينا قراراً بتخفيض إنتاج النفط بـ 1,2 مليون برميل يومياً، بعد إقتراح قدمته الجزائر بتخفيض إنتاج منظمة الدول المنتجة للنفط في اجتماع لها بمدينة وهران بـ 1,2برميل يوميا. هذا وتجدر الاشارة إلى أن منظمة الأوبك لم تسلم من الانتقادات وجهت لها من طرف الدول المستهلك لعدم احترامها لآلية، ولقد رفضت دول الأوبك تطبيق الالية في تلك الفترة، متحججةً بأن أسباب ارتفاع الاسعار لا يعود الى نقص في العرض، بل إلى تدهور قيمة صرف عملة الدولار الأمريكي مقارنة بباقي العملات الرئيسية، خصوصاً الأورو والين الياباني.

المطلب الثاني: الـ فواعل المؤثرة في سوق البترول داخل وخارج منظمة الدول المصدرة للـ..رول.

الفرع الأول: أهم الدول الفاعلة في منظمة الدول المصدرة للبترول.

تشترط الدول الفاعلة في منظمة الأوبك في عضويتها تشابه مصالحها النفطية مع مصالح الدول المؤسسة للمنظمة، بشرط أن يوافق على انضمامها ثلاثة أرباع الدول كامل العضوية من بينها الخمس المؤسسة للمنظمة. ولهذا توالى انضمام الدول الأعضاء على النحو التالي: قطر في جانفي 1961،

إندونيسيا وليبيا في جوان1962، أبوظبي في نوفمبر 1967، الجزائر في جويلية 1969، نيجيريا في جويلية1971، الأكوادور في نوفمبر 1973، الإمارات العربية المتحدة في مارس 1974، الجابون في نوفمبر1975، ولو أنها كانت عضوا منتسبا منذ 1973 [44].

وبعد أن اكتملت العضوية عند ثلاثة عشر عضو، تراجعت خلال عقد التسعينات إلى إحدى عشر عضو مع بسب انسحاب الاكوادور في سنة 1992 ولو أنها عاودت الإنضمام سنة 2007، ثم خروج الجابون سنة1996، وكذا انسحاب أندونسيا في ماي 2008. ويبدو بأن سبب خروجهم جاء لعدم قدرتهم على تحمل نصيب متساوي في موازنة المنظمة مع باقي الأعضاء علاوة على وفشل المنظمة في تعديل نسب التمويل، بحيث تكون بحسب نصيب كل عضو في حجم الإنتاج أو حجم التصدير كما طالب بذلك بعض الأعضاء. وقد سجل أخر إنضمام الى المنظمة هي بدخول أنغولا سنة 2007 مثلما هو ملخص في الجدوب أدناه [45].

الجدول رقم (06): أعضاء منطقة "أوبك" منذ نشأتها إلى غاية جوان 2012.

التاريخ	تطور أعضاء منظمة الأوبك
6960	إنشاء منظمة الأقطار المصدرة للنفط الأوبك بعضوية: السعودية ، الكويت العراق ،إيران و فنزيلالا
دسيمبر 1911	إنضمام قطر لمنظمةالأوبك
دسيمبر 1911	انضمام اندونيسيا و الجماهيرية العربية الليبية
نوفمبر 7977	انضمام الإمارات العربية المتحدة
6969	انضمام الجزائر
1911	انضمام نيجيريا
7973	انضمام الإكوادور و الغابون كعضو منتسب
7975	الغابون كعضو كامل
1992	اسحاب الإكوادور

[44]– حسين عبد الله، مستقبل النفط العربي،(مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثانية، 2006)، ص. 79.

[45]– فتحي أحمد الخولي، اقتصاديات النفط، دار حافظ للنشر والتوزيع، ط 2، جدة، 1992)، ص ص.326، 327.

1995	انسحاب كل من الغابون و اندونيسيا
1998	استثنيت العراق من حصص إنتاج الأوبك
جانفي 0007	عودة أنغولا
0007	عودة الإكوادر
0008	عودة أندونسيا
0009	عودة إنسحاب أندونيسيا

المصدر: من إعداد الطالب

هذا ويبقى باب الانضمام مفتوحاً لبعض الدول المتوقع انضمامها في خلال العقدين الثاني و الثالث من القرن 21، وهي: بوليفيا والمكسيك ومصر والسودان وسوريا حتى روسيا. ولا شك أن الانضمام الفعلي لهذه الدول في منظمة الاوبك سيعطيها أكثر قوة للتفاوض في السوق العالمية للنفط . حيث يبلغ عدد أعضاء المنظمة حاليا، بإحصاء سنة 2012، 12 عضوا، وهي مبينة في الخريطة الجيو اقتصادية التالية:

الخريطة رقم (01): الموقع الجغرافي لدول منظمة "أوبك" عبرالعالم (جوان 2212)

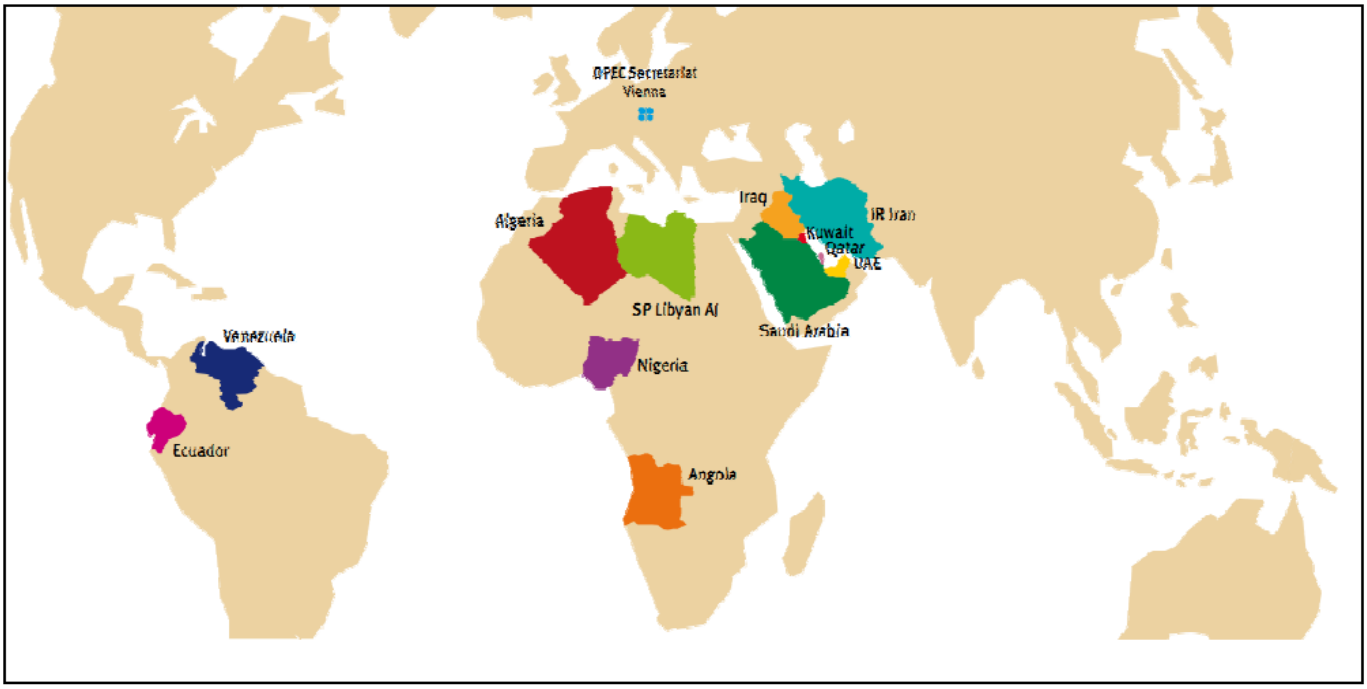

المصدر: M//fr .mapsofworld.com/opec-member-map.htm

وفيما يتعلق بمقر المنظمة، فقد كانت جنيف هي المقر الرئيسي للمنظمة مند انشائها، ومنذ سبتمبر 1965، تم رسمياً تحويل المقر إلى فيينا عاصمة النمسا. أما فيما يخص تسجيل واعتماد المنظمة رسميا لدى هيئة الامم المتحدة ، فقد تم في 1962 كمنظمة ذات مركز دولي بين الحكومات.

الفرع الثاني: الشركات النفطية العالمية باعتبار فواعل غير دولتية.

لقد نشأت صناعة النفط وترعرعت في أحضان الشركات الاحتكارية التي بقيت اكثر من 50 سنة وهي تسيطر على مجريات وتطور هذه الصناعة المهمة بشكل مطلق، وقد ساعدتها كل الظروف السياسية والاقتصادية، للفوز بالامتيازات النفطية، وبقيت فترات طويلة وهي تنعم بخيرات وثروات وموارد الدول النامية وخاصة الدول الافريقية ، في حين كانت تعيش الدول الافريقية حالة من التخلف والفقر وتردي الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية بسبب الاحتلال، الأمر الذي جعل نضال الدول النفطية شاقا وصعبا من اجل تحرير ثروتها النفطية من قبضة القوى الدولية وشركاتها الاحتكارية .

الشكل رقم (04): أهم الشركات النفطية في العالم

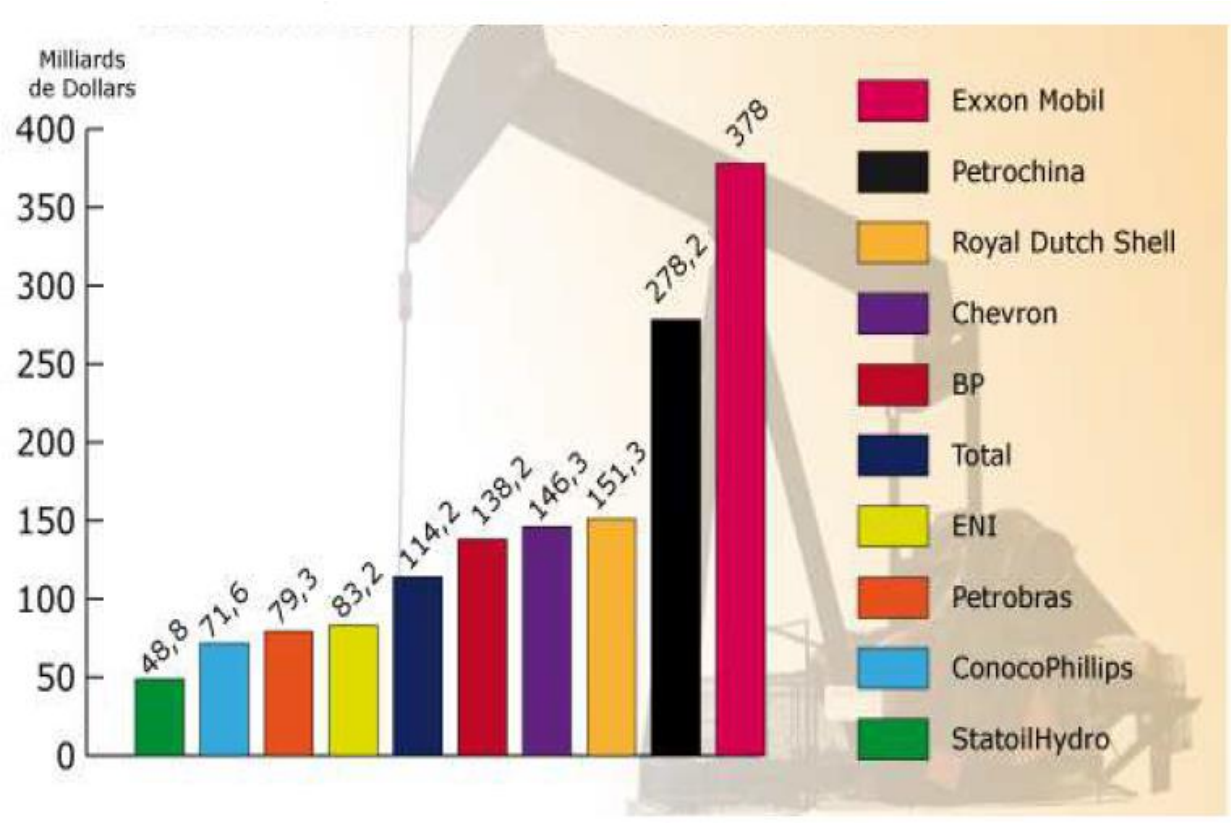

Source: les Principales du Pétrole, Le Journal des Finance, 03 déc 2008.

لقد تمكنت الشركات النفطية من الحصول على امتيازات احتكارية في أمريكا اللاتينية و في الأقطار العربية المنتجة للنفط. وتمكنت من الحصول بسبب تنظيماتها العالمية من تسيير الصناعة النفطية كما تريد، سواء في بلاد الانتاج أو التسويق، وهذا بعد تفاهم مشترك بينها حول سياسات الإنتاج والتسويق والتسعيرة. ونتيجةً لذلك حققت هذه الشركات أرباحاً طائلةً على امتداد سنوات طويلة، ولاسيما بعد الحرب العالمية الثانية.

ومن خلال عملية مسح تاريخي يمكن ملاحظة انخفاظ أسعار النفط سنة 1959، الأمر الذي أدى إلى إنشاء منظمة الدول المصدرة للبترول.

يمكن القول بأنه بعد إنشاء الأوبك تقلصت سيطرة الشركات النفطية العالمية الكبرى؛ بسبب إلغاء المنظمة حقوق الامتياز، والقيام بتأميم الدول المنتجة وهو ما شكل فرصة حاسمة لتصبح المنظمة طرفاً في اللعبة الدولية للنفط سواء من حيث الانتاج أو التسعير. ومع ذلك لايمكن اعتبار ظهور الأوبك بمثابة السبب الوحيد في تراجع سيطرة شركات النفط العالمية، بل كان لظهور الشركات القومية أو الأصغر حجما مثل : الشركة الفرسية(C.F .P) أو الشركة الاطالية (ENI) أو في الولايات المتحدة الامريكية أثر في ذلك.

تسعى الشركات النفطية إلى جانب إجاد مكانة أمام الاوبك والتكتلات الاخرى في مجال الطاقة، فهي تسعى الى جانب هذا الى التغلغل وإضعاف أطراف المنظمة من الداخل حتى تستطيع تطبيق سياستها الاحتكارية؛ فمعظم الانقلابات العسكرية التي تحدث في الدول التي تعرف تواجد احتكارات أجنبية، تكون نتيجتها قيام حكم عسكري يحقق للشركات ما كانت ما لاتستطيع الحصول عليه لو كان الحكم مدنياً. في الجزائر على سبيل المثال، أرادت الشركات أن تتدخل في إعداد قانون المحرقات لسنة 2007، وفي قبل خروجها من المنظمة في ظل حكومة سوهارتو رضخت لمطالب شركات النفط، ماجعلها تلغي بعض القرارات السيادية التي إتخدتها الحكومة الاندونيسية، كالسيطرة والإشراف على شركات النفط في اندونيسيا[46].

[46]– شكاكطة عبد الكريم، "النفط في العلاقات الدولية دراسة حالة منظمة الاوبك و أثارها في الاقتصاد و السياسات الطاقوية العالمية،" (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم سياسية، جامعة بن يوسف بن خدة، كلية العلوم السياسية والاعلام، الجزائر، 2008)، ص 94.

وفيما يلي يمكن توضيح أهم الشركات النفطية الفاعلة على الساحة الدولية في هذا المجال:

1- رويال‌دوتش شل R.Dutch Shell: شركة بريطانية.

2- شركة توتال TOTAL: شركة فرنسية هي شركة الرابعة عالميا.

3- شركات اكسون-موبيل، توتال وشيفرون هي شركات أمريكية: **اكسون-موبيل** حققت على سبيل المثال أرباح ضخمة سنة 2005 قدرت بـ 15.5 مليار دولار، وأصبحت ذات وزن ثقيل في وال ستريت أمام **جنرال إلكتريك ، بنك أمريكا مجموعة سيتي ؛ مجموعة توتال** Group Total، أما **شركة شيفرون** فقد بلغت فوائدها 6.3 مليار دولارسنة 2005، ولو أن شركة بريتيش بيتروليوم سجلت فوائد أكبر منها وقبلها بسنة بلغت 9.25 مليار دولار عام 2004 وارتفعت الى 12.19 خلال سنة 2005، بالاضافة إلى الأرباح التي حققتها شركة شل في نفس السنة بنحو 11.9 مليار دولار وبلغت حوالي 20 مليار دولار سنة 2014.

الشكل رقم (05): الشركات النفطية الفاعلة في العالم

Source : Organization of the Petroleum Exporting Countris.

و بالموازاة مع الأرباح المحققة من قبل هذه الشركات، استطاعت هذه الأخيرة الوصول إلى دواليب الحكم؛ سواء كان ذلك في الدول الام لهذه الشركات أو في الدول التي تتم استثمار فيها. فعلى

سبيل المثال طالبت الحكومة الفرنسية من مجموعة Total في 16 أوت 2005 أن تلتزم بالسرعة في الاستثمار، وأعلنت الحكومة على لسان وزيرها للطاقة وهي متأكدة من أنها ستقوم بعملها في هذا المجال، معتمدة في ذلك على مساعدة مجموعة توتال.. حيث أجاب مديرها M .Desmarest فيما بعد أن مجموعته ضاعفت الاستثمارات السنوية الى 800 مليون أورو بين 2005-2010 لاسيما في مجال الغاز؛ وفي نيجيريا على سبيل المثال تتدخل الشركات النفطية في السياسات النيجيرية سواء في سياسات الداخلية والخارجية (سياسات التشغيل ، الاستثمارات ، ..الخ) [47]

وعلى الرغم من الانجازات المحققة و الامتيازات وكذلك المكانة والسلطة التي اكتسبتها هذه الشركات إلا أن قدراتها تبقى ضعيفة خاصة في ظل الزيادة المستمرة للاستهلاك العالمي لنفط؛ و حيث أكدت وكالة الطاقة الدولية إن بأنه من المتوقع تسارع نمو الطلب العلمي على النفط في العام الحالي لكن الإمدادات مازالت تنمو بوتيرة أسرع مما يؤدي إلى زيادة المخزونات في الربع الأول من العام الحالي ورفعت الوكالة التي تتخد من باريس مقرا توقعاتها للطلب العالمي على النفط في 2018 إلى 99.3 مليون برميل يوميا مقارنةً بنحو 97.8 مليون برميل في 2017[48].

وعلاوة على مساعي الهيمنة السياسية للشركات الأمريكية على أنظمة الحكم في موطنها وداخل بعض الدول النفطية، كان للشركات الأوروبية قبلها احتواء جيوسياسي وجيواقتصادي للدول النفطية في القارة الافريقية قصد تأمين إمداد صناعاتها بالمواد الخام[49].

ولم يكن حصول معظم الدول الإفريقية على استقلالها في منتصف القرن الماضي نهاية لدَوْر الشركات الأوروبية في القارة، فقد مارست هذه الشركات في فترة ما بعد الاستقلال عدة أدوار[50]:

أولاً - التعاون مع النّخب الجديدة لتأمين مصالحها: يتعدى دور هذه الشركات الأدوار الاقتصادية الى أدوار سياسة وبذلك تعدّى دَوْرها المجال الاقتصادي ليدخل في هندسة السياسة في بعض الدول، على سبيل المثال شركة «إلف» الفرنسية للبترول، لتكون الذراع الاقتصادية للسياسة الفرنسية في

---

[47]– شكاكطة عبد الكريم، مرجع سابق ،ص 97.

[48]- أماندا كوب، وكالة الطاقة: الطلب العالمي على النفط يتسارع لكن دون المعروض، تاريخ التصفح 2018.07.19،مقال متوفر على الرابط: https://ara.reuters.com/article/businessNews/idARAKCN1GR173

[49]– راوية توفيق، الشركات متعددة الجنسيات في إفريقيا: شركات التنمية أم وكلاة الاستعمار الجديد، تاريخ التصفح 2018.07.20، www.qiraatafrican.com

[50]- نفس المرجع السابق.

مستعمراتها السابقة بعد الاستقلال، ولكن دَوْر الشركة-كما يرصد باحثون فرنسيون- لم يقتصر على السيطرة على الثروات النفطية لبعض الدول الإفريقية، وإنما امتدّ ليكون أداة للمخابرات الفرنسية لاستمرار النفوذ الفرنسي في القارة.

ثانيا -أخطر هذه الأدوار: تأجيج الصراعات الأهلية: في نيجيريا دعمت شركة «إلف» لحركة انفصال إقليم «بيافرا» الغني بالنفط في نيجيريا في أواخر ستينيات القرن الماضي، كما تورطت الشركة في الحرب الأهلية في الكونغو-برازافيل في التسعينيات، عن طريق دعم «ساسو نجويسو» ماليّاً ولوجيستيّاً، وكانت المؤتمرات الشعبية قد أطاحت بـ«نجويسو» من الحكم في بداية التسعينيات، وطالب الرئيس الانتقالي «أندريه مولونجو» بمراقبة حسابات شركة «إلف» في الكونغو؛ مما دفع قيادات الشركة إلى دعم انقلابٍ عسكريٍّ فاشلٍ لإعادة «نجويسو» إلى السلطة. واستمر دعم الشركة لـ«نجويسو» بعد انتخاب الرئيس «باسكال ليسوبو» عام 1992م، والذي أعطى امتيازات لشركة «أوكسي» الأمريكية للنفط؛ مما أثر على نصيب «إلف» من النفط الكونغولي، ونجحت فرنسا في ترجيح كفّة «نجويسو» ليستولي على السلطة عام 1997م، بعد سنوات من حربٍ أهليةٍ خلّفت مئات القتلى لتؤمّن مصالح شركة «إلف» في نفط الكونغو.

ثالثا ـ استُخدمت الشركات متعددة الجنسيات لعقاب بعض الأنظمة غير الموالية للحكومات الغربية، في فترة الحرب الباردة: ففي منتصف السبعينيات أمرت الحكومة الأمريكية إحدى الشركات النفطية الأمريكية بحجب مستحقات أنجولا، وذلك بحجة أنّ الحركة المسيطرة على العاصمة، وهي الحركة الشعبية لتحرير أنجولا، مدعومة من الشيوعيّين.

رابعاً- وخلال هذه الفترة أيضاً أدت الشركات متعددة الجنسيات دَوْراً مناوئاً لحركة التحرر الإفريقي: فعلى سبيل المثال، لم تلتزم الشركات متعددة الجنسيات بالقرارات الدولية بمقاطعة نظام التفرقة العنصرية في جنوب إفريقيا، فقد صدّرت شركتا شل والنفط البريطانية العاملة في نيجيريا النفطَ النيجيري إلى نظام الفصل العنصري؛ بما خالف قرار الحكومة النيجيرية، وهو ما أدى إلى تأميم فرع شركة النفط البريطانية في نيجيريا. وفي زيمبابوي؛ ساندت الشركات متعددة الجنسيات نظام «إيان سميث»، وهو ما ساهم في تأجيل تشكيل حكومة من الأغلبية السوداء.

إذن؛ فقد كانت مصالح الشركات متعددة الجنسيات محفّزاً للاستعمار الأوروبي للقارة في أواخر القرن التاسع عشر، ومحرّكاً للاستعمار الجديد الذي أعدّ النُّخب السياسية، وأدار الصراعات الأهلية بعد الاستقلال ليؤمّن مصالحه، وينتقص من سيادة الدول الإفريقية على مواردها وعلى قرارها السياسي.

ان دراسة هذه الامتيازات يعكس الدور التكاملي بين القوى الغربية المتصارعة حول النفط منذ نهاية القرن التاسع عشر وشركاتها النفطية . فقد كانت هذه الشركات أدوات فعالة بيد القوى الغربية وسند لها في تحقيق أهدافها السياسية والاقتصادية في مستعمراتها، وبخاصة الاستحواذ على الثروة النفطية.

الفرع الثالث: الفواعل الدولية الكبرى المؤثرة في سياسات النفطية الدولية.

لقد كان بدأ الصراع الدولي حول النفط لأول مرة في منطقة المشرق العربي منذ عام 1871، وبخاصة حول النفط العراقي، وذلك عندما تأكدت بعثة ألمانية من وجود النفط بغزارة ثروة نفطية كبيرة في العراق، حين قام البنك الألماني بمد الدولة العثمانية بقرضين بلغا 2640 مليون ليرة تركية وفي عام 1899 حصلت ألمانيا على امتياز مد خط سكة حديد بغداد- البصرة ، ثم مشروع خط سكة حديد برلين – بغداد وكان هدف هذه المشاريع الألمانية هو الحصول على الامتيازات النفطية من حليفتها الدولة العثمانية[51].

وفي تلك الاثناء كانت الولايات المتحدة تنادي بالعمل بسياسة الباب المفتوح؛ أي ترك التنافس الحر بين الشركات للحصول على الامتيازات امتيازات نفطية ، وهذا مالم تقبل به فرنسا وكولبنكيان لعدم قدرتهم على منافسة بريطانيا وامريكا. وقد بدأت المفاوضات مع فرنسا وبريطانيا وانتهت بتوقيع اتفاقية الخط الأحمر التي ارست اسس التوافق النهائي للحصول على الامتيازات النفطية.

لالا – الولايات المتحدة الامريكية: على الرغم من أن الولايات المتحدة الامريكية دخلت القارة الافريقية متأخرة عن نظيراتها الاوروبية، وخصوصاً بريطانيا و فرنسا الا ان التحرك الامريكي كان مؤثراً وفاعلاً، و جاء ليخدم المصالح والمطامع الامريكية في القارة الافريقية. وقد كانت أهداف الولايات المتحدة الامريكية تتمحور بشكل أساس حول قضايا التجارة والاقتصاد والاستئثار بالموارد والثروات الموجودة في القارة السمراء من أجل ربطها بدائرة العولمة الأمريكية من أجل دمجها

[51]– مازن البندك ، قصة النفط، طبعة الاولى،(دار القدس، بيروت، 1974)، ص.ص58-59.

بمنظومة الاقتصاد الرأسمالي الأمريكي، حيث تعتمد أمريكا على نسبة عالية من النفط النيجيري تقدر بـ 1.5 مليون برميل يوميا تستغلها الشركات النفطية الامريكية. وقد لعبت الشركات النفطية دور في ربط الاقتصاد النيجيري بعجلة الاقتصاد الراسمالي وتمكنت الولايات المتحدة الامريكية من التأثير على نيجيريا عبر الضغوط التي مارستها المعايير السياسية، مثل: الديمقراطية، وأوكلت لها مهام إقليمية عديدة لحفظ السلام في سيراليون ومحادثات السلام السودانية.

وقد تجسد النفود الامريكي والتأثير الأمريكي على نيجيريا من خلال شركاتها النفطية العملاقة مثل: شركة تكساس لافريقيا، شركة امريكا في ما وراء البحار، شركة دارلنج الدولية، شركة الخليج، شركة اسو لغرب افريقيا، شركة موبيل أوايل، وشركة تيتسيالتي لها دور بارزا في توجيه سياسة نيجيريا النفطية، وذلك بسبب سيطرتها على الانتاج التصدير. ومع ذلك؛ فهذه الشركات شكلت إحدى العقبات الرئيسية أمام الحكومة النيجيرية لانتهاج سياسة نفطية مستقلة تخدم مصالح وأهداف الشعب النيجيري، فالشركات الامريكية المحتكرة التي تمتلك حق الامتياز لاستخراج النفط النيجيري سببت حالة من عدم الاستقرار في السياسة النفطية النيجيرية؛ كون نيجيريا لا تملك الارادة المستقلة لتوجيه سياستها بمعزل عن التأثيرات التي تمارسها تلك الشركات [52].

ثانيا – بريطانيا: تعد نيجيريا أهم الدول التي تمتلك امتيازات في نيجيريا ويعود الوجود البريطاني في نيجيريا الى عام 1861 وهو العام الذي اعلنت فيه الحماية البريطانية وبقيت نيجيريا مستعمرة بريطانية حتى عام 1960 حين نالت استقلالها في نفس العام، و عملت هذه الاخيرة ترسيخ وجودها في نيجيريا وربط اقتصادها بعجلة الاقتصاد البريطاني من اجل سهولة السيطرة عليهاد. كما ان بريطانيا سعت الى استغلال موارد نيجيريا خصوصا النفط من خلال خلق نخب سياسية موالية لها في نيجيري خدمة لأهدافها و مصالحها.

وبعد منح نيجيريا الاستقلال عام 1960 عملت نيجيريا على ابقاء نفوذها هناك خشية من تغلغل القوى الدولية الاخرى وخاصة الولايات المتحدة، فقد ازداد اهتمامها بنيجيريا حرصا منها على حفظ مصالحها من خلال تقديم الدعم المادي والمعنوي للحكومة النيجيرية من جهة، ومن جهة اخرى ضمان استمرار شركاتها في الاستثمار في حقول النفط النيجيري، فبريطانيا ترى إن أن لها الحق في

[52]– نفس المرجع السابق، ص. 169.

بترول نيجيريا كونها مستعمرة بريطانية سابقة ولعضويتها في رابطة الكومنويلت وبسبب الوجود القديم لشركات البترولية البريطانية وخاصة في منطقة دلتا النيجر التي تعد اغنى منطقة بترولية في غرب افريقيا. وتعتمد نيجيريا على 15 % من البترول النيجيري و لذلك فإن اهتمامها بهذه الدولة سيبقى قائما لاسيما ان لبريطانيا شركات عملاقة تقوم بالاستثمار في المجال النفطي أهمها **شركة شل** التى تعد من اقدم الشركات وجودا في منطقة دلتا النيجر حيث ابار النفط النيجيري و ما لهذه الشركات من دور في التأثير على السياسة النفطية النيجيرية تكون واقعة تحت تأثير نفود تلك الشركات التي تعد ادوات بيد حكوماتها للتأثير على صانع القرار النيجيري لاسيما وأن بريطانيا تؤكد على انها المسؤولة الوحيدة عن تشكيل دولة نيجيريا و هي صاحبة الاستثمارات المالية و النفطية في البلد [53].

الفرع الرابع: الوكالة الدولية للطاقة.

في ظل هذه التوجهات والنوايا الحسنة التي تريدها دول اوبك، واجهتها الدول الصناعية اكبر المستهلكين للنفط بهجوم معاكس، هدفه اجهاض كل خطط وسياسات اوبك العادلة، وذلك من خلال تأسيس الوكالة الدولية للطاقة بدعوة من هنري كيسنجر وزير الخارجية الامريكي الاسبق ، في مؤتمر عقد في واشنطن في شباط سنة 1974 . وكان السبب المباشر لتأسيس الوكالة هو توجهات اوبك خلال السنوات 71 – 1973 والرامية الى رفع الاسعار وتنامي حركة التأميم في بعض دول اوبك، وكذلك حظر النفط العربي بعد حرب تشرين سنة 1973 وما نتج عنه من تطورات في سوق النفط العالمية، وخاصة ارتفاع اسعار النفط اكثر من اربع مرات مقارنة بما كان عليه بداية عام 1973. وما ينتج عن ذلك من هزة قوية في سوق النفط العالمية خاصة في سوق الدول الصناعية. وحينها اصبحت بعض امور صناعة النفط بيد (دول أوبك) من حيث الاسعار وسقف الانتاج فضلاً عن سحب الامتيازات التي تتمتع بها الشركات الاحتكارية بعد تأميم معظم حصصها في معظم دول اوبك، وطبقت مبادئ المشاركة في باقي الدول التي اخذت نسبة المشاركة فيها تتزايد حتى انتهى الامر بسيطرة الدول النفطية على ثروتها النفطية. وقد كان الهدف المعلن للوكالة هو تنسيق سياسات الطاقة في الدول الصناعية المستهلكة واعداد ترتيبات وخطط تمكنها من مواجهة أي نقص في الطاقة على النطاق العالمي.

[53]– اياد عبد الكريم مجيد، مرجع سابق، ص. 170–171.

يعد تأسيس الوكالة اخطر الاجراءات الستراتيجية التي تبنتها الولايات المتحدة لمواجهة اوبك والدول النفطية الاخرى لانها استخدمت وسخرت امكانياتها وامكانيات شركاتها لخدمة اهداف الوكالة التي من ابرزها ما يأتي [54]:

1 - تبني سياسات ترشيد استخدام الطاقة ، وتعاون الدول الاعضاء في هذا المجال وكذلك التعاون مع الدول غير الاعضاء ومع الدول الصناعية الاخرى في هذا المجال .

2 - توفير نظام معلومات دائم مختص بكل ما يتعلق بسوق النفط العالمية .

3 - تطوير مصادر بديلة للطاقة وزيادة كفاءة استخدامها .

4 - اتخاذ اجراءات فعالة وفورية من اجل مواجهة تذبذب العرض العالمي من النفط ومواجهة ارتفاع الاسعار بحدود لاترغب بها دول الوكالة .

5 - تكوين خزين استراتيجي كبير من النفط الخام ومن المنتجات المكررة .

6 - الاستفادة من الامكانيات الهائلة ومن الخبرات التكنولوجية والفنية الموجودة لدى الشركات الاحتكارية للضغط على الدول المصدرة للنفط .

7 - تقديم مختلف انواع العون للدول الاعضاء لتحقيق التكامل في سياسات البيئة والطاقة .

8 - السيطرة على العمليات اللاحقة للانتاج بواسطة الشركات المتعددة الجنسية ، والعمل على منع دول الاوبك من استخدام النفط كأداة سياسية .

ومن الجدير بالذكر ان الوكالة الدولية للطاقة ضمت 14 دولة منذ تأسيسها حتى سنة 1976 هي (الولايات المتحدة ، المملكة المتحدة ، النمسا ، بلجيكا ، كندا ، الدانمارك ، المانيا ، هولندا ، اليابان ، لكسمبرج ، السويد ، سويسرا ، ايرلندا ، اسبانيا) ثم اصبح عددها 25 دولة سنة 2001 بعد ان انضمت اليونان ونيوزلندا في عام 1977 ثم ايطاليا عام 1978 واستراليا عام 1979 والبرتغال وتركيا سنة 1981 ثم فنلندا وفرنسا عام 1992 والمجر عام 1997 ، والتشيك عام 2001 ، والنرويج انضمت باتفاقية خاصة، كما ان الاتحاد الاوروبي يشارك ايضاً في اعمال الوكالة الدولية للطاقة[21].

---

[54]– رضا عبد الجبار سلمان الشمري، "المنظمات النفطية دوافع قيامها وأهمية دورها دراسة في الجغرافية السياسية،"(مجلة القادسية للعلوم الإنسانية، المجلد 11، العدد 3 ،2008)، ص. 110.

ان دهاء ومكر دول الوكالة بزعامة الولايات المتحدة ، جعلها تخطط الى الاستفادة من ارتفاع اسعار النفط في السبعينيات ، بعد ان خرجت السيطرة من يدها ويد شركاتها بعد حرب أكتوبر 1973 . فقد استطاعت ان تضع برامج لترشيد استهلاك الطاقة من خلال الضغط على شعوبها وفرض ضرائب على استخدام النفط تؤدي الى رفع سعره بشكل كبير فعندما انهارت اسعار النفط من 28 دولار عام 1985 الى 13.3 دولار / برميل عام 1986 ارتفعت الضريبة على النفط الخام من 22 دولار / برميل الى 30 دولار / برميل عام 1986 ، واستمرت بالزيادة حتى تجاوزت 66 دولار / برميل في معظم الدول المتقدمة حاليا .

ان دول الوكالة تحث مؤسساتها العاملة في مجال الطاقة على استخدام والبحث عن بدائل عن النفط ، كما ان اهم توجهاتها هو تحويل المناطق النفطية الحدية (ذات الانتاج المكلف) الى مناطق منتجة بعد ارتفاع اسعار النفط واصبح انتاج هذه المناطق مجزياً ومربحاً ايضاً ، كما حصل في استثمار نفط بحر الشمال ونفط الاسكا ، فضلاً عن تشجيع دول الوكالة ودول العالم الاخرى على استثمار النفط في الابار الحدية غير المنتجة قبل ارتفاع الاسعار. كما انها نجحت في اعادة اموال النفط (العوائد النفطية) بعد ان اوهمت الدول النفطية بعدم قابلية اقتصادياتها على استيعاب هذه الاموال ومن الافضل استثمارها في الاقتصاديات الغربية[55] .

واذا كان توافق واتفاق دول الوكالة في الاهداف والخطط والمصالح سبب في قوتها وتأثيرها على سوق النفط العالمية ، فأن وضع اوبك السياسي هو سبب ضعفها وتردي اوضاعها واوضاع سوق النفط العالمية ، فمنذ منتصف الثمانينيات وابرز نقاط ضعف المنظمة هو اختلاف دول المنظمة سياسياً وتوجهاتها وارتباطاتها وعلاقاتها الدولية وخاصة مع القوى العظمى . الامر الذي انعكس سلباً على سياساتها النفطية وعوق عملها واثر سلباً على مسيرتها ، ولعل انهيار الاسعار في عام 1986 اسوء ماتعرضت له المنظمة .

[55]- رضا عبد الجبار سلمان الشمري ، المنظمات النفطية دوافع قيامها وأهمية دورها دراسة في الجغرافية السياسية،(مجلة القادسية للعلوم الإنسانية ،العدد3،المجلد11،،2008)،ص 110.

خلاصة الفصل :

يعتبر النفط أو البترول مادة أولية عرفها الإنسان منذ ألاف السنين فهو يستخدم في عدة مجالات وتميزه مجموعة من الخصائص التي تجعل منه سلعة وأداة إستراتيجية وممول أساسي لدخل الدول والأفراد؛ فالاقتصاد النفطي يرتكز بالدرجة الأولى على تصدير هذا المورد الطاقوي كسلعة عالمية تتحكم فيها قوانين السوق (العرض والطالب) كعوامل اقتصادية، بالاضافة إلى عوامل سياسية و أمنية. إن رهان السوق النفطية يتعلق بالسعر ومدى تقلباته، وهو متغير مضطرب تتحكم في تحديده مجموعة من الفواعل الدولية المتناقضة من حيث المصالح، الأمر الذي ينذر بحدوث أزمات ونزاعات إقتصادية لاتهدد النمو الاقتصادي للدول فحسب، ولكن الأمن الاقتصادي لشعوبها. ويعد نشوء منظمة الدول المصدرة للبترول (الأوبك) إحدى المحاولات لكسب رهان التحكم في سعر هذه السلعة إستراتيجية. تعد منظمة الأوبك التنظيم الرسمي لمجموعة من الدول المنتجة والمصدرة للنفط ، ويكمن هدفها المعلن في تنسيق وتوحيد وتطوير السياسات النفطية لهذه الدول، وضمان السعر الذي يكفل تحقيق مصالحها. وقد أدى الوعي النفطي لدى الدول المنتجة الى تزايد الحاجة إلى جهاز يقوم نيابة عنها بالتفاوض الجماعي مع الشركات النفطية العالمية التي كانت تتحكم في القواعد التسعيرية بما يخدم مصالحها ويهمل مصالح الدول المنتجة للنفط، إلا أنه و في عام 1973، أو ما يعرف بأزمة 1973 عرف هذا المجال الجيواقتصادي والاقتصاد سياسي تصحيح لقواعد التسعير السابقة، ومند ذلك الوقت أصبح للدول المنتجة و خاصة دول الاوبك دورا مهما في تحديد الاسعار. وعلى الرغم من محاولة دول منظمة الاوبك خلق توازن في القوة مع الفواعل الكبرى في هذإ المجال (الدولتية وغير الدولتية)؛ إلا أن رهان نمو وأمنها الإقتصاديين يظل محكوما بتقلبات السعر والعائد النفطي.

الفصل الثالث:

الدراسة حالة الأمن البشري الاقتصادي في نيجيريا خلال الأزمة النفطية لمنظمة أوبك.

الفصل الثالث: دراسة حالة الأمن البشري الإقتصادي في نيجيريا خلال الأزمة النفطية لمنظمة أوبك

تعد نيجيريا أحدى أهم الدول في إفريقيا، بالنظر لتوافرها على عوامل عدة ساعدت في إضفاء هذه الأهمية، سواء من حيث المساحة أو حجم السكان أو الموارد التي تحتويها هذه البلاد لاسيما الثروات الطبيعية وأهمها النفط. من الناحية الجغرافية السياسية، تتموضع نيجيريا ضمن حدود الوجه الغربي للقارة الإفريقية، المطل على المحيط الاطلسي. وهي جمهورية اتحادية فدرالية تحيط بها النيجر من الشمال، ومن الغرب بنين، ومن الشرق تشاد والكاميرون، وفي الجنوب تطل على خليج غينيا. وأول من إكتشفها البرتغاليون في نهايات القرن الخامس عشر الميلادي، ثم استعمرها بعد ذلك البريطانيون بدءاً من عام 1861 حتى عام 1960 وهو عام إستقلال وإعلان الجمهورية الاتحادية النيجيرية. وأما من الناحية الجغرافية الإقتصادية، تعد نيجيريا أكبر الدول انتاجا لسلعة النفط في إفريقيا عموما، وفي حدودها الغربية على وجه الخصوص؛ وعلاوة على فاعليتها ضمن منظمة أوبك، تعتبر نيجيريا من الدول الأكثر تأثيراً داخل منظمة الجماعة الإقتصادية لدول غرب أفريقيا (الايكواس).

تتجلى أهمية نيجيريا النفطية في كونها خامس أكبر منتج للنفط في منظمة الاوبك وثامن أكبر منتج في العالم. وهذا ما حتم عليها أن تضع خططا وبرامج سياسية واقتصادية تعكس تلك الامكانات المتاحة. وكما هو الحال بالنسبة لبقية الدول النفطية فإن العائدات النفطية النيجيرية تخضع بدرجة كبيرة للاعتبارات والعوامل الداخلية والخارجية والتي تنعكس على الحالة التنموية والأمنية الاقتصادية للدولة وشعبها.

المبحث الاول : قياس الأزمة النفطية والأمن البشري على مستوى منظمة أوبك.

يعتبر الامن البشري شرط من شروط تحقيق التنمية و التطور ، فالأمن البشري لا يشير فقط الى المسائل البقاء على قيد الحياة و لكن يشير أيضا الى الاحتياجات الاساسية للبشر و علاوة الى ذلك فهو يهتم بالقضايا المتعلقة بنوعية الحياة ، وبالنسبة لدول منظمة الأوبك، ولمعرفة واقع الامن البشري بها سيتم إعتماد مجموعة من المؤشرات العالمية من خلال مجموعة من الأسس و المعاييرو المبادئ التي بلغته دول المنظمة .

المطلب الاول : مدى الأزمة النفطية والأمن الاقتصادي للفرد في دول الأوبك من خلال مؤشر العائد النفطي .

الفرع الاول: العوائد النفطية وانعكاسها على دخل الأفراد في دول الاوبك ونيجيريا.

قطع إذا كانت بعض دول المنظمة قد قطعت أشواطاً كبيرةً في مسار التنمية الاقتصادية من خلال حركية نشاطها الاقتصادي المتنوع، بما يكفل لمواطنيها مستوى مطمئن جداً من الامن البشري الاقتصادي، ولاسيما بالنسبة للدول المطلة على الخليج العربي كما هو الشأن بالنسبة للإمارات العربية المتحدة والكويت وقطر..الخ؛ فلا تزال دول أخرى تنتمي لنفس المنظمة، تعتمد بشكل أساسي على صادرات الطاقة مثل: نيجيريا والجزائر والعراق. والمفارقة تكمن في أنه مهما بلغت القوة النقدية لهذا المورد (السعر والعائدات)، فلا تزال التنمية الاقتصادية والأمن الاقتصادي في تلك الدول محل تهديد؛ فعلى سبيل المثال تجاوزت أسعار النفط سنة 2011 قيمة 100 مليون دولار للبرميل، ومع ذلك تؤكد العديد من المؤشرات القياسية معاناة اقتصادياتها؛ فكيف الحال والأزمة النفطية تعصف بهذه الدول منذ سنة 2014. وقد خلصت دراسة لوكالة بلومبورغ المتخصصة خلصت إلى احتمال بلوغ نسبة صادرات الطاقة من الناتج الداخلي الخام (%) سنة 2019 في بعض الدول النفطية مثل الكويت وليبيا والمملكة العربية السعودية ما معدله على التوالي: 46.5 %، 43.8%، 32%[1].

وفي دراسة أخرى لنفس الوكالة، كانت النتيجة تتوقع وصول المداخيل من صادرات دول الأوبك لكل فرد نهاية هذ العام وبداية 2019 ما يعادل نصف عائدات عام 2012 التي كانت تساوي 2789 دولار؛ أي ما يقارب 1332 دولار أمريكي، أين وصل متوسط سعر خام برنت 50 دولار للبرميل

[1] - Bloomberg Visual Data,Most Oil-Dependent Economices Countries , accesess 01.08.2018 adresseURL: https://www.bloomberg.com/middleeast

مقابل توقعات أن يصل الى 72 دولار نهاية هذا العام؛ ومن المتوقع أن يرتفع عدد أعضاء الأوبك 12 عام المقبلة أين ستتقلص مداخيل وأرباح الدول الأعضاء في المنظمة[2].

حيث من المتوقع أن تصل عائدات النفط لكل شخص في منظمة الاوبك الى 1400 دولار لكل شخص في هذا العام بالمقارنة مع عام 2004 كانت الأرقام تشير إلى نحو 1250 دولار لكل فرد في دول الاوبك، أين كان سعر خام برنت 50 دولار للبرميل مقابل توقعات نحو 72 دولار هذا العام يتم تقاسم عائداتها على حوالي 140 مليون شخص.

تشير البيانات حول نصيب الفرد من الدخل النفطي العام الماضي(2017) إلى نحو 179 دولار فقط مقابل 12 ألف دولار للشخص بالنسبة لقطر، وتمثل نيجيريا نصف الزيادة المتوقعة في عدد سكان دول الاوبك بحلول عام 2030.

في فنزويلا انخفض نصيب الفرد من الدخل على مدى السنوات العديدة الماضية بسبب انخفاض الاسعار و انخفاض الانتاج، حيث تراجعت مساهمة فنزويلا في العرض مقابل الممكلة العربية السعودية التي تعتبر المساهم الاول في المنظمة، الامر الذي وفّر مساحة للمملكة العربية السعودية وبعض أعضاء الاوبك الاخرين لزيادة الانتاج، وبالتالي زيادة الارادات.

وفي المملكة العربية السعودية يقدّر نصيب الفرد من صادرات النفط العام الماضي حوالي نحو 5100 دولار سنة 2017، وهو أقل من نصف مستوى الخمس سنوات السابقة، في حين من المتوقع أن يكون أعلى هذا العام بسبب ارتفاع الاسعار المتوقعة نهاية هذا العام و بداية العام المقبل، المبنية على تشديد الخناق على ايران والعقوبات الاقتصادية بالإضافة الى زيادة الطلب .

وفي تقرير تم نشره أوت 2018، قدم **بسام فتوح** و**أندريس إكونومو** من معهد أكسفورد لدراسات الطاقة دراسة تفحص المعاملات الاقتصادية للمملكة العربية السعودية للحفاظ على الأسعار خلال العام الحالي، وتخلص هذه الدراسة إلى أن المصدر الأول للبترول في المنظمة يحاول ادارة

[2] Ibid.

السوق في الوقت الراهن ضمن نطاق أسعار بين 70 و 80 دولار للبرميل، وذلك في محاولة منه لكسب دخل كاف دون الاضرار بالطلب [2].

الفرع الثاني: انعكاسات العوائد النفطية على متغيرات الاقتصاد الكلي النيجيري.

قد أدى توفير تفسير معقول لعلاقة بين الاقتصاد الكلي بين أسعار النفط اهتمام الباحثين وصانعي السياسات على مدى عقود الأربعة الماضية. من حيث الدول المركزي الذي يلعبه النفط في الاقتصاد العالمي والارتباط المرصود بين أسعار النفط والاقتصاديات الدول، يلعب النفط دورا مهما في الاقتصاد النيجيري نظرا لضخامة حجمه في إيرادات البلاد، على سبيل المثال، تظهر النشرة إحصائية لبنك المركزي النيجيري لسنة 2011 أن النفط شكل 82.1 ٪ ، 83 ٪ وحوالي 90 في المائة من عائدات العملة الأجنبية في البلاد لسنة 1974 و 2008 و 2010 على التوالي.

ويأثر سعر النفط نتيجة للاضطراب أسعاره على سلوك الاقتصادي الكلي، فاعتماد نيجيريا على النفط كعائد رئيسي لدخل يجعل من تأثير أسعار النفط على الاقتصاد الكلي يجعل من الاقتصاد منه ضعيفا وعرضة لصدمات، فتأثر متغير الاقتصاد الكلي، يؤثر بشكل كبير على النمو، فالاعتماد الكلي لنيجيريا على النفط وتخلي على الزراعة كان يتوقع منه تحقيق نمو اقتصادي وتنمية كبيرة مع ذلك كان هناك سلسة من التقلبات في الأسعار النفط مند العقود الأربعة الماضية، مما يعيق الاقتصاد الكلي وأهداف نيجيريا، وما يصاحب ذلك من فساد والتذبذب المستمر في الأسعار يمثلان سببان الرئيسيان للفقر ونقص التنمية والامن البشري.

اعتمدت دراسة تم استخدام البيانات الثانوية لفترة 2000-2015 ، والتي أظهرت النتائج ان سعر النفط وتصدره كان له دور مهم جدا لتحديد النمو فعلى سبيل المثال كل زيادة بـ0.05 لكل زيادة في السعر سيزيد النمو بـ36.9 %.

أجرت إيبال EBELE سنة 2015 بحثا حول تقلب أسعار النفط والنمو الاقتصادي في نيجيريا خلال مرحلة انخفاض أسعار النفط على النمو الاقتصادي في النيجيري على الانفاق الحكومي الحقيق، هذا يعني أن تغيرات في الأسعار النفط تحدد مستوى الانفاق الحكومي، والذي يحدد بدوره نمو الاقتصاد النيجيري[3].

[2] - Liam Dennig ,What OPEC's Good Year Really Means Cutting supplies works,but the balancing act will only get harder, accesess 23.08.2018 ,adresse URL: https://www.bloomberg.com

[3]- Chikwe, Goddey C, The Effect of Oil Price on Nigerian Macroeconomic Variables from 1990-2015,(International Journal of Managerial Studies and Research(IJMSR),Volume 4, Issue 11,November /2016),P.15. accesess 17.09.2018, Adresse https://www.arcjournals.org.

جأت الازمة النفط 2014 مفاجأة على الصناعة النفطية مع انخفاظ أسعار النفط الى 29.64 دولار في جانفي 2016 ، وقبل هذا تريخيا كنت هناك تقلبات في أسعار النفط الخام، لاكثر من ثلاثة عقود وسباب هذا الركود العوامل التالية حرب الخليج، غزو العراق، تحطم فقاعة الوت كوم الازمة المالية، الركود الروسي بعد تفتت الاتحاد السوفياتي، ويمكن تضمين الازمة الأسيوية ، صدمات العرض مثلا السعودية زادت الإنتاج خلال الفترة 1985 الى 1986[4].

أدى الانهيار الأخير في الأسعار النفط الخام الى انخفاض مالي هائل لدى الدول المنتجة للنفط وفي دراسة حول التأثير المحتمل لأسعار النفط على النشاط الاقتصادي الكلي، تم التوصل الى أن التغيرات في أسعار النفط أثرت على سعر الصرف الأجنبي في نيجيريا.

كما تم توثيق أنه لم تسجل أثار على معدل التضخم والإنتاج العام في بلاد و استغناء الشركات على الموظفين في الشركات الخاصة وزيادة تكاليف المعيشة وعدم دفع الرواتب من قبل الحكومة الفيدرالية في نيجيريا ، تم الوصول الى نفس النتائج في دراسة روسيا ، من خلال العلاقة بين سعر الصرف وسعر النفط، في حين لم يتم تأكيد العلاقة في كل من النرويج و العربية السعودية.

فالبنسة لنيجيريا وروسيا فهدا يدل على عدم توفر مؤسسات قوية واعتماد البلاد الكامل على تصدير النفط، وللحد من هذا التأثير السلبي لا يتأتى الا من خلال تنويع الاقتصاد النيجيري ويرجع التأثر الى عدم وجود لوائح مناسبو من قبل المنظمين الماليين في نيجيريا، وقد أدى عدم وجود مؤسسة مالية قوية الى بطء وركود في التطور البلاد.

عدم توفرالاموال اللازمة للخدمات المالية في العديد من البنوك، في ضل القرض المصرفي الذي اتخذته العديد من الشركات النفط الى عدم الاستقرار دخل البنوك خاصة في ظل عذم قدرت الشركات تسويق النفط الامر الذي انعكس على تسديد القروض الشئ الذي أثر على الميزانية البنوك المعنية، والشيء الذي يأثر على دفع أجور الموظفين وتقليص عدد العمال في البنوك، والذي يؤدي الزيادة حدة

[4] - Enitan Odupitan, Effects of crashing Crude Oil prices on Oil producing Countries,(Thesis Centria University of Applied Sciences Degree Prorgramme in Business Management, December 2017), P 19

البطالة، إضافة الي هذا فإن انخفاض أسعر النفط أدى الى حدوث مشكلة في رأس المال بإعتبار الدور الذي يلعبه النفط في اقتصاد البلاد[5].

يؤثر إنخفاض أسعار النفط الخام في زيادة حدة التضخم هذا نتيجة انخفاض العملة النيجيرية، يعود سبب التضخم الى كذلك الى زيادة التكلفة المطلوبة لشراء السلع والخدمات، فاستراد السلع تكلف الخزينة أموال ضخمة خاصة في ظل انخفاض الارادات بالدولار.

تأثرت المدخرات نتيجة انخفاض الأسعار ؛ وفي ظل الضغط المتزايد للحصول على الاموال من أجل تسير أمور البلاد، أدى الى اتخاد سياسات تقشفية في أجزاء مختلفة في البلاد سنة 2014 نتيجة نقص الأموال.

من المتوقع أن يؤدي انهيار الأسعار النفط الى زيادة الديون المتكبدة في نيجيريا نتيجة عجز نيجيريا تغطية عجز ميزانية. فهو يمثل البديل المحتمل بنظر الى تدني المداخيل .

أدى النضوب الموارد المالية الى تأخر رواتب موظفي الحكومة ، وأثرانتخفاض أسعار النفط الخام على الدفع النتظم للعمال الحكوميين في مختلف مستويات الحكومة.

تأجيل مشاريع في قطاع النفط والغاز فهذا النوع من المشاريع بكلف كمية كبيرة من الأموال ، فنفقات التنقيب عن النفط لم تعد تتطابق مع الرادات . ويضاف الى هذا التخلي أو التأخر في مشاريع البنية التحتية كتحسين إمدادات المياه والكهرباء...الخ.

الفرع الثالث: ضرورة تنويع اقتصاد نيجيريا.

إن انخفاض الحالي في أسعار النفط هو بمثابة فرصة للاقتصاد النيجيري لضرورة التنويع الاقتصادي، ولا يتأتى هذا الا عن طريق اكتشاف سبل أخرى لجعل الاقتصاد متنوع بدل الاعتماد على النفط، خاصة في ظل وجود بلدان مثل الصين والهند وكوريا الجنوبية حققت ارادات هائلة من قطاعات غير نفطية مثل البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والصناعة. وفي نيجيريا بدأ الاقتصاد النيجيري في اكتشاف قطاعات اخرى كإحدى أولويات الاقتصادية، من خلال الشركات الصغيرة

[5] - Enitan Odupitan, Effects of crashing Crude Oil prices on Oil producing Countries, Ibid, P 23.

والمتوسطة فهي من جهة تخلص فرص للإنتاج سلع وتخلق فرص للعمل، من جهة ثانية فهي تعمل على نمو الاقتصاد وتنويعه من ثم الانتشار الصناعة.

عملية النمو الاقتصادي والتصنيع، وتحسين التوزان الاقتصادي القطاعي و الاقليمي من خلال تعزيز استخدام الموارد والانتشار الصناعي، بالتالي فإن البنك المركزي النيجيري وجهت توجيها الى البنوك النيجيرية لتنويع الاقتصاد ومنح القروض الى القطاعات غير نفطية في الاقتصاد ي، فعلى هذا الاساس وجه البنك المركزي النيجيري الى البنوك النيجيرية من أجل منح قروض من انجاز مشاريع اقتصادية خارج النفط، كما طالب البنوك النيجيرية زيادة التركيز على الزراعة من خلال منح مساعدات للمزارعين. إن التنفيد السليم للاتفاق سوف يحيد التأثيرات حالية ومستقبلية المحتملة لانخفاض أسعار النفط الخام على الاقتصاد النيجيري[6].

المطلب الثاني: مدى الأزمة النفطية لدول الأوبك وفقاً لبعض المؤشرات الخاصة

الفرع الاول: علاقة مؤشر حصة الايرادات النفطية بمعدل البطالة وعدد السكان.

سيتم عرض معطيات رقمية إحصائية لمجموعة من المؤشرات الخاصة، ولاسيما الإقتصادية والبشرية منها، من قبيل: حصة الإيرادات النفطية ضمن الخزينة العمومية كمؤشر مالي، ومعدل البطالة وحجم عدد السكان كمؤشرين ماكرو اقتصاديين ، بالاضافة إلى التركيز على مؤشر التنمية البشرية وعلاقته بمتغير الرفاهية الاقتصادية ، وهذا من أجل قياس مدى تأثير الأزمة النفطية التي تعرضت لها منظمة الاوبك خلال سنة 2014 على الأمن الإقتصادي لسكان هذه الدول من البشر، علاوة على بعض الدول التي كانت قد انسحبت من المنظمة على غرار كل من الغابون، اندونيسا والنرويج انسحبت منها وهما الغابون و اندونيسيا و النرويج للمقارنة.

[6] Enitan Odupitan, Effects of crashing Crude Oil prices on Oil producing Countries, Ibid, PP. 29-30

الجدول رقم (07): المؤشرات الجيوسياسية والمالية والمعطيات العامة والماكرو اقتصادية[7].

الدولة	المعطيات العامة للدولة				المعطيات الماكرو اقتصادية للدولة										متغيرات المؤشرات الاقتصادية والمالية							المتغيرات الجيو سياسية						
	المساحة (كم²)/	الترتيب حسب المساحة / 214	عدد السكان (2014) مليون	الترتيب حسب عدد السكان /243	الناتج الداخلي الخام / 191	إجمالي الصادر (مليار $) 2012	إجمالي الوارد (مليار $) 2012	رصيد ميزان المدفوعات (مليار $) 2012	حجم الاحتياطي من العملة الأجنبية مليار دولار 2014 Q1	احتياطي الذهب/ 100 (2014)	حجم الدين العمومي نسبة لناتج الداخلي الخام (2012)	العدالة الضريبية / 189 (2015)	العبء الضريبي / 189 (2015)	معدل البطالة 2013 (%)	نسبة نمو الصناعة (2009) عدالة الأزمة المحلية	مكونات الناتج الداخلي الخام 2011*			حجم الاعتماد على النفط			مؤشر الدولة الأكثر نجاحاً ** / 178 (2014)	مؤشر السلام العالمي / 162 (2014)	حرية الأديان بشكل عام 139 / 2013	نفقات التسليح نسبة لناتج الداخلي الخام (2012)	ترتيب قوة الترسانة العسكرية / 106 (2014)	مؤشر الحكومة الإلكترونية	المواطنون المتجهون للخارج (2012) الوحدة: ألف
																الفلاحة	الصناعة	الخدمات	حصة الإيرادات النفطية ضمن الخزينة العمومية %	حصة النفط ضمن الناتج الداخلي الخام %	حصة النفط ضمن الصادرات %							
الجزائر	**2.381.740**	**10**	**38.813.722**	**33**	**37**	**72.78**	**57.60**	**15.50**	**202,87**	**24**	**8,3**	**176**	**174**	**10,3**	+2,7	7	62	31	69.9	45	97,2	107	114	121	4,48	31	136	5.70
أنغولا	1.246.700	23	20.609.294	59	60	71,94	22,34	10,45	غ.م	غ.م	17,2	144	144	غ.م	−3,6	10,2	61,4	28,4	80,4	58	90	135	102	غ.م	3,63	73	140	20,18
الإكوادور	283.560	74	15.791.600	68	64	23,89	24,58	− 200	3,96	56	21,0	138	138	5,9	−2,0	5,9	35,1	59	26,7	15	50	99	85	غ.م	3,35	75	83	0,84
إيران	1.648.000	18	80.840.713	18	21	133,26	70,02	26,76	غ.م	غ.م	18,4	124	124	15,5	−1,1	11,3	37,6	51	59,3	26	82	134	131	75	2,5	22	غ.م	75,61
العراق	437.072	59	36.004.552	36	47	94,31	52,07	20,50	79,85	37	غ.م	52	52	16,0	3,4	3,4	64,9	31,7	58,4	غ.م	90	165	159	غ.م	غ.م	68	غ.م	746,42
الكويت	17.820	156	3.065.850	136	54	118,54	25,88	78,08	38,82	39	6,0	11	11	3,4	1,8	0,3	50,2	49,5	68,4	58	91,9	51	37	117	0,00	74	49	1,21
ليبيا	1.759.540	17	6.244.174	109	63	61,41	25,75	23,98	120,04	31	12,0	157	157	8,9	4,8	1,6	43,5	54,9	72,5	79	98	137	133	90	غ.م	78	121	5,25
نيجيريا	923.768	32	177.155.754	7	38	142,52	35,71	23,41	47,29	61	17,9	179	179	21,0	−1,8	30,9	43	26	77,2	40	95	161	151	101	0,87	47	141	18,02
قطر	11.437	162	2.045.239	146	52	133,71	30,78	62,3	40,31	68	32,8	1	1	0,5	+12,3	0,1	73,6	26,3	71,3	59	83	39	22	2	غ.م	82	44	0,12
السعودية	2.149.690	12	29.994.272	45	17	388,37	141,79	164,76	754,662	17	11,8	3	1	10,7	−7,2	1,9	64,8	33,3	81,6	55	89,2	82	80	7	7,98	25	36	0,81
إ. الأذربية	83.600	116	8.264.070	95	33	350,12	261,04	66,55	40,92	غ.م	42,6	1	3	3,8	−6,7	0,8	56,0	43,2	76,1	37	49,1	35	40	5	5,5	42	32	0,58
فنزويلا	912.050	33	28.946.101	46	30	97,34	59,33	11,01	10,32	16	26,8	188	188	7,1	−10,4	3,7	35,5	60,8	52,7	34	79,9	95	129	139	1,05	62	67	8,20
الغابون	267.667	77	1.672.000	152	110	غ.م	غ.م	غ.م	1,22	غ.م	22,2	154	154	20,3	−5	3,6	63,9	32,5	65	51	81	79	68	36	1,34	غ.م	131	0,18
إندونيسيا	1.919.440	15	253.609.643	4	16	غ.م	غ.م	غ.م	99,34	40	غ.م	160	160	5,7	+2	14,4	47,0	38,6	31,3	10	22,6	96	54	49	0,89	19	غ.م	10,05
النرويج	324.220	68	5.147.792	118	23	غ.م	غ.م	غ.م	590	51	29,1	15	15	3,5	−1,5	2,9	41,8	55,3	29,0	23	30	3	10	11	1,4	39	13	0,00

[7]- محمد ماضي، مرجع سابق،ص.241.

الفرع الثاني: علاقة مؤشر التنمية البشرية بمتغير الرفاهية الاقتصادية. الجدول رقم (08): المؤشرات الاقتصادية والديمغرافية[8]

الدولة	المؤشرات العالمية لإدارة الحكم الراشد *										المتغيرات الديمغرافية والاجتماعية										مؤشرات التنافسية الاقتصادية							
	الإضفاء إلى شكاوى المواطنين / 100 (2012)	الاستقرار السياسي وتعدد العنف والإرهاب / 100 (2012)	نجاعة المنظمات الحكومية / 100 (2012)	نوعية التشريع والتنظيم / 100 (2012)	سيادة دولة القانون /100(2012)	محاربة الرشوة / 100 (2012)	مؤشر التحويلات الداخلية غير الشرعية / 144 (2013)	مؤشر التعاطي بالرشوة / 174 (2014)	عدد خلية تفكير ** (Think tank) 2013 /	درجة عدم شفافي الرشوة* (حتى أساس سلم قدره 100 درجة)	مؤشر التنمية البشرية / 187 (2013)	معامل جيني لقياس عدالة توزيع الدخل الوطني (%)	ترتيب مؤشر الرفاهية الاقتصادية / 142 (2013)	ترتيب مؤشر الرفاهية بالنظر عدد / 142 (2013)	ترتيب مؤشر حقوق الملكية والقوانين / 142 (2013)	ترتيب مؤشر الحوكمة / 142 (2013)	ترتيب مؤشر الحرية بالتعبير / 142 (2013)	ترتيب مؤشر الحرية الفردية / 142 (2013)	ترتيب مؤشر الأمن والأمان / 142 (2013)	ترتيب مؤشر الصحة / 142 (2013)	ترتيب مؤشر الحرية الاقتصادية / 142 (2013)	مؤشر التنافسية العالمية 2014 – 2015 / 148	مؤشر الصعوبة الاقتصادية / 145 (2012)	السياحة / 243 (2013)	إيرادات الصناعة الصعبة من السياحة / مليار $ (2013)	التجارة الخارجية نسبة لناتج الداخلي الخام (2012)	الاستثمار الأجنبي المباشر نسبة لناتج الـ PIB (2012)	إدارة الأعمال والعرضة للمخاطر
الجزائر	77	91	66	91	74	64	50	100	12	71,3	93	35,3	99	61	95	103	74	108	132	96	154	79	96	161	0,217	52,4	1,37	116
أنغولا	83	64	85	81	93	95	73	161	4	82,3	149	58,6	133	115	126	133	126	129	137	97	181	140	143	140	0.706	108,28	−2,90	غ.م
الإكوادور	62	73	63	85	88	72	57	110	18	74	98	49,3	74	54	78	101	69	105	45	115	115	71	98	79	1.24	64,35	0,83	97
إيران	94	90	64	93	80	76	غ.م	136	34	76,6	75	38,3	101	91	93	120	57	123	126	120	130	83	94	81	غ.م	غ.م	0,8	غ.م
العراق	84	95	87	90	97	92	9	170	43	13,7	120	30,9	130	75	130	137	113	132	141	110	156	غ.م	غ.م	107	1.63	غ.م	0,77	غ.م
الكويت	71	47	49	48	37	47	33	67	11	86,3	46	غ.م	33	11	33	42	56	33	49	58	86	40	64	109	0.298	95,72	0,2	50
ليبيا	79	93	95	97	87	98	75	166	4	81,7	55	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	142	غ.م	غ.م	188	126	غ.م	239	0.060	94,85	2,2	غ.م
نيجيريا	73	97	84	75	90	89	10	136	51	77,3	152	48,8	123	112	113	129	126	135	103	63	170	127	119	128	0.543	75,23	3,6	112
قطر	74	8	22	25	18	16	17	26	10	27,6	31	41,1	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	50	16	54	76	3.45	96,50	−0,05	7
السعودية	97	67	43	45	39	43	6	55	7	56,3	34	غ.م	50	21	46	55	50	84	131	26	49	24	50	42	7.65	86,43	1,71	57
إ العربية	81	27	17	27	33	17	12	25	14	33,6	40	غ.م	28	13	26	36	39	24	54	48	22	12	42	34	10,38	169,6	2,2	29
فنزويلا	78	82	87	95	99	93	22	161	17	83,5	67	44,8	78	60	89	127	58	110	84	68	182	131	86	98	0.844	50,40	0,6	130
الغابون	76	43	67	67	59	64	97	94	2	70,9	112	41	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	81	غ.م	غ.م	144	106	غ.م	221	غ.م	غ.م	3,87	غ.م
إندونيسيا	49	73	56	57	66	71	8	107	27	72,0	108	34,0	69	35	87	77	83	70	105	32	114	34	108	36	9.33	50,07	2,26	106
النرويج	1	6	2	8	1	1	غ.م	5	15	11,9	1	25,8	1	1	6	12	4	6	2	1	6	11	5	37	5.66	68,17	1,48	1

[8]- نفس المرجع السابق، ص.244.

المبحث الثاني: مناقشة تأثير تذبذب أسعار النفط على الاقتصاد النيجيري.

تعد نيجيريا أكبر دولة مصدرة للنفط في افريقيا، واستناداً على العائدات والمداخيل المتحصل عليها من انتاج وتصدير النفط بلغ اقتصادها أعلى مستويات النمو، ولو أنها تراجعت كثيرا بعد حصول تقلبات في سعر النفط في السوق الدولية.

وفق القاعدة الانتاجية للبلاد تمثل الزراعة وانتاج النفط الخام أهم مصدر للعملات الاجنبية بنسبة 90 % وتوظف تأتي من الجهد الوظيفي لـ 85 % من العمالة. وقد عرف الاقتصاد النيجيري نمواً في الفترة الممتدة من 2009 الى 2014 بنسبة 7 % ساهم فيها قطاع النفط الذي يمثل أكثر من 30 % من إجمالي الانتاج المحلي و70 % من جميع الصادرات. ويبدو ان هذه النسبة ارتفعت سنة 2011 - وفقا لمنظمة التعاون الاقتصادي- مع التعدين والمحاجر إلى 33.5 من اجمالي الناتج المحلي. وعلى الرغم من هيمنة قطاع النفط يعتبر قطاع الزراعة كذلك مساهما هاما في الاقتصاد النيجيري، بما يفوق قطاع النفط في بعض الأحيان؛ فقد مثل 35.2 % من الناتج الاجمالي عام 2011 . لكن، وخلال الفترة الممتدة من 2010 الى 2014 أظهرالناتج المحلي الاجمالي نموا بمعدل 7.43 %، وهذا ما يجعل من نيجيريا واحدة من اسرع الاقتصادات نموا في العالم على الرغم من غياب بنية تحتية وتنمية الاقتصادية.

الشكل رقم (06): نمو الناتج المحلي الاجمالي في نيجيريا وصدمات اسعار النفط (1961-2011)

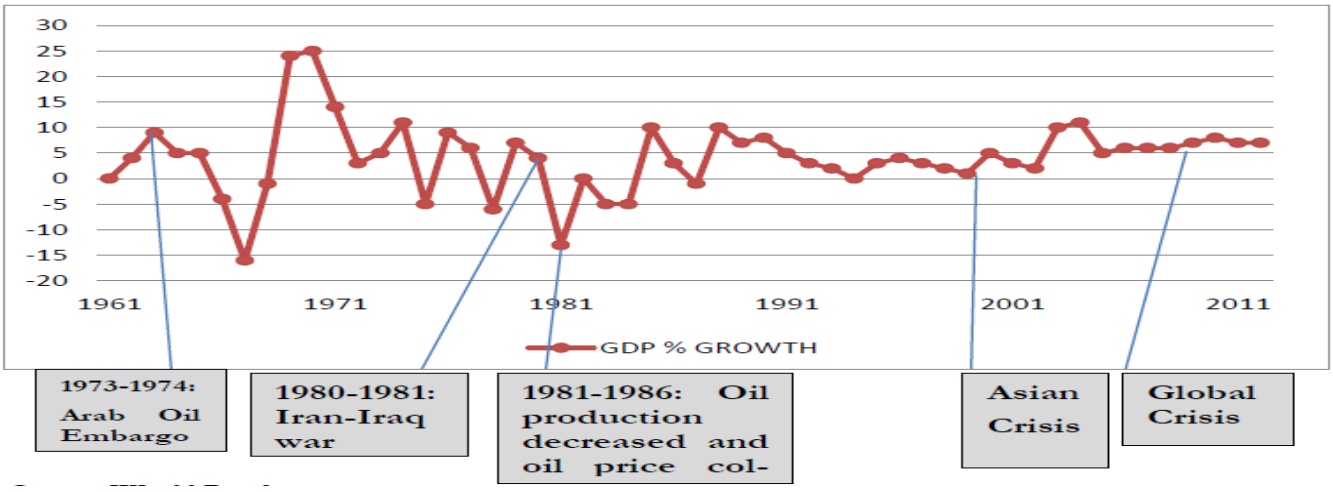

Source:World Bank.

المبحث الثاني: مناقشة تأثير تذبذب أسعار النفط على الإقتصاد الوطني النيجيري.

في نيجيريا يعود اكتشاف النفط الى عام 1907 عندما أجرت شركة Bitumen Corporation و هي شركة نيجيرية بعد عمليات استكشافية في البلاد ، لكن الكميات كافية للتصدير و بقى الامر على ما هو عليه الى غالية 1957 أين بدأ انتاج النفط الخام عام 1957 و في عام 1960 ام تصدير 847000 طن من النفط الخام ، حيث حصلت شركات نفط بريطانيا امتياز النفط النيجيري : موبيل في عام 1955 ، تنيكو عام 1960 ، و شركة نفط الخليج و شركة شيفرون عام 1961 ، إلف في عام 1962[9] .

المطلب الاول: نظرة عامة على اقتصاد النيجيري

تم اكتشاف النفط لأول مرة بوسطة شركة شيل Shell-BP في عام 1956، في أولوابيري منطقة دلتا النيجر في نيجيريا. في عام 1958 انضمت نيجيريا إلى صفوف منتجي النفط الاخرين عندما أنتجت 5100 برميل في اليوم من حقها النفطي الأول، امتدت الاستكشافات الى مناطق البرية والبحرية إلى دلتا النيجر وتم تمديدها الى شركات النفط الأجنبية، جيث تم اكتشاف حقل EA من قبل شركة شيل في مياه ووري الضحلة الجنوبية الشرقية، في عام 1965 وبعد حرب بيافرا، كانت هناك زيادة في أسعار النفط العالمية. استفادت نيجيريا من هذه الزيادة وركزت على إنتاج النفط. في عام 1971 انضمت نيجيريا عضوا في منظمة الدول المصدرة للنفط (الأوبك)،وفي عام 1977 تم إنشاء الحكومة الفيدرالية شركة النفط الوطنية النيجيرية NNPC . ويلعب النفط دورا رئيسيا في الاقتصاد النيجيري. هذه السلع تمثل أكثر من 90 % من الأرباح البلاد[10] .

و بالنسبة للشركات العاملة في هذا المجال في نيجيريا هي شركات أمريكية وأوروبية (هولند،ايطالية ، بريطانية وفرنسية) الا أنها معظمها شركات امريكية مثل كوالبو التابعة لموبيل وشركة اسكرافوس التابع ليشفرون و شركة براس التابعة لأجيب و بينينجتون التابعة لشركة تكساكو،

[9]- الموسوعة الحرة ويكيبديا، تاريخ التصفح 2018.08.02
.https://en.wikipedia.org/wiki/Petroleum_industry_in_Nigeria

[10]-Enitan Odupitan, Effects of crashing Crude Oil prices on Oil producing Countries,Ibid , P. 7.

و كذلك شركة أمريكا مريكا ما وراء البحار و شركة اسة لغرب أفريقيا وشركة تتسيبي و شركة الخليج و شركة دارلنج الدولية [11].

الفرع الاول: الطبيعة الهيكلية للاقتصاد النيجيري.

يمكن اعتبار الاقتصاد النيجيري اقتصاد مزدوج وجود شريحة حديثة تعتمد على عائدات النفط، على الاقتصاد التقليدي للزراعة و التجارة، و وصل معدل النمو سنة 2015 الى نسبة 2.5 % وهو ما يقل بكثير عن معدل النمو في عام 2014 الذي وصل الى 6.3 % قبل أشهر من الانخفاض في عام 2014، الشيء الذي جعل من نيجيريا الاقتصاد الأول في افريقيا[12].

عرف الاقتصاد النيجيري نمواً سريعاً بمعدل 7 % وفق البنك الدولي لسنة 2013؛ أي انه ثاني اقتصاد في افريقيا ومن أسرع الاقتصادات نمو في العالم. في حين عرف الاقتصاد النيجيري تراجع في النمو الاقتصادي خلال مرحلة الأزمة النفطية التي اشتدت حدتها في الفترة مابين 2016 و2017، أين نزل سعر البترول إلى أدنى مستوياته، ومع ذلك بدأ الاقتصاد في استعادة عافيته في الفترة مابين 2017 و2018 أين استقر عند نسبة نمو تقدر بـ 1.5 % وفق احصائيات سجلها البنك المركزي النيجيري.

الشكل رقم (07): معدل النمو السنوي في نيجيريا(2015-2018).

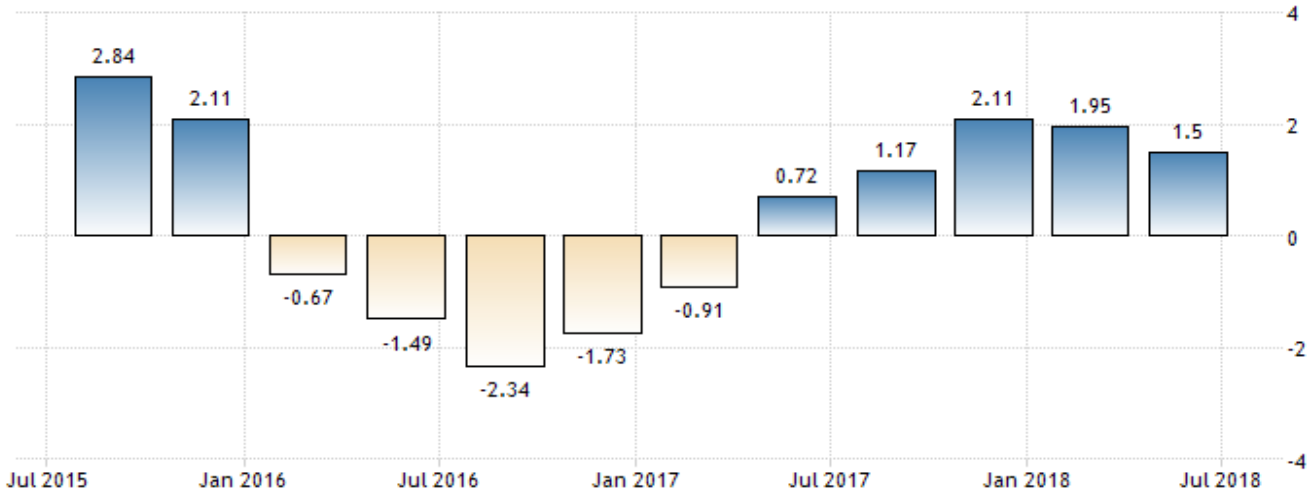

Source: Tradingeconomics.Com –Central Bank Of Nigeria

[11]– اياد عبد الكريم مجيد، "سياسة نيجيريا النفطية الواقع و الطموح،(دراسات دولية، عددّ 38 ،2008)، ص 163.

[12] - Enitan Odupitan, Effects of crashing Crude Oil prices on Oil producing Countries,Ibid , P5.

لقد شهد الاقتصاد النيجيري مؤخراً نمواً في القطاعات غير النفطية بما في ذلك الخدمات والعقارات والسكن والبناء، و نما وقد نمى من بينها قطاع الخدمات بشكل سريع خلال العقد الماضي (2000)، حيث بلغ نسبة نمو تصل الى 37 % في عام 2011 ، وبالتالي أصبح إحدى القطاعات الرئيسية التي تحرك النمو الاقتصادي في نيجيريا، كما شهد زادت نسبة نموه ب2% خلال خمس سنوات، حيث قفز من 1 % في عام 2005 الى 3 % في عام 2010. أما بالنسبة لقطاع التجارة فقد نمى هو كذلك بنسبة 18.81 %في سبتمبر 2012 كما ارتفعت نسبة مساهمة قطاع الصناعات التحويلية حوالي بنحو 3.96 %من الناتج الاجمالي النيجيري في عام 2009، في حين تبقى مساهمة قطاع العقارات ضئيلة حسب تقرير البنك الدولي لسنى 2013 ، ويبقى قطاع الزراعة أكبر القطاعات مساهمة بنسبة 42.62 % من الناتج المحلي حسب نفس التقرير ولو أن مستويات الإنتاج تبقى منخفضة. يمثل النفط 95% من صادرات نيجيريا و 75 % من ميزانية الارادات الآجلة في السنوات الأخيرة. وعلى مدار عقود أكثر من 65 % من العائدات المالية في نيجيريا قائمة على النفط ، الامر الذي ينعكس على السياسات المالية والميزانية نتيجة الحركية المتقلبة للأسعار خلال سنوات 1979-1982-1991- 2002 -2005- 2009.

وقد سجلت نيجيريا عجز في ميزانية الحكومة بمعدل 5.20- % من إجمالي المحلي للبلاد سنة 2017، وبلغ متوسط ميزانية الحكومة في نيجيريا -2.89% من الناتج المحلي الإجمالي في الفترة من 1981 الى غاية 2017 ، وبلغ أعلى مستوى له على الاطلاق عند 0.80 % من الناتج الإجمالي في عام 1996. وسنة 1990 تم تسجيل عجز بنسبة 6.70-%.

الشكل رقم (08): ميزانية الحكومة النيجيرية 2008-2018

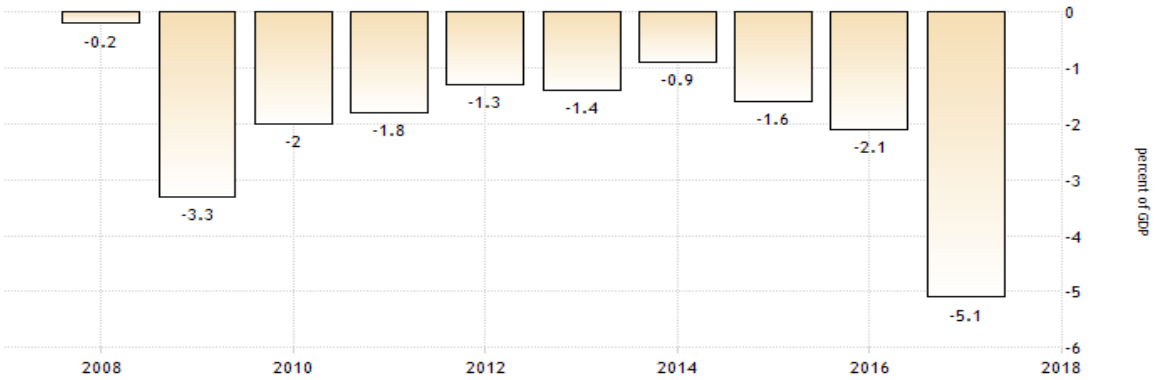

Source : Tradingeconomics.com central bank of Nigeria.

وصلت ارادات الاتحادية بين عام 2003 وعام 2011 أكثر من 400 % أي ما يعادل 1111.8 مليار دولار، وبالتالي فغالبية الارادات المشتقة من عائدات النفط تشمل الارادات من صادرات النفط والغاز، ويتم اقتطاع الضرائب والأرباح والاتاوات والمبيعات من طرف الشركات النفطية رغم نسبة العائدات الصغيرة لهذه الأخيرة .

الشكل رقم (09): الارادات التي حصلت عليها نيجيريا خلال 2015-2018

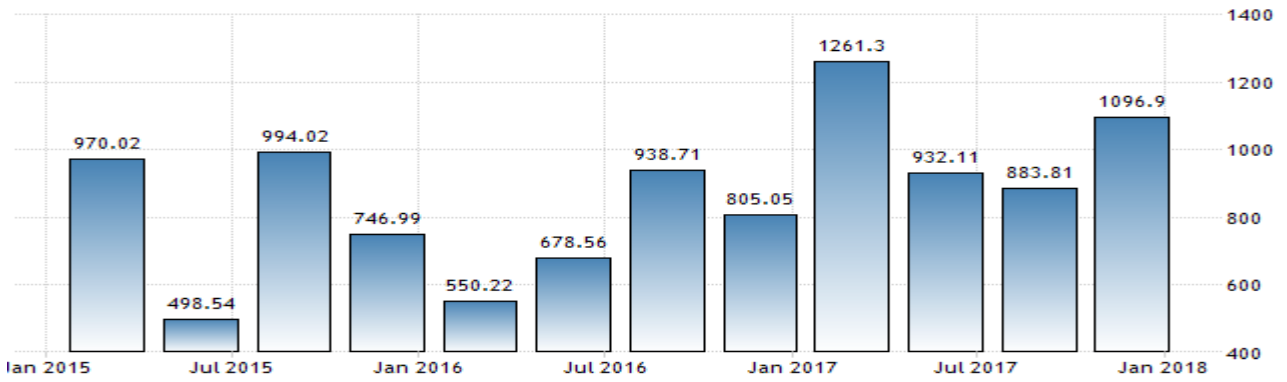

Source :Tradingeconomics.com central bank of Nigeria.

الفرع الثاني: الخطط التنموية في النيجيريا .

تعتمد الخطط التنموية التي تقوم بالأساس على المشاريع الحكومة في تطوير الأهداف التي تحدد مسار التنمية الاقتصادية من أجل زيادة الدخل والذي له دور كبير في ضمان الامن البشري الاقتصادي، وتقوم الخطط التنموية على مجموعة من الخطط القصيرة و طويلة المدى تهدف من خلالها الى دفع التغيير الهيكلي للاقتصاد. وعلى هذا الأساس وضعت نيجيريا أربعة خطط للتنمية بين عام 1962 و 1985 يتم استعراضها كما يلي:

أولاً– الخطة الوطنية الأولى 1962-1968:

- خلال هذه الفترة حدثت اضطرابات اجتماعية و سياسية خاصة خلال فترة الانتخابات الوطنية الأولى الخطة التنموية سنة 1962-1968، وكان هدف الخطة هو تهيئة الظروف اللازمة لتحقيق زيادة في المستوى المعيشي لجميع النيجيريين[13].

[13] -Ekundare,R.O , Nigeria's Second National Development plan as Weapon of social change, (African affaire, 1971, p149).

- تنطوي الخطة الأولى بالأساس على تحقيق مؤشرات تنموية بعد الاستعمار، والتي تجنب العجز في الميزان التجاري وميزان المدفوعات، بالتركيز على التنمية الزراعية والصناعية والنقل وتدعيم القوى العاملة، وشملت الأهداف الكلية وفرات بنحو 15% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول 1975، واستثمارات سنوية بنسبة 15% من مداخيل الناتج المحلي الإجمالي، و تحقيق حد ادنى للنمو بمعدل 4 %، ونفقات استثمارية تقدر بـ 2.132 مليون دولار[14].
- خلال هذه الفترة تم تحقيق عدة إنجازات خلال هذه المرحلة تم انشاء بنك التنمية الصناعية النيجيرية الذي ضخ أموال ضخمة من أجل انجاز مشاريع، وتم تشييد عدة مشاريع للبنية التحتية، مثل: **سد الكاينجو**، أول مصفاة للنفط في البلاد، مصانع السكر والورق، جسر النيجر. وفي المقابل كانت الأموال المخصصة للقطاعات الأخرى كالصحة والتعليم صغيرة جدا بالنظر الى الحصة التي استحوذ عليها قطاع الصناعة الكبرى كأولوية في هذه المرحلة [15].

ثانياً_ الخطة التنموية الثانية جاوون1970-1974:

بدأت الخطة التنموية الوطنية الثانية عام 1970 بدل من عام 1969 بسبب الحرب الاهلية وهذا استلزم تمديد خطة التنمية الأولى. تعطي الخطة الانطباع بأن أول محاولة من نيجيريا لتجسيد تنمية حقيقية تشمل كل الجهود من أجل بناء أمة موحدة قوية قائمة على الاعتماد على الذات، من خلال اقتصاد قوي عادل و متكافئ و فرص متكافئة لجميع المواطنين، و مجتمع حر وديمقراطي.

وقد تزامنت هذه المرحلة مع الفترة التي شهدت فيها نيجيريا أعلى مستويات المبيعات النفطية وقد كان الهدف الأساسي من الخطة التنموية الثانية هو إعادة بناء المرافق المتضررة من جراء الحرب الاهلية لعام 1970، وإعادة تأهيل النيجيريين النازحين بسبب الحرب، وبناء خدمات إدارية وبنية تحتية اقتصادية، وزيادة معدل الدخل لكل فرد، وفتح مناصب لشغل، والعمل على خلق تنمية بشرية من خلال تأهيل رأس مال بشري رفيع المستوى، بالإضافة الى تطوير جميع المناطق نيجيريا، تحسين الخدمات الاجتماعية [16].

---

[14] - Ekhosuehi and J.Ibietan, Trents in Development planning in Nigeria 1962-2012 , (Journal of Sustainble development in Africa , 2013, p 300).

[15] - Ejumudo K.B.O The problematic of Development planning in Nigeria A Critical Disourse,Development country studies ,(Delta state University, Abraka,Nigeria,2013,PP 71-70

[16]- Ekhosuehi and J.Ibietan, Ibid , p 300).

- العمل على اصلاح السياسة النقدية، وهذا من أجل توفير السيولة المالية اللازمة لتلبية المتطلبات المالية للحكومة. ولهذا الغرض كان مقررا إعادة تشكيل النظام المالي من أجل زيادة قدرة الخطة على حشد السيولة المالية من أجل أغراض تنموية الاقتصادية. وبالنسبة لحجم نفقات الاستثمارية فقد تم تقديرها 3.2719 مليون دولار مما يعطي للخطة حجم مالي كبير رغم الاعتماد على المساعدات المالية الخارجية خلال الخطة الأولى تم تعديل هذا خلال الخطة الثانية .
- أعطت خطة التطوير الثانية الأولوية لقطاع النقل، حيث تم تخصيص لهذا القطاع 27.7% من ميزانية الحكومة الاتحادية. تلقت الصناعة والتجارة 6.5% من ميزانية الخطة، بالرغم من أن هذه المرحلة تم فيها تشييد مصانع تركيب السيارات من نوع بيجو بالإضافة الى مصنع فولكسفاغن خلال هذه المرحلة[17].
- بحلول نهاية الخطة تم تأهيل العديد من المزارع المهجورة خلال الحرب تم تأهيلهم من قبل الحرب و الشركات العامة التابعة للحكومة في حين التنمية الصناعية لم تحقق الكثير مرة أخرى خلال هذه الفترة؛ تم تخصيص 21.1 % لقطاع الزراعة و الصناعة والتعليم مجتمعة[18].

ثلاثا – خطة التنمية الوطنية 1975-1980.

شكلت الخطة نقطة تحول في التخطيط المشاريع التنمية الوطنية للتاريخ و تزامنت مع الطفرة النفطية لغرض خلق قاعدة اقتصادية للنمو المستدام وركزت على الزراعة و التنمية الصناعية و البنية التحتية و التنمية الاجتماعية؛ عملت على تعزيز الأبحاث الزراعية و المخططات التنمية الزراعية التركيز على تعزيز الثروة الحيوانية، و تزويد المناطق الريفية بالكهرباء، وتوفير التعليم المجاني في الطور الابتدائي [19]. في هذه المرحلة كانت أولوية هذه الخطة العمل على تنويع الاقتصاد وهي بهذا أن تشكل إطار لتفعيل التنمية الصناعية في نيجيريا، ومن اللافت للنظر أن خطة هذه المرحلة أضعفت حجم الخطة السابقة من خلال القدرات المالية المتاحة في ظل ارتفاع أسعار النفط في تلك المرحلة، حيث تم تخصيص 43.3 مليار دولار .

[17] -Ejumudo K.B.O, lbid,p 73.
[18] -Ibid, p 73.

وبشكل تفصيلي، تضمنت هذه الخطة سبعة اهداف رئيسية تتمثل في [20]:

- تخفيض مستوى البطالة وتأهيل القوى العاملة .
- زيادة الدخل والارادات .
- العمل على توزيع الدخل.
- العمل على خلق اقتصاد متنوع.
- العمل على الموازنة بين التنمية وعدد السكان من خلال الزيادة في النشاط الاقتصادي .
- التركيز على البنية التحتية والتنمية الصناعية والزراعة.
- العمل على توفير خدمات اجتماعية لجميع النيجيريين.

وخلال هذه المرحلة تم تنفيد مشاريع و انشاء مصافي Warn و kaduna و Ajaokuta خلال الخطة المذكورة، وشهدت هذه المرحلة عدم الانضباط في تنفيد بعض المشاريع كمشاريع الغاز الطبيعي وتم انفاق 979.8 مليون، واستمر الانفاق حول هذا النوع من المشاريع، رغم ان هذا النوع من المشاريع له أثار سلبية على الأهداف الإنمائية للخطة الثالثة، والتي جاءت نتيجة ضغط الشركات النفطية العاملة في نيجيريا.

رابعاً ـ الخطة الوطنية الرابعة 1981-1985:

لقد حققت الخطة التنمية الربعة بعض التحسن في الخطة الثالثة والتي شملت التركيز حول المشاريع التنموية، حيث تم تخصيص 13.6% من الميزانية، وخلال هذه المرحلة عرفت أسعار النفط سقوطاً، ولم تكن الأموال اللازمة متوفرة، وهكذا لم يكن بالإمكان تنفيذ جميع المشاريع المدرجة ضمن الخطة التي بدأت خلال ذلك الوقت بدءًا بمشروع المصفاة الجديدة بورت هاركورت والمجمعات النفطية ومحطة الغاز الطبيعي؛ وقد تضمنت أهداف التالية [21] :

- الحد من البطالة .
- تحسين عمل وكفاءة الشركات المملوكة من طرف الدولة .
- تطوير الشركات الصغيرة والمتوسطة.

[20] -Ibid,p 74.
[21] - Ekhosuehi and J.Ibietan,Ibid, p 303

- توصيل امدادات الطاقة.
- إعادة تمويل الديون التجارية.
- العمل زيادة المنتوجات الغذائية.
- العمل على تطوير الثروات الحيوانية والثروة السمكية .

لم تحقق الخطة الكثير في مجال التنمية الصناعية ، ومع ذلك من ملاحظ أن قطاع النفط اصبح الدعامة الأساسية للاقتصاد خاصة في ظل انخفاض الأسعار خلال هذه المرحلة مما يدل على عدم الالتزام بتنويع الاقتصاد من جهة و التنمية المستدامة من جهة أخرى.

خامساً – خطة التنمية الوطنية الخامسة وبرنامج الطوارئ الاقتصادي لسنة واحدة 1986.

تم تقييم الخطة التنموية الوطنية الرابعة على انها سيئة الأداء، وكان من الضروري اجراء مشاورات مكثفة لاعداد خطة تنموية، وضلت الأهداف هي نفسها بالأساس، و كان الدافع الأساسي هو تصحيح العيوب الهيكلية في الاقتصاد من خلال خلق اقتصاد أكثر اعتمادا على الذات(تنمية مستقلة) ؛ فكان من الضروري إعادة هيكلة الاقتصاد من خلال دعم الزراعة والتصنيع[22].

سادساً – إعادة النظر في الخطط المتداولة 1986-1994: لم توفر الخطط المتداولة سابقاً حلاً للمشاكل الاقتصادية، وعلى هذا الأساس نظم المعهد النيجيري الاجتماعي والبحوث الاقتصادية ووزارة التخطيط الوطني مؤتمراً لمناقشة استراتيجيات خطط التنمية الوطنية وأقرت الحكومة انشاء ما اصبح يعرف المخططات الاستشرافية PERSPECTIVE PLANNING وكان ذلك لتغطية 15-20 سنة، بحيث يتم الأخذ بعين الاعتبار المدى الطويل للمشاكل التي تتخبط فيها البلاد و الازمات التي يمكن أن تعيشها البلاد خاصة الأزمة النفطية غير المتوقعة التي عرفتها الخطة الرابعة والازمة الاقتصادية لسنة 1983، حيت تأكد أن التخطيط الخماسي ليس هو الأفضل وتم بعدها اعتماد الخطط الثلاثية.

سابعاً – الاستراتيجية الوطنية للتمكين الاقتصادي والتنمية 1999- 2007: بعد الاستقلال أطلقت نيجيريا خمس خطط وطنية تنموية بين 1962- 1986 وكانت السمة الرئيسية المشتركة هي الضعف في عملية التنفيذ، وعانى التخطيط النكسة خاصة خلال مرحلة الازمة الاقتصادية النفطية سنة 1983

[22] -. Ejumudo K.B.O, op, cit, p75

وعرفت الدولة صراع بين القطاع العام و الخاص وتم إدخال خطة ثلاثية؛ عرفت الارادات خلالها انخفاض كبير في الاحتياطي من الثروة، أين اصبح الفقر مشكلة حقيقية. وفي ظل هذه الظروف الاقتصادية للبلاد تم تبني استراتيجية وطنية للتمكين الاقتصادي و التنمية التي مثلت أسس لخطط التنموية و أدوات تصميم لتسريع النمو و الحد من الفقر، بالتالي فالاستراتيجية الوطنية للتمكين الاقتصادي تمثل استجابةً للتحديات الإنمائية في نيجيريا في محاولة لنهوض بالاقتصاد النيجيري؛ فهي وهي بشكل رئيسي استراتيجية للحد من الفقر في نيجيريا؛ كونها تتفق مع ورقة الاستراتيجية للحد من الفقر الصادرة عن البنك الدولي سنة 2010[23].

المطلب الثاني: انعكاس التنويع والفساد الاقتصادي على التنمية في نيجيريا.

الفرع الأول: انعكاس التنويع الاقتصادي على التنمية في نيجيريا.

يؤكد الاقتصاديون البنيويون أن التنويع الاقتصادي ضروريان لتحقيق النمو والتنمية المستدامة؛ فالتنويع الاقتصادي يقتضي التحول من الاقتصاد الريع في نيجيريا واقتصاد يعتمد على سلعة واحدة الى مجموعة من السلع المتنوعة. تعتمد نيجيريا في المقام الأول على النفط والموارد الطبيعية وهذه الأخيرة يمكن استنفادها، بالإضافة الى عدم الثبات في الأسعار، والمفارقة أنه لا يمكن الاعتماد عليه بصورة دائمة في تحقيق التنمية المستدام و كذلك الأمن البشري الإقتصادي. يوضح الشكل رقم 4 هذه التبعية من خلال إظهار الصادرات الثلاثة الرئيسية في نيجيريا وفقاً للبيانات التي تم اعتمادها من المكتب الدولي للاحصاء.

الشكل رقم (10): الصادرات الرئيسية في نيجيريا خلال سنة 2017.

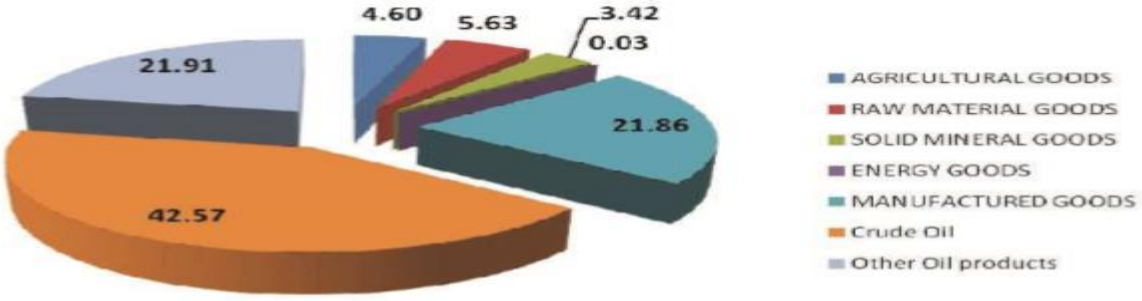

المصدر: المكتب الدولي للإحصاء www.nigerianstat.gov.ng.

[23] -Ejumudo K.B.O, op, cit., p. 76.

وقد بلغت صادرات النفط 2.62 تريليون نايتين (عملة نيجيريا) بنسبة 42.57 % من اجمالي المعاملات التجارية خلال سنة 2017 ، في حوالي 21.9 % من اجمال المعاملات التجارية مثلة السلع المصنعة المصدرة أي حوالي 1.24 تريليون دولار، في حين شكلت تجارة المواد الخام نسبة 5.63 % من التجارة السلع الخام أي حوالي 0.32 تريليون ، في حين شكلت التجارة السلع الزراعية 4.60 % أي 0.26 تريليون [24] .

وفقاً للبيانات التي تم جمعها من البنك الدولي، فإن صادرات الوقود من عام 1996 الى عام 2011 استحوذت على 89% من جميع صادرات البضائع، في حين كانت الصادرات المصنعة أقل من 6 % ، والمواد الزراعية الخام 7 %.

الجدول رقم (09): نسب صادرات الوقود، البضائع المصنعة والزراعة (1996-2011).

السنة	صادرات النفطية%	البضائع المصنعة%	الزارعة %
1996	96	1.1	1.6
1997	96	3.4	0.1
1998	97	2.5	0.1
1999	99	0.6	0.1
2000	100	0.2	0
2001	100	0.3	0
2002	94	5	0.3
2003	98	2.1	0
2004	/	/	/
2005	/	/	/
2006	98	1.3	0.4
2007	94	2.2	0.8
2009	90	3.6	1.1
2010	87	6.7	1.6
2011	89	2.5	6.1

المصدر: البنك الدولي[25].

وفق لمجموع البيانات التي تم توضيحها من خلال الشكلين 10 و11 فإن نيجيريا لم تتمكن من من تنويع اقتصادها، وبدون هذا التنوع ستظل نيجيريا معتمدة على النفط. وفي حالة زيادة الأسعار يمكن لنيجيريا تحقيق بعض مؤشرات التنمية المستدامة والأمن البشري في بعده الإقتصادي ، في حين

[24] - Foreign Trade in Goods statistics, Nigeria's Merchandise Q2 2017, Rapport date: September 2017 ,Abuja, Nigeria p. 7. www.nigerianstat.gov.,ng

[25]– غياب البيانات بالنسبة لسنوات 2004–2005 من المصدر .

ما أخذت أسعار النفط الاتجاه العكسي فإن التنمية و الامن البشري لن تتحقق في ظل الاعتماد الدائم على النفط، وبالتالي فمن الضروري تنويع الاقتصاد بعيداً عن النفط .

كان النفط ولا يزال المصدر الاساسي و المحفز للاقتصاد لعدة عقود ، حيث يمثل 80% من جميع صادرات الخارجية و كان المحفز الكبير للاقتصاد لعدة عقود ، فمن الضروري التركيز على تحليل الناتج المحلي الإجمالي لنيجيريا[26].

الفرع الثاني: انعكاس تأثير الفساد على التنمية والأمن البشري الإقتصادي في نيجيريا.

لقد عانت نيجيريا بفعل الاضطرابات والصراعات السياسية والفساد منذ تاريخ استقلالها، وحتى يكون بإمكانها تحقيق قدر لابأس به من التنمية والأمن البشري الإقتصادي؛ فمن الضروري أن تفعل معايير الحكم الجيد على مستوى المؤسسات السياسية والاقتصادية، وهذا درءاً للتأثير الخطير الذي يحدثه الفساد على المنظومة الوطنية ككل .

ولتحديد تأثير الفساد على معدل النمو، يوضح الشكل (رقم 12) مؤشرات الفساد الخاص بمنظمة الشفافية الدولية و معدلات النمو السنوية من عام 1996 الى عام2012 .

الشكل رقم (11): مؤشر مدركات الفساد و معدل النمو السنوي من خلال النسبة المئوية للناتج المحلي الاجمالي لنيجيريا (1996-2012).

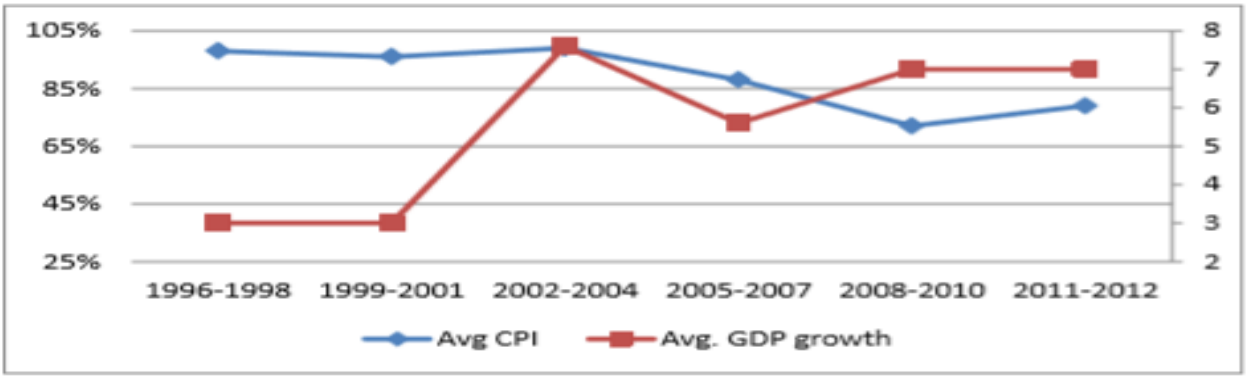

المصدر: بيانات النمو الإجمالي من بيانات بنك معلومات البنك الدولي/بيانات أسعار المستهلك من الشفافية www.transparency.org

[26] -Howard Nicholas and Johan Cameron, The Effect of Oil Dependency on nigeria's Economic Growth, Economics of Development, the hague , (The Netherlands,2013, p 31.)

تمتلك نيجيريا قطاع العام الأكثر فساد في العالم احتلت 2012 احتلت المرتبة 90 من بين 100 دولة . لم تتغيير حسب رقم 06 انه بالرغم من الفساد انخفض معدل النمو؛ فبيانات والموضحة في الشكل رقم 06 تثبث أن الفساد والنمو مازال مترابطان في حالة نيجيريا.

المبحث الثالث: تفصيل حالة الأمن البشري الاقتصادي في نيجيريا في إطار علاقته بالأبعاد الأخرى

عند استقلال نيجيريا عام 1960 كانت تمتلك كل المقومات لكي تصبح دولة قوية و مؤثرة على الساحة الدولية، حيث تحظى نيجيريا بوفرة من الموارد البشرية الطبيعية. تمتلك نيجيريا إحتياطي معتبر من النفط حيث تم إكتشافه من قبل شركة ألمانية سنة 1908 لكن الاستغلال الفعلي كان من طرف شركة شل سنة 1958 في دلتا النيجر و المنطقة الاكبر انتاجا للنفط في إفريقيا ، فنيجيريا هي ثامن دولة منتجة للنفط في العالم ، هي المصدر الاول للنفط في الى الولايات المتحدة الامريكية ، و تشكل مبيعات المنتوجات البترولية أكثر من 90٪ من عائدات صادرات البلاد و أكثر من 75 ٪ من الايرادات العامة ، و ساهم الاعتماد الكلي على النفط في الاستقرار الاقتصادي بسبب التقلبات العالمية في الاسعار مقابل ارتفاع مستوى الفساد بين الحكومة و المسؤولين الحكوميين.

تضم نيجيريا أكثر من 200 مجموعة لغوية و عرقية مختلفة ، و تشكل ثلاثة مجموعات رئيسة غالبية السكان ، الهوسا التي تعادل 21 في المائة و تقع في السافانا الشمالية ، اليوروبا التي تشكل 20 في المائة من السكان و يتمركزون في الجنوب الغربي ، الإغبو يشكلون 17 بالمائة من سكان نيجيريا يتمركزون في الجنوب الشرقي. اللغة الإنجليزية هي اللغة الرسمية مند 1960 ،و هناك أكثر من 250 لغة أصلية في نيجيريا اضافة الى عدد كبير من الاديان ، على الرغم أن اغلبية يدينون بالاسلام أو المسيحية فحاولي 50 في المائة من السكان هم مسلمين و أغلبهم من الهوسا و الفولاني ، و يتمركزون في الشمال حيث ظهر الاسلام لأول مرة بين القرنين الحادي عشر و الرابع عشر ، في حين انتشرت المسيحية مع المبشرين بدايتا مع سنة 1840 ، في حين يمارس 10 بالمائة يمارسون ديانات محلية مبنية بالأساس على معتقدات الاسلاف و كذا الظواهر الطبيعية و الخارقة للطبيعة.

الفساد هو تحد كبير بالنسبة الى نيجيريا و تحتل المرتبة 121 من بين 180 دولة في مؤشرات الفساد الدولية ، حيث أعرب الرئيس السابق أولوسيجون أوباسانجر عن قلقه بشأن الفساد في خطابه الأول سنة 1999.

توصف نيجيريا بأنها سرطان من الفساد حيث يقوم المسؤولون العموميون بسرقة الأموال للاستخدام الشخصي و توزيع الاموال الدولة للاستخدام الشخصي و توزع الاموال و العقود الحكومية على المقربين . فالسياسيون في نيجيريا هم من يمتلكون السلطة و هو الذي يخول لهم إدارة الاموال الحكومية، و بالتالي فمصلحة المسؤولين الذاتية في بقائهم في السلطة ، و غالبا ما كانت الانتخابات مليئة بالعنف و التلاعب حيث يميل السياسيون الى استخدام تزوير الأصوات للتأكد من أنهم سيظلون في السلطة.

المطلب الاول: تحليل الأمن البشري الاقتصادي في نيجيريا.

الفرع الأول : واقع الامن البشري الاقتصادي في نيجيريا .

لكل فرد الحق في مستوى معيشي ملائم ومستوى معين من الرفاه الاقتصادي، بما في ذلك الطعام والمسكن والملبس والسكن والرعاية الطبية والخدمات الاجتماعية الضرورية، بالإضافة إلى توفير العمل والتأمينات المختلفة.

في نيجيريا يعيش المجتمع النيجيري حالة من عدم المساواة الاجتماعية وتتضح هذه الحالة بشكل أكثر بسبب الفجوة المتسعة بين الأغنياء والفقراء، وأما يسمى بمصطلحات اليساريين فئات الطبقة العليا وفئات الطبقة الدنيا، أو الفئة المالكة والفئة التي لا تملك. إنَّ هذه الفجوة تتضح بشكل جلي من خلال نمط وأساليب العيش بين كل فئة؛ فعلى سبيل المثال، هناك تمييز بارز في طبيعة المدارس التي يرتادها الطلاب من كلا الفئتين، ونفس الشيء يصدق بالنسبة للرعاية الصحية ووسائل النقل والسكن. وبالرغم من صعوبة إيجاد مجتمع متساوي في جميع النواحي عدل بين البشر، لكن على الاقل يجب تتراجع المطامح على الأقل إلى توفير الحد الادنى للأجور، لاسيما وأن نيجيريا تمتلك ثروات وموارد طبيعية يمكن أن تضمن لكل مواطن نيجيري مستوى معيشي بعيد عن مستوى خط الفقر.

الفرع الثاني: تحليل معدلات الفقر في نيجيريا

تمتلك نيجيريا موارد طبيعية و بشرية ضخمة، لكن بسبب سوء الادارة والاسراف في الانفاق والسياسات الحكومية الفاشلة، لم يتم استغلال هذه الموارد بالشكل الجيد من خلال الاستثمار مداخيل

النفط في استثمارات مفيدة لتحقيق أقصى فوائد اقتصادية، وحل مشكلة الفقر، حيث بقي الاعتماد المباشر على مداخيل الريع البترولي.

تشير الاحصائيات الى زيادة معدلات الفقر في نيجيريا، ففي عام 1980 على سبيل المثال تم إحصاء النيجيريين الذين يعشون بأقل من واحد دولار أمريكي في اليوم بنحو 27.2 بالمائة فقط يمثلون 17.7 مليون شخص فقط ، لكن مع حلول عام 2010 إرتفع الرقم الى 69 ٪ يمثلون 112.5 مليون شخص و هذا الرقم الكبير كفيل بأن يهدد الأمن الإقتصادي للمواطن النيجيري. وفي هذا الصدد تم إجراء دراسة من قبل البنك المركزي النيجيري والمكتب الوطني للإحصاء ، حيث أعطى مسح لحالة الفقر عن مناطق مختلفة في نيجيريا[27].

الجدول رقم (10):إحصائيات حول الفقر في نيجيريا

المناطق الجيوساسية	1890	1986	1992	1997	2004	2010
الشمال الشرقي	35.6	53.2	54.0	68.0	72.2	76.3
الشمال الغربي	37.7	48.4	36.5	62.0	71.2	77.7
الشمال وسط	32.2	48.4	46.0	53.0	67.0	67.5
الجنوب الشرقي	12.9	30.9	41.0	79.5	26.7	67.0
الجنوب الغربي	13.4	42.0	43.1	74.1	43.0	59.1
الجنوب الجنوبي	13.2	38.0	40.8	78.6	35.1	63.7
اجمالي المناطق	28.1	43.0	42.7	69.2	54.4	69.0

المصدر: دراسة البنك المركزي النيجيري، والمكتب الوطني 2010.

تؤكد النتائج المذكورة أن الفقر وعدم المساواة في نيجيريا في إتساع مستمر الفجوة بين الفقراء و الأغنياء في اتساع من جهة أخرى، أما الطبقة الوسطى ذات الاهمية الكبيرة في الاقتصاد فتكاد تختفي. هذا وتؤكد الدراسة أن النيجيريين الذين يعيشون في تزايد مستمر وصلت نسبة فقرهم

[27] -Ya'u Haruna Usman, "Addressing Social Inequalities in Nigerian Society: The Role of Community Psychologists,(International journal of social sciences and Management research, Vol 4, No 1, 2018, P. 13). accesess 2018/08/03 https://iiardpub.org/get/IJSSMR/.../ADDRESSING%20SOCIAL.pdf

سنة1985 الفقر إلى 38 % و في عام 1992 كانت نسبة الفقر 43 %، وازدادت ارتفاعا عام 1996 لتصل الى 47 %. في نيجيريا يزداد الفقر خصوصاً في المناطق الريفية. و كلما اتجهنا نحو المناطق الجنوبية تقل نسبة الفقر عنها في المناطق الشمالية. وقد تطرقت الدراسة إلى الاثار المترتبة عن زيادة معدل الفقر، وكذا مسألة اختفاء الطبقة الوسطى، وزيادة الفجوة بين الفقراء والاغنياء الامر، الذي يمكن أن يكون له تأثيرات على الاستقرار، ويزيد في إحتمال التوترات الاجتماعية .

ثمة طرق عديدة لقياس الفقر؛ ويتبع البنك الدولي معدل معين لقياس معدل خط الفقر حدده بـ 1.25 دولا في اليوم [28]. وفقا للبنك الدولي فإن 62 ٪ من السكان النيجيريين؛ أي ما يعادل 88 مليون شخص يعيشون تحت خط الفقر وهو ثالث أكبر عدد بعد الهند والصين [29].

إن مشكلة الفقر في نيجيريا تعتبر تهديداً كبيراً للامن البشري الإقتصادي؛ ففي وهذا في ظل الاعتماد الكلي على مذاخيل مداخيل النفط وعدم استثمار هذه المداخيل في مشاريع من أجل القضاء على مشكلة الفقر. وللفقر تداعيات على النمو الاقتصادي في نيجيريا، حيث يؤثر هذا الاخير على الناتج الاجمالي للبلد، وعند الحديث عن نيجيريا فإنه يلاحظ أن الفقر خفض الناتج المحلي الاجمالي في السنوات الاخيرة في حين كان من المتوقع أن تظهر زيادة في كل عام، نظراً لتنوع الموارد الطبيعية والمادية والقوى العاملة[30].

- يؤثر الفقر كإحدى مهددات الامن البشري الاقتصادي على الانتاجية ، حيث تقل الانتاجية في جميع القطاعات سواء الزراعية و الصناعية على حد سواء، الامر الذي أثر على النمو الاقتصادي في نيجيريا، حيث تأثر قطاع الصناعات التحويلية ، وقطاع التعدين وصيد الاسماك و الصناعات الاخرى .
- يؤثر الفقر على التنمية الاقتصادية لنيجيريا، ومن ثم حركية الحياة اليومية للبشر هناك، يتضح هذا في نقص البنية التحتية الكافية، حيث يلاحظ أن امدادات الكهرباء تكون في كثير من الاحيان على فترات متقطعة، وذلك لعدة فترات في اليوم.

---

[28]– تم تحديد معدل خط الفقر 1,25 دولار في اليوم من خلال القدرة الشرائية : تم التصفح بتاريخ : 2018.07.31 ، http://www.albankaldawli.org

[29] -Online Atlas of the Millennium Development Goals, Accessed :2018.07.31 , www.worldbank.org

[30] -Michel Grimmitt, "Combating Poverty for Sustainable Human Development in Nigeria: The Continuing Struggle,(Journal of Poverty, Vol 12, 2008, Issue 4, pp.502 – 515).

- يؤثر الفقر على الامن الاقتصادي في نيجيريا حيث يلاحظ عدم المساواة في توزيع الثروة ، كما أن غالبية النيجيريين يعشون الفقر الحاد.
- يؤثر الفقر كعنصر من عناصر الأمن الاقتصادي؛ فبالرغم من العائدات الكبيرة التي تكتسبها نيجيريا الا أن عدة سلع ضرورية تتسم بالندرة.

الفرع الثالث: معدل البطالة في نيجيريا .

تعد البطالة كمتغير سببي للفقر تهديدا آخر للأمن البشري الإقتصادي في نيجيريا احذف هذه العبارة المسطرة). في نيجيريا كانت البطالة ولاتزال من أعظم المشاكل الاقتصادية في نيجيريا؛ بسب تأثيرها على الاقتصاد المحلي و ادي والمستوى المعيشي للأفراد، ويمكن تلخيص ذلك فيمايلي:

- تؤثر البطالة على الناتج المحلي، والملاحظ من خلال مساهمات التي يقدمها الشباب في التنمية الاقتصادية لم تكن بشكل وقوة الموارد الطبيعية والبشرية التي تتمتع بها نيجيريا؛ فإجمالي حجم الانتاج الصناعي والزارعي وقطاع التعدين وصيد السمك هي تبقى ضعيفة وتسيطر عليها الأساليب التقليدية، كما أن معدل البطالة يعرقل النمو في معظم القطاعات الانتاجية للاقتصاد النيجيري، وضعف الانتاج يؤثر على المستوى المعيشي .
- تؤثر البطالة كإحدى مهددات الأمن الاقتصادي للبشر على الموارد الطبيعية والاقتصادية غير المستغلة، وهذا راجع الى الطريقة التي يتم بها استغلال ارادات النفط، التي تذهب الى الحكومة الفدرالية، والتي لا تستغل على الاطلاق لأغراض تنموية في الاقتصاد النيجيري ، كما أن الازمة في دلتا النيجر قد أدى الى انخفاض العائدات من حقول النفط ، ليس فقط انتاج النفط انما تصديره أيضا والذي يعتمد على السيطرة على القوى العاملة في المنطقة. هذا وتجدر الاشارة إلى أن والزراعة والتعدين تظل من أهم القطاعات التي يمكن أن تعزز التنمية الاقتصادية في نيجيريا؛ فالاستفادة الكاملة من الموارد الطبيعية إلزامية من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية في نيجيريا[31].
- تؤثر البطالة على المستوى المعيشي، حيث يؤثر انخفاض الناتج المحلي على الدخل، ، ونتيجة لهذا العديد من النيجيريين سيواجهون تهديداً مادياً ويجعلهم غير آمنين اقتصادياً.

[31] -Tokunbo Simbowale Osinubi, "An Economic Analysis of Growth, Unemployment and Poverty in Nigeria," ICFAI University Journal of Applied Economics, ICFAI Press, Vol. 5. No.1,2006, pp.55-68).

- تؤثر البطالة على الأمن الإقتصادي في أوساط الشباب النيجيري، فمعظم الشباب في نيجيريا لا يملكون دخل يضمن لهم لقمة العيش، الامر الذي ينعكس على نمط عيش هذه الفئة من المجتمع ، حيث تلجئ في كثير من الاحيان الى الدخول في عالم الجريمة و الفساد مثل الدعارة و المخدرات و الاتجار بالبشر و السطو و غيرها من الامراض الاجتماعية و التي تجلب عدم الاستقرار الاقتصادي .

يعتمد الأمن البشري الاقتصادي على الاستقرار والانتظام والكفاية في الدخل من خلال توفير العمل الذي يضمنه. لكن وبالنظر إلى انتشار الفقر والبطالة وعدم المساواة في التنمية في نيجيريا من يستمر هذا البلد على المدى الطويل في مواجهة التهديدات الاقتصادية الخطيرة، حيث ما يقارب ثلثي من النيجيريين 68.8 مليون يعشون بدخل أقل من دولارين في اليوم و هناك ما يقارب 50 بالمائة الذين يقل دخلهم عن دولار واحد في اليوم ، بالرغم من أن الدولة النيجيرية ، و واحدة من أسباب الفقر في نيجيريا هو عدم المساواة في الثروة ، ثروة الريع النفط ... وسبب أخر هي انتشار البطالة التي يعاني منها النيجيريون بالخصوص فئة الشباب [32].

و تغيب إحصائيات دقيقة حول معدلات التوظيف بالنسبة للبنك الدولي حول نيجيريا ، و بالتالي لا توجد بيانات يمكن الوثوق فيها حول معدل البطالة ، وفق هذه المعطيات فإن الاحصائيات المتعلقة بالبطالة هي بالأساس تعتمد على تصريحات المسؤولين والسياسيون النيجيريون ، و في دراسة حديثة أعرب البنك الدولي عن قلقه الشديد اتجاه الوضع في هذا البلد برغم من أن نيجيريا شهدت نموا مذهلا في إجمالي الناتج المحلي بمعدل 7 ٪ نتيجة ارتفاع أسعار النفط في مرحلة معينة ، وبالرغم من معدل النمو المرتفع فإنه لم يكن له تأثير على معدلات البطالة بالأخص بين صفوف الشباب [33].
وفقا دراسة تم تقديمها سنة 2007 من طرف برنامج الامم المتحدة الانمائي فإن معامل جيني [34] ، كان 43,7 الامر الذي يجعلها في المرتبة 158 من أصل 177 دولة موضع الدراسة و وفق الارقام التي

[32] -Obadan , Mile I, Poverty Reduction In Nigeria The Way Forward, (Central Bank Nigeria Ana Financial Review, Volume 39, No. 4)

[33] -Nigeria: Unemployment Rate Worries Senate, Accessed: 2018.07.31 www.allafrica.com

[34]– **المعامل الجيني** (نسبة للعالم كورادو جيني) من المقاييس الهامة والأكثر شيوعا في قياس عدالة توزيع الدخل القومي, تعتمد فكرته على منحنى لورنز, يمتاز معامل جيني بأنه يعطي قياسا رقميا لعدالة التوزيع, وتتلخص فكرته بحساب المساحة المحصورة بين منحنى لورنز وبين خط المساواة (الخط القطري الواصل بين نقطة الاصل والنقطة (1,1) في الرسم البياني) وضرب هذه المساحة ب 2 وذلك لأن مساحة المثلث المحصورة بين خط التساوي والإحداثيين الأفقي والعمودي تساوي 0.5, لذا فإن معامل جيني ينحصر بين الصفر

قدمت من خلال هذه الدراسة فإن هناك تفاوت كبير في المجتمع النيجيري و بالتالي مستوى عالي من انعدام الأمن الاقتصادي .

الفرع الرابع : عدم المساواة الاقتصادية وحدة القياس معامل جيني

يعيش عدد كبير من نيجيريا حياة فقيرة إضافتا الى معدلات بطالة عالية ، والى جانب عدم المساواة الاقتصادية ، و تدعم الدولة النيجيرية هذه الفئة من الفقراء في ضل اليأس الاقتصادي و انخفاض الدخول و عدم الأمان و يتعين على الاشخاص الذين يبحثون من حكوماتهم ، و وفقا لبرنامج الامم المتحدة الانمائي ، فالحكومات في البلدان النامية غالبا ما تفشل في توفير الشيئ البسيط من أشكال الضمان الاجتماعي الاساسي[35].

في منطقة دلتا النيجر هي منطقة غنية بمصادر الطاقة نفط و المفارقة أن نصيب المنطقة من هذه الثروة بالمقارنة مع الثروات التي تمتلكها ضعيف جدا ، و تلعب والبيرقرواطية الادارية دورا في الدولة النيجيرية في توزيع الثروة ، فمند 1970 تصرف الايرادات في تمويل الانفاق الضخم على توفير بنية تحتية لا سيما في لاغوس ، سيال، العاصمة النيجيرية ،، و عليه فإن عائدات النفط على المناطق الاخرى و منطقة دلتا النيجر قلت في ضل التكلفة التي تكبدتها في بناء العاصمة الاتحادية الجديدة أبوجا. ومع هذا فإن الفقر في المنطقة أعلى بكثير من المتوسط الوطني ، و الفجوة بين من يملكون و من لا يملكون أكثر وضوحا في المجتمعات المنتجة للنفط و على سبيل المثال، نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي من الناتج القومي الإجمالي أقل بكثير من المتوسط الوطني 260 دولار، و البطالة بورت هاركورت Port Harcourt [36] أكثر من 30 بالمئة ، على غرار مدن واري و

والواحد, حيث يكون صفرا عندما ينطبق منحنى لورنز على خط التساوي وتكون المساحة مساوية ل لصفر ويكون عندها توزيع الدخل متساويا لجميع أفراد المجتمع (التوزيع الأمثل للدخل) بينما يكون معامل جيني مساويا للواحد عندما ينطبق منحنى لورنز على الخط الأفقي والخط العمودي وتكون المساحة بين خط التساوي ومنحنى لورنز تساوي 0.5 وتكون عندها قيمة معامل جيني مساوية للواحد الصحيح وفي هذه الحالة يكون توزيع الدخل في أسوأ أحواله, أي أنه كلما كانت قيمة معامل جيني صغيرة علما كانت عدالة توزيع الدخل أفضل. تم التصفح بتاريخ : 2018.08.01 ، https://ar.wikipedia.org

[35]– برنامج الأمم المتحدة للتنمية ، الابعاد الجديد للأمن الانساني ،تقرير التنمية الانسانية 1994 ، ص 26.

[36]– **بورت هاركورت** (Port Harcourt)هي مدينة نيجيرية تقع في دلتا النيجر، بورت هاركورت هي رابع أكبر مدن نيجيريا بعد لاغوس وإيبادان وكانو .الميناء هو منطقة صناعية، تتواجد به عدة شركات متعددة الجنسيات، والصناعات الرئيسية فيه مرتبطة بالنفط. كما تعتبر أهم مدن نيجيريا التي تحتوي على مصاف للنفط لكون النفط أهم موارد البلاد. وتوجد أيضاً بؤرات لصيد السمك، وسوق سمك كبير هذا بالإضافة إلى وجود جامعتين، وحديقة إسحق بورو، وشاطئ ومنتجع.

سابيلي (Warri , Sapele) وهي مناطق أيضا منج لنفط نفس الصورة المتميزة بالتخلف و الحرمان[37].

الفرع الخامس: شبكة الامن الاجتماعي:

في أفريل 2009 أطلقت الحكومة النيجيرية من خلال وزارة العمل لجنة من 26 رجلا ،برئاسة رئيس الدولة السابق الجنرال ياكوبو غاوون، حيث يكون اختصاصها تقديم مقترحات و سياسة وطنية لضمان الاجتماعي ، و هذا من شأنه تمكين الحكومة من القيام بمهامها الدعم الاجتماعي للفئات الفقيرة و ذات الدخل الضعيف ، من خلال توفير المأوى الملائم الغداء الكافي و كذا الحد الأدنى للأجر وضمان معاشات المتقاعدين ، و كذا مزايا التأمين المرضي لجميع المواطنين .

و أبدى وزير العمل قلقه اتجاه سياسات نيجيريا حيث بعد 49 عام من الاستقلال لا يملك هذا البلد سياسة شاملة اتجاه الضمان الاجتماعي مؤكد بأنه رغم وجود تشريعات قائمة في هذا المجال فهو لا يوفر الضمان الاجتماعي الكافي للشعب ، و تحدث الامين الدائم في وزارة العمل في نفس الاطار اكد ان الانظمة الحماية الاجتماعية المتعددة المنتهجة من قبل الاقسام و الوكالات و كذا الوزارات لم يكن له تأثير الكافي على الفئات الاجتماعية المحتاجة بدل هذا فإن الحقيقة أن عدد النيجيريين الذين يعشون تحت خط الفقر بأقل من دولار واحد في اليوم في تزياد . إن دور اللجنة كخطوة التي اتخدتها الحكومة لإنشاء اللجنة سوف تدخل نيجيريا التاريخ في حالة ما استغلت بالطريقة المثلى الامر الذي ينعكس على رفاه المواطن النيجيري من خلال نظام إجتماعي حقيقي شامل يضمن بناء أمة أكثر انسانية ، و يتحدد نجاح عمل هذه اللجنة بالنظر الى اسعار النفط فكلما كانت أسعار النفط مرتفعة كان عمل اللجنة أكثر أريحية و كلما كان العكس كلما كانت بوادر فشل اللجنة اكثر وضوح. ومع إنشاء اللجنة ، تحاول الحكومة النيجيرية وضع مخدد أمن إجتماعي متماسك يضمن للنيجيريين أمن إقتصادي ، في محاولة اصلاح الفجوة في نضام الاجتماعي الحاصل ، و الزمن هو الكفيل الوحيد هو الكفيل في إظهار كانت اللجنة ستحقق الغاية و الاهذاف المرجوة .

المطلب الثاني: تحليل أبعاد الأمن البشري المتعلقة الأمن البشري الاقتصادي في نيجيريا.

الفرع الاول: واقع الأمن البيئي في نيجيريا

[37] - Olayiwola Owolabi , Iwebunor Okwechime ,Oil and Security in Nigeria The Niger Delta crisis, Africa development, op, p17

في السنوات الاخيرة برزت على الساحة الدولية تحديات عالمية حديثة ، والتي تهتم بقضايا تتمحور على التي تتمحور حول التهديدات البشر من بين التحديات العالمية التي يوجهها العالم اليوم هي قضايا البيئة كتغير المناخ، و تدهور التنوع البيولوجي ، و التي احتلت مكانا بارزا على الاجندة السياسة الدولية ، حيث يؤكد كل من موراي و كينغ بأن البئية تؤثر بشكل مباشر على متوسط العمر المتوقع لدى البشر ، و بالتالي يتم تضمينها ضمن الامن البشري دون الحاجة الى انشاء مجال منفصل[38]، و تؤثر البيئة على حياة البشر في الحاضر كما أن هناك عواقب وخيمة و غير مباشر على المدي الطويل؛ فهي بهذا تتجاوز بهذا وجهة نظر التي قدمها موراي و كينغ فهي بهذا تتطلب تحليل أعمق.

لقد أدركت المنظمات الدولية و كذا السياسيون أن البيئية تمثل تحديا حقيقيا يوجهه العالم حيث أكد الامين العام للأمم المتحدة من خلال ما قاله حول المخاطر البيئية "حين ننظر الى الماضي و الازمات المتعددة الذي مر بها العالم و ملاحظة تلك الازمات الحالية يمكن ملاحظة أهمية الموضوعات البئية... نحن نستنزف رأسمال الطبيعي بمعدلات متزايدة .إن الرخاء و الاستقرار المستقبلي يعنيان إعادة التفكير في كيفية استغلالنا لخيرات الطبيعية للكوكب"[39] .

تمثل نيجيريا محور مهم لدراسة الامن البيئي ، و لعلى خلق بيئة مستدامة بالأخص منطقة دلتا النيجر ، و في هذا الاطار تم وضع خطة لاحتواء أزمة البيئية في هذه المنطقة حيث تم تحديدها من أجل تحسين الظروف في هذه المجال البيئي ، و علاوة على ذلك ذكر الرئيس يارادوا أن أحد أهذاف الحكومة في دلتا النيجر هو معالجة التحديات البيئية و حماية المحيط[40].

في نيجيريا يعتبر قطاع النفط المسبب الرئيس للتدهور البيئي والاخطار الذي يسببه هذا التدهور التي تؤثر بشكل دائم على نمط حياة النيجيريين. حذر وزير البيئة النيجيري شركات النفط من أنه يتعين عليها العمل من أجل بيئة أفضل . فإذا استمرت الشركات النفط و الصناعات التحويلية في

[38] -King, Gary and Christopher JL Murray: Rethinking human security, (The Academy of Political Science, 2001,p. 605). available at: https://onlinelibrary.wiley.com/doi/abs/10.2307/798222

[39] -UNEP 2008 ANNUAL REPORT ,United Nations Environment Programme, 2008, P 3. available at www.unep.org.

[40] - Nigeria: Seizing the Moment in the Niger Delta, The report of the government-constituted Technical Committee on the Niger Delta, 30 April 2009,accesess,2018/08/06 https://www.crisisgroup.org/africa/west-africa/nigeria/nigeria-seizing-moment-niger-delta

تلويث البيئة و تجاهل القواعد و أنظمة السلامة البيئية ، فلن يكون لدى الحكومة خيار أخر سوى سحب ترخيص من هذه الشركات و لا يمكن لها السماح في استمرار العمل في نيجيريا.

يعتبر الامن البيئي من أهم المشكل التي تواجهها نيجيريا ، فسوء الادارة البيئية له تأثير على الاقتصاد والتنمية في نيجيريا و منه تحقيق الامن البيئي، حيث يلاحظ أن صناعة البترول و الغاز هي سبب الرئيسي في تلوث البيئي في نيجيريا ؛ و يقدر دخل الناتج القومي الاجمالي حوالي 97 بالمئة ، و تعتبر منطقة دلتا النيجر هي اكثر المناطق التي تعرف نشاط بترولي حيث يتم استكشاف النفط في هذه المنطقة يوميا ، هذا النشاط و الاستغلال الكبير لطاقة كان على حساب الاستغلال السليم لنفط للبيئة و عدم الاستقرار في النظام البيئي. فسوء الادارة البيئية أدى الى انعدام الأمن البيئي في نيجيريا، و الذي له تداعيات على الاقتصاد ، فسوء الادارة البيئية تؤدي الى انخفاض في الانتاج و الانتاجية و الذي ينعكس بدوره على دخل البلد و نصيب الفرد من الدخل[41].

يعتمد الاقتصاد الزراعي في النيجيري على التطول الامطار، فالملوثات الصناعات البترولية أفسدت البيئة، و قد أثرت الاحماض الكيمائية على الانتاج الزراعي الامر الذي انعكس على الاسعار؛ و لم يتأثر قطاع الزراعة فقط ، فقطاع الصيد هو أيضا تأثر من التلوث المياه ، الأمر الذي ينعكس على الامن الغذائي .

إن سياسات الصناعية التي انتهجتها الحكومة الفيدرالية مند استقلال نيجيريا خاصة في منطقة دلتا أدت الى تغيرات بيئية كثيرة في المنطقة كمدن مثل أبوجا و لاغوس و بورت هاركورت ..الخ حيث لوحظ إرفاع كبير في مستويات التلوث من غازات مثل Co، O 3، NOx، So OP 2، PM 2.5.[42]

في هذا الاطار تلعب الشركات معددة الجنسيات مهدد رئيس كمصدر للأمن البشري من خلال العلاقة الوطيدة مع مؤسسات الدولة القمعية ، و ما يحدث في بلد مثل نيجيريا في منطقة دلتا النيجر بالضبط هي مسرح لهذه الانتهاكات الخطيرة التي تكون تداعياتها على أمن البشر ، من جراء

[41] -Abayomi, A. Abatan, "Effect of Air Pollution on the Socio Economic Development in Nigeria," available at: http://www.ihy2007org./img/Hy_Nigeria- Abatan

[42] -Ifeanyi Anago ," Environmental Impact Assessment as a Tool for Sustainable Development: The Nigerian Experience," (Paper presented at : FIG XXII, International Congress US :Washington ,D.C., April 19-29 2002)

الممارسات شركات متعددة الجنسيات البترولية ، و فمشكلة الامن في في دلتا النيجر هي مشكلة متعددة الابعاد ، و محور هذه المشكلة يكمن في تأثير أنشطة صناعة النفط على الأشخاص الذين يعتمدون على الزراعة بشكل أساسي.

ومنذ اكتشاف النفط في منطقة دلتا النيجر عام 1958، كانو ضحايا حرب إيكولوجية قاتلة لا يجد فيها دم ، لكن البشر يموتون كل يوم ؛ الحياة الطبيعية البيئية من نبات و أسماك و هواء و ماء تموت هي أيضا ، فنشاطات شركة شيل تشكل بالفعل تهديد خطير عى الأمن المجمعي و الأمن البيئ الذي ينعكس بضرورة على نشاط الفلاحون و الصيادون و من ثم تكون العواقب وخيمة على مداخيل البشر فالامن البشري يستلزم ضمان حاجة الفرد إلى أن يكون في مأمن من الجوع و الامراض و حماية نمط عيش الطبيعي الموجود .

أشار أندي رويل سنة 1996 و هو صحافي بريطاني شهير مختص في قضايا البيئة أن ما يصل من 76 %من الغاز يتم حرقه من قبل نيجيريا ، و في تقرير للأمم المتحدة تنتج حوالي 35 مليون طن من ثاني أكسيد الكربون من حرق الغاز ، بينما يبلغ مجموع الغازات المنبعثة من أكسيد النيتريك وثاني أكسيد الكبريت 210000 و 40000 طن سنويا ، و هذا ما يجعل من نيجيريا واحدة من الدول مساهمة في التلوث في العالم ، كما تولد مشاعل الغاز الحرارة و الضوضاء و الاهتزاز و الضوء الدائم، حيث تطرق العالم البريطاني المختص في البيئة نيك آشتون جونز ، حيث يقول " الكثير من البشر و الاطفال لم يعرفوا ليلة مظلمة على الرغم من أنهم لا يملكون كهرباء" و علاوة على ذلك المطر الحمضي الذي هو نتاج الغاز المحروق فهو يعمل تلويث المياه العذبة و الغابات ، بالاضافة الخسائر في المحاصيل المزرعة ؛ ورغم كل هذا فالشركات النفط غير مقتنعة بالضرر مشاعل الغاز على البيئة و على البشر.

يؤثر تسرب النفط في منطقة دلتا النيجر على الحياة الطبيعية في المنطقة ، فهو يدمر الغابات ، وبالتالي يفرض تهديد حقيقي على كائنات حية كالقردة و فرس النهر و التماسيح ...إلخ، بالإضافة

تلوث المياه الجوفية و هو أخطر آثر بالنسبة للنفط خاصة في ظل اعتماد الاهالي على مياه الجدول و المياه الجوفية ، الامر الذي يجعلنا نتوقع تزايد الامراض بين الناس [43].

الفرع الثاني: وقع الأمن الصحي في نيجيريا

إن انعدام الامن الصحي ، وفقا لبرنامج الامم المتحدة الانمائي ، يشكل تهديدا كبيرا للناس في جميع أنحاء العالم و لا سيما في البلدان النامية ؛ الملايين يموتون كل عام من الأمراض المعدية ، بسبب أمراض مثل فيروس نقص المناعة البشرية و الملاريا ، و ترتبط معظم هذه الوفيات مع سوء التغذية و بيئة غير أمنة ، لا سيما المياه الملوثة . كما شددت لجنة الامن البشري على أهمية المرافق الصحية ، و عدم الحصول على الرعاية الصحية الأساسية كافية هو العامل الاساسي المسؤول عن الوفيات ، و تمثل وفيات الامهات مشكلة خطيرة العديد من البلدان حيث تموت ألاف النساء كل عام .

هناك عدد كبير من العوامل التي تؤثر على الصحة البدنية ، و تستند مؤشرات الصحة في هذا المشروع إلى المؤشرات الصحية المقدمة من قبل منظمة الصحة العالمية عن واقع الصحة في نيجيريا سنة 2006 من خلال مجموعة من المؤشرات التالية في مجال الصحي :

- الوصول الى نظام رعاية صحية .
- الوصول إلى مصادر المياه الآمنة و الصرف الصحي.
- معدل وفيات الامهات أثناء النفاس.
- الامراض القاتلة مثل فيروس نقص المناعة البشرية /الايدز والملاريا.

وفقا لمنظمة الصحة العالمية، فإن الوضع الصحي العام في نيجيريا يسير من سيئ الى أسوأ في السنوات الاخيرة ،حيث إنخفض متوسط العمر من 53.8 سنة للإناث 52.6 سنة بالنسبة للذكور عام 1991 إلى 46 سنة للإناث و 45 سنة بالنسبة للذكور عام 2004 ، أما سنة 2016 وصل متوسط العمر بالنسبة ذكور 55 سنة بالنسبة للإناث 56 سنة و تم تسجيل انخفاض معدل الوفيات الضع لكل 1000 مولود 105 حالة وفات عام 1999 الى 103 عام 2004 ، في حين معدل وفيات بالنسبة للأطفال دون خمسة سنوات جد مرتفع حيث بلغ عدد الوفيات 197 حالة وفاة لكل 1000 طفل و

[43]- Olayiwola Owolabi and Iwebunor Okwechime ,Oil and Security in Nigeria The Niger Delta crisis, (Africa development,Counicil for the development of Social science Research in Africa, 2007, p 13).

متوسط معدل الوفيات في إفريقيا 167 حالة ؛ ومن أسباب الوفياة بالنسبة للأطفال دون خمسة سنوات هي : 26.1 % ملاريا 24.1 % إلتهاب الرئوي 20.1 % [44] .

من خلال مراجعة البيانات الاخيرة المتاحة من منطمة الصحة العالمية حول نيجيريا تبين أن المرافق الصحية موجودة لكن التجهزات سيئة فهي تفتقر الى الامدادات الاساسية من أدوية و أجهزة حديثة...الخ ، إضافتا الى إطارات و موظفين مؤهلين[45].

يؤثر النمو السكاني غير المتوازن على الخدمات الصحية وزيادة الامراض بشكل كبير، وهذا بسبب عدم كفاية المرافق الصحية. ومع تفاقم الازمات النفطية يجعل استثمارات من أجدل تشيد المرافق الصحية شيء مستحيل في ظل عدم استقرار أسعار النفط، و من خلال الاستطلاعات حول أهم الامراض المنتشرة، نجد أمراض الكلى و الجهاز الهضمي و الجهاز التنفسي بالإضافة الى امراض العصبية، القلب و الاوعية الدموية و هذا وفقا لإحصائيات القبول الطبي للمستشفيات في نيجيريا لسنة 2009.

إن الامراض الناتجة والمنتقلة عن طريق التغذية والماء من بين الامراض الاكثر انتشارا في نيجيريا و هي أمراض تنتج عن التلوث الايكولوجي الذي ينجر عن النفايات المنبعثة من الصناعات النفطية ، و يعتبر الوصول الى مياه النظيفة أمر جد مهم من أجل التقليل من الامراض المعدية الطفيلية وفق إحصائيات سنة 2002 مثلت نسبة 72 % فقط ممن تمكن من الوصول إلى مياه أمنة هو أقل من متوسط القارة الافريقية الذي يصل الى نسبة 84% في المناطق الريفية حصل 49 % من سكان الريف على مياه صالحة للشرب، و تحصل نسبة 48% على خدمات الصرف الصحي في المناطق الحضرية أما في المناطق الريفية فتصل النسبة الى 30% في المناطق الريفية ، حيث تعتبر أمراض مثل الملاريا ، و السل وشلل الاطفال و كذا فيروس نقص المناعى المكتسبة الايدز من بين الامراض الاكثر انتشار في نيجيريا ، و تأثر هذه الامراض على التنمية الشامل و المستدامة و منه تحقيق الامن البشري بجميع أبعاده ، تشير الاحصائيات التي قامت بها منظمة الصحة العالمية في تقرير لها أن معدل انتشار فيروس نقص المناعة المكتسبة هو 1.8 في المائة في عام 1993 ، بلغ انتشار فيروس عام 2001 تسبة 5.8 % و أنخفض سنة 2005 الى 4.4 % وصل معدل الانتشار

[44] - World Health Organization,Nigeria, (Raport 2005), p.5-6.
[45] -World Health Organization, P.7-8

في عام 2006 الى4.8 بالمائة في عدة مدن أبوجا و لاغوس إبادان و بورت هاركورت [46]، و في نهاية عام 2009 تم إحصاء حوالي 3.86 مليون من النيجيريين كانو يعشون مع الايدز بالأخص منطقة دلتا النيجر التي تأثرت كثيرا بفيروس نقص المناعة المكتسبة، ففي كل عام يصل عدد الوفيات في هذه المنطقة 221.000 حالة وفاة أين تحتل المرتبة الثالثة عالميا بعد الهند و جنوب افريقيا وهذا راجع الى مجموعة من العوامل منها إرتفاع مستويات البطالة ، أين تنتشر جميع أشكال الافئات الاجتماعية كتعاطي المخدرات ، العلاقات الجنسية الغير شرعية ..إلخ ، كل هذا يعمل على انتشار هذا المرض في منطقة غنية بالنفط مثل نيجيريا ، هذه الارقام مرشحة الى الارتفاع حيث توجد حوالي 370.000 إصابة جديدة بفيروس نقص المناعة المكتسبة كل عام [47].

وتعد وفيات الامهات في نيجيريا من بين أعلى المعدلات في العالم تتراوح أعداد الوفيات من 704 الى 1500 حالة وفاة لكل 100.000 مولود ، وفقا لارقام منظمة الصحة العالمية لسنة 2000 ، إن ارتفاع نسبة وفيات الامهات يعود سببه الرئيسي في نوعية الخدمات و المعدات في المستشفيات ، فهي في الغالب تفتقر الى المعدات الاساسية مثل ميزان الحرارة و كذا امدادات الكهرباء بالاضافة الى امدادات المياه في بعض المستشفيات ، بالاضافة الى كل هذا عدم تأهيل الموظفين و الاطباء من جهة كذلك الى ضعف الاجور هذه الفئة الامر الذي ينعكس على مردودية العمل لدى هؤلاء رغم الثروات النفطية الكبيرة التي تزخر بها نيجيريا أي نسبة الولادات التي يحضرها الموظفين المهرة هي 35 % أقل بكثير من متوسط في افريقيا المقدر بـ 43 %.

وتشكل الملاريا أيضا تهديدا خطيرا للامن الصحي في نيجيريا وفقا للمنظمة الصحة العالمية ، فإن معدل الوفيات المرتبط بالملاريا لكل 100.000 هو 209 ، مما يعني أن الملاريا من بين أكثر الامراض فتكا بالبشر في نيجيريا ، و تشير الارقام أيضا أن الاطفال في نيجيريا سيكونون مرضى بالملاريا بين 2 الى 4 مرات في السنة الامر الذي يزيد نسبة هو أن 70 % من النساء الحوامل مصابات بالملاريا ، و تنتشر في جميع المناطق البلاد و هذا بالنظر الى طبيعة المناخ من الجهة و

[46]- UNAIDS ,UNGASS Country progress Raport Nigeria , 2010,p 42 accesess 2018.08.07 available at: http://www.unaids.org/

[47] - Undonwa NE, Ekopo M, EKanem IA, Inem AV, Etokidem A "Oil doom and Aids boom in the Niger Delta",(The international Electronic Journal of Rural and Remote Health Research, Education and Policy 4, 2004,p. 273).

تلوث المياه من جهة أخر نتجية الصناعات النفطية ، و يمكن استثناء منطقة جنوب جوس في بلاتو التي تصل فيها بعض قمم الجبال الى 1600 متر اين تنخفض فيه معدلات الاصابة بهذا المرض[48].

الشكل رقم (12): المكونات الاساسية للوصول للتنمية المستدامة وضمان الامن الانساني.

المصدر: من إنجاز الطالب.

وفي ظل التزايد غير المنتظم في التعداد السكاني في مجتمع يتميز بالتنوع العرقي و الديني ، فإن الصراعات حول المواد الطبيعية الأمر الذي ينعكس على الأمن البيئ [49] ، في ضل هذه المعطيات المتعلقة بالجانب الصحي يصبح السبب الرئيسي للتغيير الديموغرافي ، فأول تأثير واضح لغياب الامن الصحي في نيجيريا يكون التغيير في متوسط العمر المتوقع . فمتوسط العمر بدون الايدز سيكون 57 سنة و بلغت ذروتها و بلغت ذروتها عند 62 بحلول عام 2015 ، غير أنه مع وباء الايدز كان متوسط العمر قد انخفض الى 51 سنة سنة 2015 و الذي كان 53 سنة عام 1990 .

إن الأمراض والأوبئة تؤثر على الوضع الديموغرافي في نيجيريا ورأس مالها البشري؛ فالأمراض تضعف القدرات الجسدية والفكرية، ومن ثم فهي تؤثر على قوة العمالة والمستوى العلمي. وقد أظهرت دراسة أن قطاع التعليم هو من بين القطاعات الاكثر تضررا من فيروس نقص المناعة المكتسبة.

الفرع الثالث: واقع الأمن الغذائي في نيجيريا

يعتبر الغداء من الاشياء الاساسية للحياة البشر ، فهو مفتاح الحياة الصحية و المنتجة ، فالغداء المتوازن من خلال تناول كمية ونوعية يساهم في تكوين مورد و رأس مال بشري منتج يضمن التنمية و النمو في بلد كنيجيريا ، بالأخص باستغلال الموارد الزراعية ، و الذي يؤدي الى زيادة في

[48] -Federal Ministry of Health, National Conrtrol Programme, Abuja Nigeria,2010, p12, accesess 2018.08.07 available at: www.nationalplanningcycles.org.

[49] -Obioha Emeka E, "Climate change, drift and violent conflict over land Resources In North Eastern Nigeria," (paper presented at human security and climate Change An International Workshop , Holmen Fjord Hotel asker , near Oslo , 21-23 2005.)

الانتاج الغذائي ، الامر يعمل على تخفيض معادلات التغذية الضعيفة و المجاعة و زيادة النمو الاقتصادي في النهاية.

و بالرغم من هذا فقد اظهرت الدراسات أن نيجيريا لم توفر غذاء كافي وهذا يؤثر كثيراً على ميزانية الأفراد من ناحية ضعف القدرة الشرائية والميزانية الحكومية من ناحية ارتفاع فاتورة الاستيراد

يعتبر توفير الغداء والماء عاملين مهمين لضمان الأمن الغذائي؛ فهما يمثلان شريان حياة جميع البشر، وتوفير الغذاء و الماء ليس هو العامل الواحيد لضمان الامن الغذائي ، فسلامة الماء و الغذاء يمثل عامل مهم للأمن الغذائي، بالأخص في ظل التلوث البيئي من جراء ما تتركه الشركات النفطية من نفايات التي تؤثر على سلامة و صحة المنتجات الغذائية.

ومن الاثار المترتبة على انعدام الأمن الغذائي[50] :

- التأثير على صحة وتغذية أفراد الاسرة ، ومن ثم الإضعاف من القدرات الإنتاجية للعمالة
- إنعدام الامن الغذائي يفكك وحدة وسلامة البنية الاجتماعية في نيجيريا، ، لاسيما إذا وصل المجتمع إلى حد الصراع الغذاء.
- انعدام الامن الغذائي هو يساهم في ارتفاع معدلات الامية، حيث يلاحظ من خلال دراسة تم إجرائها على الامين.أن تفكير هؤلاء يكون محدودا بقضية جوعهم وبقائهم على قيد الحياة؛ فعوض طلب العلم يطلب الغذاء أولاً.

الفرع الرابع: واقع الأمن المجتمعي في نيجيريا.

في نيجيريا قد لاتقلق سلطة الدولة حيال أمن شعبها ورفاهيتهم، بقدر انشغالها بإنتاج النفط وسلامة المنشآت النفطية، وهذا منطقي في حال كانت العائدات النفطية تعود بنفع على كل البشر في نيجيريا بتقسيم عادل، لكن و كنتيجة لهذا الاغتراب الاجتماعي الحاصل تبلور شعور لدى الناس من انعدام الأمن فيما يتعلق بمصادر رزقهم كل يوم، و بالتالي حدث نوع من عدم الاكتراث الحكومة النيجيرية في ظل سياسات التسلطية لشركات النفطية ؛ و في ظل هذا الوضع الإجتماعي تكونت حركات لمواجهة و هي حركات غير عنيفة في مواجهة مع الدولة النيجيرية و الشركات متعددة الجنسيات العاملة في المنطقة و كانت النتيجة صدام و قمع لهذه الاحتجاجات.

[50] -Bolarin Titus , Omonona I , and Agoi, Grace Adetokunbo, "An analysis of Food Security Situation among Nigerian Urban Households :Evidence from Lagos State , Nigeria", (Journal Central European Agriculture, Vol 8, No .3 pp. 400-403).

ففي أكتوبر 1990 على سبيل المثال في ولاية ريفرز نظمت احتجاج ضد أنشطة شركة شيل المدمرة للبيئة، و رغم أنا رد أمن الشركة لم يكن عنيف إلا أن تدخل الشرطة النيجيرية كان عنيف حيث تم تسجيل عدة قتلى في هذه المظاهرات ،و بالإضافة تم تدمير أكثر من خمسمائة منزل . في منطقة دلتا النيجر شهدت المنطقة مواجهات مشابهة و حيث نظم سكان المنطقة احتجاج ضد شركة شيفرون و هي شركة نفط رئيسية أخرى في دلتا غرب النيجر ، ففي عام 1998 أطلقت طائرة هليكوبتر في شركة شيفرون النار على المتظاهرين و سقط عدد كبير من القتلى و الجرحى من جراء هذه الحادثة و نفس الحادثة تكررت عدة مرات في المنطقة عام 1999 في قريتان أوبيا و أكينيان في دلتا النيجر و تورطت الدولة بالموازاة مع شركة شيفرون في مواجهات دموية حيث تم عزل القريتين بشكل وحشي مما أدى الى وفاة عدة فروين ، و كل هذه الحوادث بالتأكيد تشكل اتهديد خطيرا على الأمن البشري الانساني و هذا يدل على أن الدولة النيجيرية و شركات متعددة الجنسيات مستعدة لإعادة نفس السيناريو في حالة احتجاج الاهالي ، وفي ظل هذا الوضع من المستحيل لأهالي المنطقة الدخول في أي نشاطات اقتصادية في ظل الظروف الحالية في المنطقة ، فكرة أمن الشركات متعددة الجنسيات على حساب أمن موطنها حيث يجعل الامن البشري في نيجيريا يجعل نشاط الاهالي يتعرض الى شلل من جراء الوضع البيئي الحاصل.

يؤثر العنف على الأمن المجتمعي في نيجيريا من خلال :

- أول أثر المترتبة للعنف في نيجيريا هو التماسك المجمعي في نيجيريا فهو معرض للتفكك بالكامل في ظل النزاعات و العنف المجتمعي .
- الاثر الثاني للعنف هو الاشتباكات العرقية لا تزال تعطل القانون و دولة القانون في نيجيريا .
- الاثر الثالث للعنف هو تقسيم المجتمع النيجيري على أساس ديني و عرقي ، تكريس الولاءات الفرعية على الولاء الدولة ، شمال مسلم جنوب مسيحي .
- الاثر الرابع للعنف في المجتمع على الأمن المجتمعي هو استمرار الظروف السياسية تحت مختلف التوترات .

الفرع الخامس : الأمن الشخصي في نيجيريا

وفقا لتقرير برنامج الامم المتحدة الانمائي حول الأمن الشخصي كما تطرقنا في الفصل الاول فإننا عندما نتكلم عن الامن الشخص فأنه من الضروري التطرق الى أمور مثل الاعتقال التعسفي أو الاحتجاز أو التعديب عمليات القتل و الاختطاف. وفي تقرير الحراية حول الحرية في العالم الصادر

عام 2008، تطرقت مؤسسة فريدوم هاوس بأن البشر في نيجيريا لا يزالون يعانون من انتهاكات من جانب قوات الشرطة. إن استخدام العنف ضد الاشخاص و الانفس و ضد المجموعات التي تؤدي إصابات و الموت و الاذى النفسي ، في نيجيريا هناك مجموعة من الاسباب التي تدفع الى العنف ، فالتخلف و الحرمان يجعل العنف من العوامل الاساسية في تأجيج هذه الظاهرة ، فصعود جماعات مسلحة تأخد من الاسس العرقية و الدينية الوحدة الأساسية التى تتمحور هليها هذه الجماعات ، فهي تمثل الخطوط العامة التي تقسم المجتمع ، و التي أدت في نهاية المطاف إلى زيادة التوترات بين هذه المجموعات ، و يكون الصراع للوصول إلى الموارد و السيطرة على الموارد ،في ظل عدم العادلة في توزيع المداخيل النفط في نيجيريا[51].

يؤثر قمع المتظاهرين كما قنا سابقا من القبل الدولة و الشركات متعددة الجنسيات حيث تتعرض من نساء ورجال و اطفال و شيوخ الى معاملات شكلت من خلالها تهديد على نفسهم ، بل قد وصل الامر الى سقوط قتلى كل هذه الحوادث تشكل تهديدا خطيرا بالنسبة للأمن الشخصي خاصتا في ظل استعداد النظام السياسي في نيجيريا الاستمرار في هذه الممارسات ، و تم تسجيل عنف ضد النساء و الأطفال من قبل رجال الأمن الحاملين للسلاح في ظل عسكرت مناطق التي تتواجد فيها المنشأة البترولية ، فمنطقة أوجوني (Ogoni) شهدت عمليات لاختطاف منتظمة، حيث لم تنجو حتى النساء ، وتم اغتصاب النساء والاطفال و تقتيل لأزواجهن و أبنائهن في هذه المنطقة ، و نتيجة لهذه الانتهاكات أجبر الاهالي الى مغادرة منازلهم الى بلدات مجاورة و لجأ الأخرون الى المخيمات المنتشرة عبر غرب إفريقيا كل هذا حدث نتيجة تورط شركة شيل في فضائح استراد الأسلحة ، رغم اعتراف هذه الاخيرة أنها قامت بشراء مسدسات لشرطة و أن الاسلحة ملك لدولة نيجيريا ليست ملكهم، للمرة الثانية كانت لصفقة أسلحة أخرى باسم شركة شل كانت تهدف لخدمة مصالحها الخاصة حيث قامت باقتناء بنادق بيريتا شبه آلية ، بنادق ، و مضخة و مواد الغاز المسيل للدموع المصمم بشكل واضح للتحكم في الحشود فهي تجهيزات موجهة لقمع المتظاهرين [52].

الفرع السابع: الأمن سياسي في نيجيريا

[51]- Olayiwola Owolabi , Iwebunor Okwechime ,"Oil and Security in Nigeria The Niger Delta crisis", (Africa development ,op , p .7).

[52] -. Olayiwola Owolabi, op, cit., p. 7.

قد يصح الجزم بأن لا وجود للأمن البشري في ظل وضع سياسي غير مستقر، و في ظل التنوع الثقافي و العرقي و الديني الذي يتميز به المجتمع النيجيري، و بالموازات مع عدم العادلة في توزيع الثروة النجمة من مداخيل النفط، ظهرت حركات ذات طابع ديني و عرقي تطالب بحقوقها، و تأخذ في بعض الاحيان طابع العني.

حسب التقرير هيئة الامم المتحدة لسنة 2002 صنفت نيجيريا على انها ثاني أكبر البلدان فساد في العالم حيث ناقش التقرير مضامين الامن السياسي في نيجيريا والتي يمكن تلخيصها في التالي[53]:

- لايزال الحكم في نيجيريا مستقرا وقابلا للمساءلة.
- يؤثر النمط الاداري والسياسي الحالي للحكومة الفيدرالية على التماسك الاجتماعي في نيجيريا.
- نيجيريا تتكون من مختلف الفصائل الاجتماعية و الدينية و الاثنية و التي تنعكس على الحياة السياسية ، هذه الفصائل تسببت في كثير من الاضطرابات و الصراع الحاصلة ، فالفقر و الصراع حول مورد النفط هو السبب الرئيسي في تأجيج الصراعات والتوترات .
- إن الطريقة التي يتم من خلالها الحكم في نيجيريا ، خلقت أشكل من العنف و الجريمة في المجتمع ، و يحدث العنف بسبب التوترات التي تؤدي الى صدامات مختلفة بسبب انتشار الفقر و الحرمان ، كل هذا يعيق العملية التنموية الشاملة و الامن البشري .

كما أكد تقرير الوكالة الامريكية للتنمية الدولية لسنة 2000، الذي يصنف نيجيريا من بين الدول الاكثر فساد؛ فالمحسوبية و الرشوة و الكسب غير المشروع ، هذه الآفات أعطت الأولية في الحقوق و الفرص لأفراد دون آخرين، الامر الذي يعزز عدم المساواة الامر الذي يغذي التوترات.

في نيجيريا هناك ما يسمى **تسييس الفساد**. ولعب الجيش من خلال عسكرة الادارة السياسية في مدة تجاوزت أكثر من ثلاثين عاما هذا الامر عززت ممارسات الفاسدة، فالصورة التي يتم من خلالها توزيع مداخيل و الطريقة التي إدارة النفقات في نيجيريا تصورها على أنه بلد نهب و سرقة لثروات.

[53] -Elaigwu, J.I. "Democracy, Transparency and Accountability in Nigeria," (Newswatch, Annual Lecture. February 18 2002, p.17).

إن واقع الأمن سياسي في نيجيريا في ظل الظروف الحالية مع وجود عدة فواعل في نيجيريا متعلقة بالنفط ، يجعل الامن الانساني من ضمان حقوق الانسان و الحريات و الدفاع عنها صعب جدا، حيث تتعامل السلطة النيجيرية و الشركات متعددة الجنسيات بشكل متشدد المواطنين خاصتا مع المواطنين الذين يقطنون في المناطق الصناعة النفطية، وهذه المعاملة قد تصل الى الوحشية ، و الكثير ما تتستر السلطة في نيجيريا تحت ستار التدخل العنيف من أجل الحماية من الصراعات الطائفية و العرقية ، في عدة مناطق كالبلد إيكو (IKo) و بلدة الأوغوني (Ogoni) حيث عملت على قمع الزعيم المتطرف لحركة البقاء على قيد الحياة و أتباعه و أقاربه [54].

الامر الذي يفسر هذا التشدد لسلطة النيجيرية اتجاه الاهالي خاصة بالنسبة المجتمعات المناطق التي تحتوي على النفط هو التخلص من المعارضة و إحباط عملها في المنطقة ، مقابل هذا فإن هذا النهج يثبت عجز الدولة و محدوديتها في تسير الدولة ، و في مقابل فإن الشركات النفط هي المتحكم في الموازين السياسية في نيجيريا و بقاء السلطة القائمة في نيجيريا يعتمد على بقاء الشركات النفط خاصة شركة شل .

لقد أصبحت العلاقة بين الدولة و النفط عاملا أساسيا في الاقتصاد السياسي لنفط في نيجيريا، و مع صدور المرسوم رقم 51 سنة 1969، و التي من خلاله وفق ما نص عليه هذا المرسوم: "تناط الملكية الكاملة للدولة في التحكم في جميع امور المتعلقة بتسير كل الثروات تحت و أعلى الارضي و تحت المياه الاقليمة النيجيرية "، بالإضافة الى مرسوم رقم 9 سنة 1978 حيث تصادر من خلاله الحكومة الفيدرالية حقوق المجتمعات المنتجة للنفط و هي الحقوق الطبيعية في الملكية و السيطرة على الاراضي والموارد و تنقل هذه الأخيرة الحكومة الفيدرالية ، أعطى دستور 1979 النيجيري حق الاستيلاء على الاراضي[55]. أدت هذه القرارات الى قطع عائدات النفط عن الاقليات التي تسكن مناطق التي تحتوي على هذه الثروات ،التى يتم توزيع حصة على هذه الاقليات وفق ما تراه الحكومة الفيدرالية .

[54] - Olayiwola Owolabi, op, cit., p. 8.
[55] - Brandon foreman, "The Nigerian Oil Crisis," (research, spring 2017, p 3).

خلاصة الفصل:

بالرغم من أن نيجيريا هي واحدة من أكبر البلدان التي تستقطب النفط في العالم، فإن الفقر يمثل مشكل رئيسي حيث يعيش 88 مليون شخص تحت خط الفقر ، وفق الرئيس النيجيري السابق الجنرال ياكوبو غاوون فإن الفقر أكبر تهديد منفرد للمجتمع النيجيري ،حيث من الصعب كما تطرقنا الحصول على بيانات دقيقة و موثوق فيها حول معدلات البطالة ، و بالرغم من هذا فالتصور الموجود لدى كبار السياسيين و البنك الدولي هو أن هناك مستوى مرتفع من البطالة خاصتا لدى فئة الشباب ، و من جهة أخرى فالمجتمع النيجيري يعيش حالة من التفاوت بمستويات حد عالية ، هذا يعني أنه و برغم من مستويات العالية التي حققتها نيجيريا من خلال معدلات النمو الاقتصادي من جراء مداخيل الريع ، الى أن الفقراء لا يزالون فقراء لان أغلبية الثروة في أيدي قلة قليلة من السياسيين و رجال الاعمال الدين يعملون في مجال النفط ؛ أما في خصوص نظام الضمان الاجتماعي أو التأمينات الاجتماعية لم يصل بعد الى مستويات الملائمة برغم من المبادرات التي تم إطلاقها من أجل تحسين هذا الوضع.

خاتمة

الخاتمة

إن المتتبع لتطور قضايا التهديدات البشرية الاقتصادية على المستوى الأكاديمي يستنتج مدى أهمية أمن البشر في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وبخاصة البعد الاقتصادي الذي يرتبط بمختلف أبعاد الأمن البشري الأخرى كالأمن السياسي والأمن الصحي والأمن الغذائي و الأمن الشخصي والأمن البيئي.

يعد ربط الجانب الاقتصادي بالمخاوف الأمنية ظاهرة جديدة في غاية الأهمية بالنسبة لضمان مستوى عيش مطمئن للبشر، بعد أن كان هذا البعد متعلقاً أشد التعلق بظاهرة التنمية.

ولعل هذه العلاقة تظهر أكثر على مستوى منظمة الدول المصدرة للبترول، التي عانت من أزمات اقتصادية متتابعة أنهكت الوضع الداخلي. وإلى جانب هذه الوضعية المتأزمة كان لانعكاسات وتداعيات الأزمات النفطية الأثر الواضح على الأمن البشري الاقتصادي في دول المنظمة، كما يبدو ذلك في نيجيريا، باعتباره حالة للدراسة في هذا البحث.

ومن خلال البحث في هذا الموضوع يتضح أن الدول التي تعتمد على النفط كمورد أساسي في صادرتها هي أكثر الدول عرضةً لأزمات بشرية اقتصادية بالإضافة إلى التهديدات الأمنية أخرى؛ بيئية و صحية و غذائية وسياسية ومجتمعية.

وبالإضافة إلى ما سبق فإن منظمة الدول المصدرة للنفط ورغم تأسيسها كهيئة تسعى إلى ضبط أسعار النفط والتصدي للأزمات النفطية، إلا أنها فشلت في التحكم في هذه الأخيرة مما جعل الأمن البشري الاقتصادي في دول منظمة الدول المصدرة للنفط بشكل عام ونيجيريا بشكل خاص غير مستقر.

وبعد الإجابة على الإشكالية الرئيسية للبحث واختبار فرضياتها من خلال معالجة علمية للموضوع، يمكن إبراز ما توصل إليه البحث من نتائج في النقاط التالية:

- تعتمد جل دول منظمة الدول المصدرة للنفط بشكل عام ونيجيريا بشكل خاص على مورد النفط كمورد أساسي في اقتصادها، في حين أن هذه السلعة تتحكم فيها مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية، وتتعلق الداخلية منها بالدول الأعضاء وتوزيع حصص تصدير النفط

على الدول الأعضاء في منظمة الدول المصدرة للنفط التي تسيطر المملكة العربية السعودية على النسبة الأكبر من الإنتاج داخل منظمة الأوبك بنحو 10058 برميل في اليوم، الأمر الذي يجعله العضو المؤثر والمتحكم في الأسعار داخل المنظمة في ظل الأزمات النفطية.

- تؤثر تقلبات أسعار النفط-لاسيما باتجاه الانخفاض- على الاقتصاد الكلي والجزئي، وهذا يشكل تهديداً اقتصادياٍ على المستويي الوطني والبشري بالنسبة لنيجيريا ودول منظمة الأوبك التي تعتمد على البترول كمورد أساسي لاقتصادها، حيث النسبة الغالبة في ميزانية هذه الدول هي بالأساس من العائدات النفطية.
- يتأثر تفعيل البرامج الإنمائية بقلة العائدات النفطية في حالة الأزمات النفطية، الأمر الذي ينعكس على قطاعات حساسة كالزارعة والتعليم والصحة ومشاريع البنية التحتية، وهذا يؤدي إلى تضيق خيارات البشر وانتهاك حقوقهم البشرية الاقتصادية والاجتماعية.
- يتأثر الأمن الإقتصادي للبشر في نيجيريا بالبعد البيئي؛ ويعود ذلك إلى الانبعثات الغازية من مصانع البترول والغاز، خصوصاً في منطقة دلتا النيجر التي تمثل حوالي 50 % من الناتج المحلى الإجمالي النيجيري في العقود الأخيرة. وبالتالي؛ فقد أدى هذا الضغط الكبير على المنطقة إلى أزمة أيكولوجية خطيرة، الأمر الذي انعكس على الأمن البشري الإقتصادي البيئي في المنطقة، حيث تركت سكان المنطقة دون إيجاد بدائل اقتصادية في ظل اعتماد سكان المنطقة على قطاع الزراعة الذي تضرر كثيراً بسبب التدهور البيئي، ففي عام 2011 أعلن برنامج الأمم المتحدة للبيئة تلوث النفط في أوغونيلاند (أرض الأوغونيين) و جزء من دلتا النيجر وأشار إلى أنه تضرر بسبب التسربات النفطية أين عاش سكان المنطقة تلوثا مزمنا، وبلغت مستويات البنزين في المياه و الأراضي 900 مرة .
- يتأثر الأمن الإقتصادي للبشر في نيجيريا بمهددات الأمن الغذائي، التي تنتج بدورها عن سبب تبعات التدهور البيئي والتغير الايكولوجي؛ فالكثير من البشر في نيجيريا يعاني سوء التغذية، حيث من المتوقع أن تصبح الأراضي الزراعية في المناطق التي تضم مصانع النفط والغاز منطقة غير صالحة للنشاط الزراعي نتيجة النفايات الصناعية خاصة في ظل سياسيات الشركات الأجنبية المصنعة اتجاه البيئة.

- يتأثر الأمن الإقتصادي للبشر في نيجيريا بالأمن الصحي الناجم كذلك عن التهديدات البيئية الناجمة عن التلوث الصناعي للمصانع النفطية، ويظهر ذلك في تفشي الأمراض الوبائية المرتبطة بتلوث المياه والغذاء، في المناطق الصناعية.
- عرفت نيجيريا أعلى مستويات النمو الاقتصادي إفريقيًا خلا المرحلة الممتدة من 2008-2013 حيث وصلت نسبة النمو الى 7 %، وهي أعلى نسبة في إفريقيا أين تجاوزت سنة 2014 جنوب إفريقيا كأكبر اقتصاد في إفريقيا نتيجة ارتفاع أسعار النفط؛ ذلك أن نيجيريا عملت ومنذ استقلالها على تبني استراتيجيات تنموية من أجل النهوض بالقطاعات الاقتصادية الأخرى كالزراعة والصناعة، إلا أن جميع الاستراتيجيات المنتهجة من قبل الحكومات المتعاقبة في نيجيريا لم تعرف النجاح المرجو، بل صارت نيجيريا التي كانت تصدر في السابق كميات من الغذاء إلى الدول الأخرى تستورد اليوم بعض منتجاتها الغذائية الأمر الذي انعكس على أمنها الاقتصادي الغذائي.
- تؤثر الشركات النفطية في نيجيريا على القرارات السياسية والتنموية، حيث تتدخل هذه الشركات في توجيه الاستثمارات نحو القطاعات والمشاريع التنموية بما يخدم مصالحها. والملاحظ منذ مرحلة الثمانينات، وبالرغم من تدني أسعار النفط إلى أدنى مستوياتها في تلك الفترة أين تم تبني خطة تنموية تهدف إلى تنمية القطاعات الزراعية والصناعات الغذائية بالإضافة إلى المشاريع خارج قطاع المحروقات من أجل تحقيق أمن بشري وتنمية مستدامة حقيقية، إلا أن السقوط غير المتوقع لأسعار النفط، جعل عدة مشاريع تتعطل وأخرى تتوقف في حين مشروع المصفاة الجديدة التي كانت قيد الإنشاء في تلك الفترة بقي قائما بالرغم من الأزمة النفطية في تلك الفترة.
- مشكلة التنويع الاقتصادي سبب رئيس في غياب الأمن البشري الإقتصادي في نيجيريا ودول الأوبك؛ فاعتمادها الأساسي على النفط في ظل الوضع غير المستقر والمفاجئ لأسعاره يجعلها على المدى الطويل عرضةً للأزمات النفطية، وبالتالي فالتنويع الاقتصادي يعد عاملاً هاماً في معادلة الأمن البشري الاقتصادي.

- منظمة الدول المصدرة للنفط يجب أن تعمل على تنسيق وتقريب الرأي من أجل مواجهة الطابع غير المستقر للأسعار، لأن المشاكل البينية بين الأعضاء يطيل الأزمات من جهة ويضعف المنظمة من جهة أخرى.

إن تحقيق الأمن البشري الاقتصادي في نيجيريا ودول منظمة الدول المصدرة للنفط لا يتأتى إلا من خلال التنمية المستدامة، فالأسباب التي خلقت الأزمات النفطية بالنسبة لدول الأوبك كلها ونيجيريا على وجه الخصوص، هو اعتمادها على النفط كمصدر أساسي لعوائدها النفطية، ففي حالة ما إذا حدث تراجع في الأسعار فإن هذا الأمر سيخلق حالة من عدم الاستقرار الاقتصادي، الأمر الذي يتبعه إجراءات من أجل التكيف مع هذه حالة، وبهذا فالإرادة الحقيقة بالنسبة لنيجيريا من أجل تنويع الاقتصاد هو السبيل الوحيد من أجل تحقيق الأمن البشري الاقتصادي.

فهرس الموضوعات

الشكر

الإهداء

مقدمة.....ص.1-7

الفصل الأول: تحليل نظري لمفهوم الأمن البشري الإقتصادي.....ص. 9-42

المبحث الأول: مفهوم الأمن في المقاربات النظرية للعلاقات الدولية والدراسات الأمنية النقدية.....ص.10

المطلب الاول: تعريف الامــن.....ص.10

الفرع الاول: المعنى الإشتقاقي للأمن.....ص.10

الفرع الثاني: المعنى الاصطلاحي للأمن.....ص.10

المطلب الثاني: مفهوم الأمن في نظريات العلاقات الدولية.....ص.13

الفرع الأول: التصور الواقعي للأمن.....ص.13

الفرع الثاني: التصور الليبرالي للأمن.....ص.15

الفرع الثالث: التصور النقدي البنائي للأمن: مدرسة كوبنهاغن.....ص.16

الفرع الرابع: التصور النقدي الليبرالي للأمن: مدرسة ويلز.....ص.17

المبحث الثاني: الأمن البشري الاقتصادي ومؤشرات قياسه.....ص.18

المطلب الأول: تعريف الأمن الاقتصادي ص.18

الفرع الاول: الأمن الاقتصادي.....ص.19

الفرع الثاني: أثر الأمن الاقتصادي فى تدعيم الاستقرار الاجتماعي والرفاه الشخصي.ص.20

المطلب الثاني: مفهوم الامن الاقتصادي البشري.....ص.21

الفرع الأول : تعريف الامن الاقتصادي البشري.....ص.21

الفرع الثاني : معايير قياس الأمن الاقتصادى البشري.....ص.22

المبحث الثالث: مفهوم الأمن البشري الإقتصادي في المقاربات القانونية والمؤسساتية.ص.26

المطلب الاول: المقاربة القانونية: منظور الجيل الثاني لحقوق الإنسان 1966.....ص.26

الفرع الأول: ماهية حقوق الإنسان.....ص.27

الفرع الثاني: الأمن البشري الإقتصادي من منظور حقوق الإنسان الاقتصادية.....ص.30

المطلب الثاني: المقاربات المؤسساتية: منظور برنامج الأمم المتحدة للتنمية.....ص.32

الفرع الاول: تعريف الأمن البشري من منظور البرنامج ص.33

الفرع الثاني : أبعاد الأمن البشري: البعد الإقتصادي أول الأبعاد.....ص.35

الفرع الثالث: التنمية البشرية المتمحورة حول أمن الانسان و حرياته.....ص.39

الفصل الثاني : توصيف مفهوم الأزمة النفطية وتصنيف فواعل منظمة الدول المصدرة للنفط.....ص.44-89

المبحث الاول: تحديد مفهوم الأزمة النفطية: بين الأسعار والعوائد.....ص.45
المطلب الاول: تحديد مفهوم الأزمة النفطية.....ص.45
الفرع الاول: مفهوم الأزمة النفطية بإعتبارها أزمة إقتصادية.....ص.45
الفرع الثاني: عوامل حدوث الأزمة النفطية.....ص.49
المطلب الثاني: تحليل في مفهوم مضمون الازمة النفطية.....ص.55
الفرع الأول: مفهوم السعر النفطي ص.57
الفرع الثاني: مفهوم العائد النفطي ص.57
المبحث الثاني: المقاربات النظرية لعلاقة النفط بالنمو الإقتصادي.....ص.60
المطلب الاول: النظريات التي ترى أن النفط هو محرك للنمو.....ص.60
الفرع الأول: النظرية الكلاسيكية.....ص.60
الفرع الثاني: النظرية النيوكلاسيكية ص.61
الفرع الثالث: نظرية المواد الناضبة.....ص.61
الفرع الرابع: نظرية الدخل الدائم.....ص.62
المطلب الثاني: النظريات التي تعتبر النفط كعائق للنمو ص.63
الفرع الأول: النظرية المتشائمة ص.63
الفرع الثاني: الحركة الامريكية المحافظة (1890-1920) ص.63
الفرع الثالث: نظرية حدود النمو.....ص.64
الفرع الرابع: نظرية العلة الهولندية ص.65
المبحث الثالث: وصف عمل منظمة الدول المصدرة للنفط وتصنيف فواعلها.....ص.67
المطلب الأول: ظروف إنشاء منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك).....ص.67
الفرع الاول: نشأة منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك).....ص67
الفرع الثاني: تعريف منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك).....ص.68
الفرع الثالث: آلية عمل منظمة الدول منظمة الدول المصدرة للبترول في مراقبة سقف الإنتاج.....ص.71
المطلب الثاني: الفواعل المؤثرة في سوق البترول داخل وخارج منظمة (أوبك).....ص76
الفرع الاول: أهم الدول الفاعلة في منظمة الدول المصدرة للبترول.....ص.76
الفرع الثاني: الشركات النفطية العالمية باعتبار فواعل غير دولتية.....ص.79
الفرع الثالث: الفواعل الدولية الكبرى المؤثر في سياسات النفطية الدولية في نيجيريا...ص.84

الفصل الثالث: دراسة حالة الأمن البشري الاقتصادي في نيجيريا خلال الأزمة النفطية لمنظمة أوبك.....ص.91-131

المبحث الاول: قياس الأزمة النفطية والأمن البشري على مستوى منظمة أوبك.....ص.92
المطلب الاول: مدى الأزمة النفطية والأمن الاقتصادي للفرد في دول الأوبك من خلال مؤشر العائد النفطي.....ص.92
الفرع الاول: العوائد النفطية وانعاكسها على دخل الأفراد في دول الأوبك.....ص.93
الفرع الثاني: انعكاسات العوائد النفطية على المظاهر السياسية لدول المصدرة للبترول.ص.94

المطلب الثاني: مدى الأزمة النفطية لدول الأوبك وفقاً لبعض المؤشرات الخاصة.....ص.95
الفرع الأول: علاقة مؤشر حصة الايرادات النفطية بمعدل البطالة وعدد السكان.....ص.96
الفرع الثاني: علاقة مؤشر حصة الايرادات النفطية بمعدل البطالة وعدد السكان.....ص.98
المبحث الثاني: مناقشة تأثير تذبذب أسعار النفط على الإقتصاد الوطني النيجيري.....ص.99
المطلب الاول: نظرة عامة على اقتصاد النيجيري.....ص.100
الفرع الاول: الطبيعة البنيوية للإقتصاد النيجيري.....ص.101
الفرع الثاني: الخطط التنموية في النيجيريا.....ص.103
المطلب الثاني: انعكاس التنويع و الفساد الاقتصادي على التنمية في نيجيريا.....ص.108
الفرع الأول: انعكاس التنويع الإقتصادي على التنمية في نيجيريا.....ص.108
الفرع الثاني: انعكاس الفساد على التنمية والأمن البشري الاقتصادي في نيجيريا.....ص.110
المبحث الثالث: تحليل الامن البشري الاقتصادي في نيجيريا.....ص.111
المطلب الأول: تحليل الامن البشري الاقتصادي في نيجيريا.....ص.112
الفرع الأول : واقع الامن البشري الاقتصادي في نيجيريا.....ص.112
الفرع الثاني : تحليل معدلات الفقر في نيجيريا.....ص.112
الفرع الثالث: معدل البطالة في نيجيريا.....ص.115
الفرع الرابع: عدم المساواة الاقتصادية وحدة القياس معامل جيني.....ص.117
الفرع الخامس: شبكة الامن الاجتماعي في نيجيريا.....ص.117
المطلب الثاني: تفصيل حالة الأمن البشري الاقتصادي في نيجيريا في إطار علاقته بالأبعاد الأخرى.....ص.118
الفرع الاول: واقع الأمن البيئي في نيجيريا.....ص.118
الفرع الثاني: وقع الامن الصحي في نيجيريا.....ص.121
الفرع الثالث: واقع الأمن الغذائي في نيجيريا.....ص.125
الفرع الرابع: واقع الأمن المجتمعي في نيجيريا.....ص.126
الفرع الخامس: الأمن الشخصي في نيجيريا.....ص.127
الفرع السادس: الأمن سياسي في نيجيريا.....ص.128
الخاتمة.....ص.132
قائمة المراجع.....ص.136

فهرس الأشكال والجداول والخرائط

1/فهرس الأشكال:

1- الشكل رقم(01): الطلب العالمي على النفط في ظل عدم استقرار النمو الإقتصاد...ص.47

2- الشكل رقم(02): محددات سعر البترول خلال الفترة مابين 1999-2009.....ص.50

3- الشكل رقم(03): تذبذب القدرات الإنتاجية للنفط (1971-2008).....ص.51

4- الشكل رقم (04): أهم الشركات النفطية في العالم.....ص.79

5- الشكل رقم (05) الشركات النفطية الفاعلة في العالم.....ص.81

6- الشكل رقم (06): معدل النمو السنوي في نيجيريا(2015-2018).....ص.101

7- الشكل رقم (07): ميزانية الحكومة النيجيرية (2008-2018).....ص.102

8- الشكل (08): الارادات التي حصلت عليها نيجيريا خلال 2015-2018.....ص103

9- الشكل رقم (09): الصادرات الرئيسية في نيجيريا خلال سنة 2017.....ص.108

10-الشكل رقم (10): نسب صادرات الوقود، البضائع المصنعة والزراعة (1996-2011).....ص109

11-الشكل رقم(11): مؤشر مدركات الفساد و معدل النمو السنوي من خلال النسبة المئوية للناتج المحلي الاجمالي لنيجيريا (1996-2012).....ص.110

12-الشكل رقم(12): المكونات الاساسية للوصول للتنمية المستدامة وضمان الامن الانساني.....ص.124

2/فهرس الجداول:

1- الجدول رقم(01): إجمالي الطلب على الطاقة الأولية حسب المنطقة.....ص.47

2- الجدول رقم(02): مقارنة استشرافية لنسب نمو المواد الطاقوية.....ص.48

3- الجدول رقم(03): تطور إنتاج دول الأوبك (الوحدة ألف برميل يومي).....ص.73

4- الجدول رقم(04): بعض قرارات تحديد سقف الانتاج من طرف منظمة "اوبك".....ص.74

5- الجدول رقم(05): أهم السياسيات التسعيرية المتخذة من طرف منظمة "أوبك" خلال الفترة من2000 إلى 2011.....ص.75

6- الجدول رقم(06): أعضاء منطمة "أوبك" منذ نشأتها إلى غاية جوان 2012.....ص.77
7- الجدول رقم(07): المؤشرات الجيوسياسية والمالية والمعطيات العامة والماكرو اقتصادية.....ص.97
8- الجدول رقم (08): المؤشرات الاقتصادية والديموغرافية.....ص.98
10-الجدول رقم (09): نسب صادرات الوقود، البضائع المصنعة والزراعة (1996-2011).....ص.109
11-الجدول رقم(10): إحصائيات حول الفقر في نيجيريا.....ص.113

3/فهرس الخرائط:

1- الخريطة رقم(01): الموقع الجغرافي لدول منظمة "أوبك" عبرالعالم (جوان 2012)...ص.78

قائمة المراجع

1- باللغة العربية.

1/المصادر:

1. القران الكريم، صورة قريش،الاية رقم:3 و4

2/الكتب:

1. البندك مازن ، قصة النفط، طبعة الاولى،(دار القدس، بيروت، 1974).
2. الدوري محمد أحمد ، محاضرات في الاقتصاد البترولي، (ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983).
3. الرومي نواف ، منظمة الأوبك وأسعارالنفط العربي الخام، (دار الجماهرية للنشر والتوزيع و الإعلان، 2000).
4. القلبطي سعبد على حسن ، استراتيجية تحقيق الأمن الاقتصادي والنهضة المعلوماتية بالمملكة العربية السعودية، (جامعة الملك عبد العزيز، الرياض، 2007).
5. عبد الحميد عبلة ، التنمية و التخطيط الاقتصادي: نظريات النمو و التنمية الاقتصادية، ج .3، (قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد و الادارة جامعة المللك عبد العزير ، جدة ،2017).
6. عبد الله حسين ، مستقبل النفط العربي، (مركز دراسات الوحدة العربية، ط2،بيروت،لبنان،2006) .
7. عجام ميثم صاحب ، نظرية التمويل، دار زهران لنشر والتوزيع، الأردن، 2001.
8. زيادة رضوان ، مسيرة حقوق الانسان ، حقوق الانسان في العالم العربي ، المركز الثقافي العربي ، بيروت ، ط1، 2000.
9. غيريغات كريس وسوزان يانغ، "نعمة أكبر من اللازم،(مجلة التمويل والتنمية ، سبتمبر 2013).
10. لطفي علي ، الطاقة والتنمية في الدول العربية ،(منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر،2008).
11. مدحت قريشي، تطور الفكر الاقتصادي،(دار وائل للنشر والتوزيع،2008).
12. مقلد رمضان محمد و آخرون، إقتصاديات الموارد،(الدار الجامعة ، مصر، 2004).
13. إبراهيم مصطفى وأخرون، المعجم الوسيط، (دار الدعوة ، استانبول، 1989).
14. اسماعيل عبد الفاتح عبد الكافي، معجم مصطلحات حقوق الانسان ، (منشورات كتب عربي، مصر، 2006).
15. الخولي فتحي أحمد ، اقتصاديات النفط، (دار حافظ للنشر والتوزيع، ط 2، جدة، 1992).
16. الطباطبائي محمد حسين ، الميزان في تفسير القران، (مؤسسة الاعلمي للمطبوعات، بيروت، ج 10، 1997).

17. بن عيسى محسن بن العجمي ، الأمن والتنمية، السعودية، (جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ط1،الرياض، 2011)
18. جونبيليس، "الأمن الدولي في حقبة ما بعد الحرب الباردة، "فيجون بيليس وستيف سميث(محررين.)، عولمة السياسة العالمية، (ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، دبي، الطبعة الأولى، 2004).
19. دافيد فورسايث ، حقوق الانسان والسياسة الدولية ،(ترجمة محمد مصطفى ، الجمعية المصرية لنشر الثقافة العالمية ، القاهرة، ط1، 1999).
20. رسن سالم الحسن ، اقتصاديات النفط، الطبعة الأولى، (دار الجامعة المفتوحة، طرابلس، 1999).
21. روبنسون بول ، قاموس الأمن الدولي ، الإمارات العربية المتحدة ، أبوظبي ، (للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، الطبعة الاولى ، الامارات، 2009).
22. صايغ يوسف ، سياسات النفط العربية في السبعينات فرصة و مسؤولية، (المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط 1، بيروت ، 1983).
23. عبد الله حسين ، مستقبل النفط العربي، (مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الثانية،بيروت، 2006).
24. مطرود صلاح حسن ، مبادئ وقواعد عامة في حقوق الانسان وحرياته ، بغداد ،2005).
25. عبد النور بن عنتر ، البعد المتوسطي للأمن الجزائر : الجزائر ، أوروبا ، وحلف الاطلسي ،(المكتبة العصرية للطباعة والنشر، الجزائر ،2005).
26. عامر حسن فياض، الرأي العام وحقوق الإنسان،(المكتبة القانونية، بغداد، 2004).

3/المجلات العلمية:

1. الشمري رضا عبد الجبار سلمان ، "المنظمات النفطية دوافع قيامها وأهمية دورها دراسة في الجغرافية السياسية،" (مجلة القادسية للعلوم الإنسانية، المجلد 11، العدد 3 ،2008).
2. ألشمري مايح شبيب ، "تشخيص المرض الهولندي و مقومات إصلاح الاقتصاد الريعي في العراق"، (مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 05، العدد 15، (2010).
3. اياد عبد الكريم مجيد، "سياسة نيجيريا النفطية الواقع و الطموح"،(دراسات دولية، عدد 38، 2008).
4. جندلي بد الناصر الدين ، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظرية التكوينية، (دار الخلدونية للنشر والتوزيع،الجزائر، ط1، 2007).
5. الزازية ستيتي، الثررة البترولية والأمن الاقتصادي العربي، (الستقبل العربي).
6. الضبع ماهر عبد العال ، دور المأسسة في تحقيق الأمن الاجتماعي والاقتصادي للمرأة الفقيرة المعيلة دراسة مسحية، (المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، المجلد 05،العدد 03، 2012).

7. بحري طروب ، الأمن الغذائي: المفاهيم والأبعاد،(مجلة المفكر، العدد 07،نوفمبر2011).
8. متوكل محمد عبد الملك ، الإسلام وحقوق الإنسان ،(مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية ، عدد 2007، بيروت ،216)
9. مصنوعة أحمد ، الأمن الاقتصادي العربي الوقع والتحديات،(مجلة الريادة الاقتصادية الأعمال، المجلد02، عدد03، 2016).

4/الرسائل والأطروحات:

1. بلخضر عبد القادر ، أهمية النفط ضمن مصادر الطاقة و علاقته بالتنمية المستدامة –حالة الجزائر – ،(رسالة دكتوراه في العلوم التسير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2013).
2. بن عوالي خالدية، استخدام العوائد النفطية: دراسة مقارنة بين تجربة الجزائر وتجربة النرويج، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة ماجيستر في العلوم الاقتصادية، فرع: اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية،2016)
3. لباني يسمينة ، انعكاسات تغير أسعارا البترول العالمية على الاقتصاد الجزائرا دراسة تحليلية باستخدام نمودج التوازن العام القابل للحساب لسنة 2002، (مذكرة ماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة يوسف بن خدة الجزائر،2009).
4. شكاكطة عبد الكريم، "النفط في العلاقات الدولية دراسة حالة منظمة الاوبك و أثارها في الاقتصاد و السياسات الطاقوية العالمية،" (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم سياسية، جامعة بن يوسف بن خدة، كلية العلوم السياسية والاعلام، الجزائر، 2008).
5. شوكري سيدي محمد ، "وفرة الموارد الطبيعية و النمو الاقتصادي"دراسة حالة الاقتصاد الجزائري،" (رسالة دكتورة في العلوم الاقتصادية ، جامعة تلمسان ، الجزائر، ب د س).
6. ماضي محمد ، "تذبذبات أسعار النفط وتأثيراتها على إقتصاديات دول منظمة الأوبك،" (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، فرع: التحليل الإقتصا
7. دي، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2016).

5/وثائق وتقرير الدولية:

1. الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948
2.العهد الدولي للحقوق المدنية و السياسية لعام 1966.
3. برنامج الأمم المتحدة للتنمية ، الابعاد الجديد للأمن الانساني ،تقرير التنمية الانسانية 1994 ،(نيويوك ، برنامج الأمم المتحدة لتنمية 1994).
4. برنامج الأمم المتحدة للتنمية ، الثورة الحقيقية للأمم : مسارات إلى التنمية البشرية ،(تقرير التنمية الانسانية 2010 ، ترجمة : لجنة الامم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا ، 2010).

5. برنامج الأمم المتحدة للتنمية ، ماهو أبعد من الندرة : قوة والفقر وأزمة المياه العالمية (تقرير التنمية الإنسانية 2006، ترجمة: EuroscriptLuxembourg Sarl، القاهرة ، مركز معلومات الشرق الاوسط ، 2006)
6. برنامج الأمن الأمم المتحدة ، دعم التقدم العالمي ، التقرير السنوي 2012-2013 ، شعوب صامدة شعوب متمكنة ، ترجمة أيمن حداد ، (مكتب العلاقات الخارجية والتوعية للبرنامج ، 2013 ، نيويورك ،2013).
7. برنامج الأمم المتحدة ، حقوق الإنسان والتنمية الإنسانية ، تقرير التنمية الإنسانية 2000.

6/مواقع الويب:

1. كنعان على ، الاستهلاك و التنمية، (جمعية العلوم الاقتصادية السورية، كلية الاقتصادية، جامعة دمشق). تاريخ التصفح 2018.05.25
http://www.mafhoum.com/syr/articles_07/kanaan.pdf
2. الموسوعة الحرة ويكيبديا عربي، الأخوات السبع (نفط)، تاريخ التصفح03/04/2018
3. راوية توفيق، الشركات متعددة الجنسيات في إفريقيا: شركات التنمية أم وكلاة الاستعمار الجديد، تاريخ التصفح 2018.07.20، www.qiraatafrican.com
4. علو أحمد ، "الأمن الإقتصادي ودوره في توجيه السياسات والاستراتيجيات،" مجلة الجيش، العدد. 392 فيفري 2018). تم الاتطلاع على الوقع يوم 2018/06/15 على الساعة 22:00 https://www.lebarmy.gov.lb/ar/
5. كوب أماندا ، وكالة الطاقة: الطلب العالمي على النفط يتسارع لكن دون المعروض، تاريخ التصفح 2018.07.19،مقال متوفر على الرابط:
https://ara.reuters.com/article/businessNews/idARAKCN1GR173
6. ياماورا تاكايوكي ، "مفهوم الأمن في نظرية العلاقات الدولية"، ترجمة :عادل زقاغ، تم تصفح الموقع يوم،2018.03.03، مقال متاح على متصفح البحث قوقل(هذا المقال قام بتنزيله الاستاذ عادل زقاع في موقع سابق له:
http://www.geocities.com/adelzeggagh/secpt.html، ثم قام الاستاذ بولمكاحل بتحميله على موقعه http://boulemkahel.yolasite.com/resources/ قبل غلق موقع الاستاذ عادل).
7. ويكيبديا، تاريخ التصفح 2018.08.02
https://en.wikipedia.org/wiki/Petroleum_industry_in_Nigeria
8. ويكيبديا، تاريخ التصفح 2018.08.02
https://en.wikipedia.org/wiki/Petroleum_industry_in_Nigeria

7/ملتقيات:

1. شنوف شعيب و رمضاني لعلا، "الآفاق المستقبلية للاقتصاد الجزائري بعد الثورة البترولية في إطار قواعد التنمية المستدامة،" (المؤتمر العلمي الدولي للتنمية المستدمة و الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 07-08 أفريل 2008).
2. زايري بلقاسم، "المؤسسات ، وفرة الموارد و النمو الاقتصادي : بالتطبيق على الاقتصاد الجزائري" (أبحاث المؤتمر الدولي: تقييم الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل و الاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2004، جامعة سطيف 1 ، الجزائر ، 11-12 مارس 2013).
3. سعيدي يحيى وشنبي صورية، نظريات التنمية المستدامة (الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم التسيير، مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر، جامعة المسيلة، الجزائر، خلال الفترة 15-16 نوفمبر كامل عمر عبد الله ،"الأمن العربي من منظور إقتصادي" (أعمال ندوة الأمن العربي: التحديات الراهنة ..والتطلعات المستقبلية من 9إلى 1996/01/11، باريس، فرنسا، مركز الدراسات العربي -الأوروبي، 1996).

2 -باللغة الأجنبية:

1/الوثائق الدولية وتقرير دولية:

1. World Health Organization,Nigeria, (Raport 2005.
2. UNEP 2008 ANNUAL REPORT ,United Nations Environment Programme, 2008,. available at www.unep.org
3. Organization of the Petroleum Exporting Countries , World Oil Outlook 2040 , Helferstorferstrasse 17, A-1010 Vienna, Austria,2017

2/الكتب:

1 -boukami Sidi Ali, La Finance Internationale, (O.P.U, 2 ème edition, Algérie, 1981).

2 -Buzan Barry & lene Hansen , The Evolution of International Security Studies, (Cambridge University Press, USA, 2009)

3 -Richard H. Ullman ,” Redefining Security”, (International Security, Vol.8, N°:1, Summer 1983).

4 -Smith Steve, “The concept of Security in a globalizing world”, in: Robert G. Patman, Globalization and Conflict:National Security in a New Strategic Era, London and New York, (Routledge,2006).

5 -Williams Michael,'' Words ,Images, Enemies :Securitization and International Politics ,International StudiesQuarterly , (Blackwell Publishing , Vol. 47,N°:4, USA , 2006)

6 -Battersby Paul and Joseph M.Siracusa, Globalization and Human Security**,** (USA: Rowman and Little field Publishers Inc,2009).

3/المجلات العلمية:

1- Anago Ifeanyi," Environmental Impact Assessment as a Tool for Sustainable Development: The Nigerian Experience," (Paper presented at : FIG XXII, (International Congress US :Washington ,D.C., April 19-29 2002)

2 -Dalby Simon, Geopolitical Change and Contemporary Security Studies: Contextualizing the Human Security Agenda, (Institute of International relations the University of British Columbia, Working paper, N°:30,April 2000).

3 -Ekhosuehi and J.Ibietan, Trents in Development planning in Nigeria 1962-2012 , (Journal of Sustainble development in Africa , 2013).

4 -Emeka E Obioha, "Climate change, drift and violent conflict over land Resources In North Eastern Nigeria," (paper presented at human security and climate Change An International Workshop , Holmen Fjord Hotel asker , near Oslo , 21-23 2005.)

5 -J.I Elaigwu,. "Democracy, Transparency and Accountability in Nigeria," (Newswatch, Annual Lecture. February 18 2002).

6 -K.B.O Ejumudo, The problematic of Development planning in Nigeria A Critical Disourse,Development country studies ,(Delta state University, Abraka,Nigeria,2013).

7 -Michel Grimmitt, "Combating Poverty for Sustainable Human Development in Nigeria: The Continuing Struggle," (Journal of Poverty, Vol 12, 2008).

8 -NE Undonwa, Ekopo M, EKanem IA, Inem AV, Etokidem A "Oil doom and Aids boom in the Niger Delta", (The international Electronic Journal of Rural and Remote Health Research, Education and Policy 4, 2004)

9 -Roe Paul,'' The Intrastate Security Dilemma : Ethnic Confict as a 'Tragedy ' ?'', (Journal of Peace Research, SagePublictions,Vol.36 , N° :2, March 1999).

10 -Titus Bolarin , Omonona I , and Agoi, Grace Adetokunbo, "An analysis of Food Security Situation among Nigerian Urban Households :Evidence from Lagos State , Nigeria", (Journal Central European Agriculture, Vol 8, No .3.)

11 -Mile I Obadan **,**" Poverty Reduction In Nigeria The Way Forward," (Central Bank Nigeria Ana Financial Review, Volume 39, No. 4.)

12 -R.O Ekundare, Nigeria's Second National Development plan as Weapon of social change,(African affaire, 1971)

13 -Osinubi Tokunbo Simbowale, "An Economic Analysis of Growth, Unemployment and Poverty in Nigeria," (ICFAI University Journal of Applied Economics, ICFAI Press, Vol. 5. No.1, 2006).

4/ مذكرات:

1-Chikwe, Goddey C, The Effect of Oil Price on Nigerian Macroeconomic Variables from 1990-2015,(International Journal of Managerial Studies and Research(IJMSR),Volume 4, Issue 11,November 2016)

2 -Owolabi Olayiwola and Iwebunor Okwechime ,Oil and Security in Nigeria The Niger Delta crisis,(Africa development,Counicil for the development of Social science Research in Africa, 2007).

3 -Nicholas Howard and Johan Cameron, The Effect of Oil Dependency on nigeria's Economic Growth, (Economics of Development, the hague , The Netherlands,2013).

5/ مواقع الويب:

1 -Liam Dennig ,What OPEC's Good Year Really Means Cutting supplies works,but the balancing act will only get harder, accesess 23.08.2018 ,adresse URL: https://www.bloomberg.com
2 -A. Abatan Abayomi, , "Effect of Air Pollution on the Socio Economic Development in Nigeria," available at:
http://www.ihy2007org./img/Hy_Nigeria- Abatan
3 -Bloomberg Visual Data,Most Oil-Dependent Economices Countries , accesess 01.08.2018.
4 -Federal Ministry of Health, National Conrtrol Programme, Abuja Nigeria,2010, . accesess 2018.08.07 available at:
www.nationalplanningcycles.org.

5 -Foreign Trade in Goods statistics, Nigeria's Merchandise Q2 2017, Rapport date: September 2017 ,Abuja, Nigeria .
www.nigerianstat.gov.,ng
6 -Measuring Inequality ,Accessed :2018.07.31 , www.worldbank.org.
7 -Nigeria: Seizing the Moment in the Niger Delta, The report of the government-constituted Technical Committee on the Niger Delta, 30 April 2009 , accesess ,2018/08/06
https://www.crisisgroup.org/africa/west-africa/nigeria/nigeria-seizing-moment-niger-delta.
8 -Nigeria: Unemployment Rate Worries Senate, Accessed: 2018.07.31 www.allafrica.com
Ya'u Haruna Usman, "Addressing Social Inequalities in Nigerian Society: The Role of Community Psychologists International journal of social sciences and Management research, Vol 4, No 1, (2018). accesess 2018/08/03
https://iiardpub.org/get/IJSSMR/.../ADDRESSING%20SOCIAL.pdf

9 -King, Gary and Christopher JL Murray: Rethinking human security, The Academy of Political Science, 2001,p. available at: https://onlinelibrary.wiley.com/doi/abs/10.2307/798222
10 -Online Atlas of the Millennium Development Goals, Accessed : 2018.07.31 , www.worldbank.org
11 -Tsagaan P, Humain, Economic Security, (The Mongolian Journal of International Affairs, Number 7, 2000,P 1). Accessed 2018/08/29, https://www.mongoliajol.info/index.php/MJIA/article/viewFile/137/138
12 -UNAIDS ,UNGASS Country progress Raport Nigeria , 2010,p 42 accesess 2018.08.07 available at: http://www.unaids.org
/

ملخص الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على مدى تأثير الازمات الاقتصادية على الأمن البشري الاقتصادي على دول الأوبك عامة ونيجيريا على وجه الخصوص. تم التركيز في الجانب النظري على أهم المقاربات النظرية المفسرة لمفهوم الأمن، الامن الاقتصادي والامن البشري .تم إبراز مدى أهمية البعد الاقتصادي في الدارسات الأمنية من خلال أمننة التهديدات الاقتصادية. في الجانب التطبيقي للدراسة تم إبراز التهديدات الاقتصادية الرئيسية التي تعيشها دول منظمة المصدرة للنفط ونيجيريا بشكل خاص في ظل الازمات النفطية، والاحاطة بكل الانعكاسات السلبية لهذه التهديدات على القطاعات المختلفة للأمن البشري. بالتركيز على الاحتياجات الأساسية الضرورية و التحديات المختلفة التي فرضتها أثار الازمات النفطية من تدهور الحالة الاقتصادية بالنسبة للبشر متعلقة بالدخل، الفقر، المسكن، ملبس...الخ، إضافتا الى وأزمات الغذائية وأزمات الصحية و التهديدات البيئية من تدهور الأراضي الزراعية وإزالة الغابات، والامطار الحمضية الناجم على ما ينبعث من مصانع النفط والغاز بالخصوص في منطقة دالتا النيجر التي تعيش تهديدات وتحديات بيئية كبيرة، ويضاف الى هذا التهديدات السياسية و المجتمعية التي تعيشها نيجيريا الشيء الذي أدى الى تفاقم حالة عدم الاستقرار. حاولت الدراسة تحديد كيف يتحول النفط من نعمة الى نقمة بالنسبة لدول منظمة المصدرة للنفط بشكل عام ونيجيريا بشكل خاص، خاصة في ظل اعتماد نيجيريا وعدة دول من منظمة الأوبك على النفط كمورد أساسي في اقتصادها، الشيء الذي يجعل من تنويع الاقتصاد وعدم التبعية للنفط أهم الحلول المطروحة من أجل تجنب تأثيرات الازمات النفطية.

في الأخير فإن النتائج المتوصل إليها في البحث تثبت حقيقة تأثر الامن البشري في نيجيريا نتيجة مجموع التهديدات التي تفرزها الازمات النفطية، هذه التهديدات تعتبر بمثابة تحدي بالنسبة لدول منظمة المصدرة للنفط ونيجيريا بشكل خاص في أسبابها وحلولها فهي تحديات ضرفيه من خلال كفية التكيف مع تبعات الازمة والطريقة التي تتعامل بها الدولة، وتحديات مستقبلية المتمثلة في الحلول من خلال عدم تكرار تأثير الازمات النفطية على الامن البشري الاقتصادي مستقبلاً.

الكلمات المفتاحية للدراسة: مفهوم الامن، الامن البشري الاقتصادي، التهديدات الاقتصادية، الامن البشري، دول منظمة المصدرة للنفط (الأوبك)، نيجيريا.